جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بمنطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب:

ـ مسعود عبيد

بإشراف الأستاذ:

ـ فاتح النور رحموني

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء والشكر

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما وأسبغ عليهما ثوب الصحة والعافية.

إلى من ساندني في دراستي وإلى إخوتي الأفاضل وأخواتي الفضليات في العائلة الكبيرة والصغيرة.

إلى من كانت سنداً وزميلة وصديقة وأكثر من ذلك عن قريب إلى شاطئ الله الأنسة نعيمة ضباري.

إلى كل الأساتذة الذين أسرفوا علي طيلة مسيرتي الدراسية.

إلى كل الأصدقاء والزملاء والزميلات في الدراسة.

إلى كل الأرواح التي تؤمن بالعلم.

كلمة شكر وعرفان

أتقدم بكل عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل فارح السوار رامون،

لتقديره الله على المجهودات التي بذلها في سبيل إنجاح هذا العمل.

إلى كل أعضاء قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية من إداريين أساتذة

وعمال من الجنسين.

وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث العلمي من قريب ومن بعيد.

عبير مسعود

الخـطـة

مـقـدمــة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي

الفرع الأول: مفهوم القوة الناعمة وأنواعها

الفرع الثاني: استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية القوى الناعمة

المطلب الثاني: نظرية الدولة الفاشلة

الفرع الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

الفرع الثاني: نشأة نظرية الدولة الفاشلة

الفرع الثالث: أسباب ومظاهر فشل الدول

الفرع الرابع: استخدام مفهوم الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية الدولة الفاشلة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: ضبط مفهومي الأمن القومي والدولة الفاشلة

الفرع الأول: تعريف الأمن القومي

الفرع الثاني: تعريف الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: ضبط مفهومي الإرهاب والجريمة المنظمة

الفرع الأول: تعريف الإرهاب

الفرع الثاني: تعريف الجريمة المنظمة

الفصل الثاني: التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: البيئة الأمنية والأوضاع السياسية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تعقيدات البيئة الأمنية والسياسية في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: التعقيدات الأمنية

الفرع الثاني: التعقيدات السياسية

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: الأوضاع الاجتماعية

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: قضية الهجرة السرية وإشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: الهجرة السرية في الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: إشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: آليات الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المبادرات الأمريكية في سعيها لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: مبادرة بان الساحل PAN – SAHEL

الفرع الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

الفرع الثالث: القيادة العسكرية في قارة إفريقيا (AFRICOM)

المطلب الثاني: المؤشرات المستقطبة للاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

الفرع الأول: المؤشر الأمني

الفرع الثاني: المؤشر الطاقوي

الفرع الثالث: المؤشر الجيوستراتيجي

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: مشكلة التحالفات بين التنظيمات الإرهابية حول معاداة أمريكا

الفرع الثاني: مشكلة الشرعية الدولية

الفرع الثالث: حيازة الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا والأسلحة المتطورة

الفرع الرابع: منافسة القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: التدابير الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: توظيف القوة الناعمة في مواجهة الإرهاب في الساحل

الفرع الثاني: التنسيق الدولي في مواجهة الإرهاب في الساحل

الفرع الثالث: محاولة استغلال فرصة الخلافات بين التنظيمات الإرهابي

الفصل الرابع: التعاون الأمريكي الجزائري لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: دوافع اختيار الولايات المتحدة للجزائر للتعاون على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: دوافع المصلحة المشتركة

الفرع الأول: استهداف الإرهاب للمصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: استهداف الإرهاب للجزائر

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

المطلب الثاني: الدوافع الاستراتيجية والجيوسياسية

الفرع الأول: الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب

الفرع الثاني: كسب الموقع الاستراتيجي للجزائر على حساب القوى المنافسة

الفرع الثالث: خلق خط دفاع أول أمام شبكات التهريب والهجرة السرية والجريمة المنظمة

المبحث الثاني: مؤشرات التعاون العسكري الأمريكي الجزائري على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: علاقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والجزائر

الفرع الأول: التعاون العسكري وبرامج التكوين والتدريب

الفرع الثاني: التعاون الاستخباراتي وجمع المعلومات

المطلب الثاني: علاقات التعاون القانوني والقضائي بين الولايات المتحدة والجزائر

الفرع الأول: تفعيل الأطر القانونية المشتركة التي تسهل تسليم وملاحقة الإرهابيين

الفرع الثاني: دعم سعي الجزائر القانوني لتجريم دفع الفدية

الفصل الخامس: أثر التعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي على المنطقة والسيناريوهات المستقبلية

المبحث الأول: أثر التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر ومنطقة الساحل

المطلب الأول: تأثير التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر

المطلب الثاني: تأثير التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب على منطقة الساحل الإفريقي

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: سيناريو التحسن

الفرع الأول: تراجع قوة التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي

المطلب الثاني: سيناريو التدهور

الفرع الأول: زيادة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: زيادة قوة التنافس الدولي والتدخلات العسكرية على منطقة الساحل الإفريقي

الـخـاتـمـة

المقدمة

مقدمة :

ظل الجدل قائما في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة تزعمها للعالم، وحول ما يمكن أن يسببه انهيار الاتحاد السوفياتي أو تفككه من مخاطر على الولايات المتحدة الأمريكية التي افتقدت العدو الذي يجعلها متأهبة ومسابقة الزمن لزيادة قوتها، وهو ما يمكن أن يجعلها قوة غير مستغلة مكتفية بما حققته، إلى أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، التي شهدت الهجوم على برجي التجارة العالميين بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن ليهيئ الأرضية للولايات المتحدة الأمريكية للتحرك على أساس ذلك، ويعطيها الحق في التدخل في الشؤون الدولية، فأصبحت التحركات الأمريكية تحت مسميات كمحاربة الإرهاب والذي أضحى العدو الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وأصبح البعد الأمني يسيطر على التوجهات الأمريكية الخارجية بصورة واضحة.

وعلى الرغم من أن بعض الفقهاء والمحللين لا يعتبرون أن أحداث 11 سبتمبر 2001 هي المنعرج في ولادة عصر جديد من العلاقات الدولية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد هذه الأحداث قد غير من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة من العالم، وأصبحت تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من البعد الأمني، وهو ما أصبحت تعتمد عليه كمبرر لتدخلاتها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها.

ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، حيث أصبح هذا الأخير يحظى باهتمام أمريكي واضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رغم انه كان قبل ذلك مجرد منطقة مهمشة لا تحظى باهتمام أي من القوى الكبرى إذا استثنينا فرنسا ذات النفوذ التقليدي في المنطقة وإفريقيا عامة. لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى اليوم أن الوضع الأمني والسياسي المتوتر في منطقة الساحل الإفريقي يعد فرصة مناسبة

للتنظيمات الإرهابية في صورة القاعدة وتنظيم الدولة "داعش" لإيجاد منطقة للعمل والتدريب والتمويل والتموين، لذلك حاولت خلق مجالات تعاون لمواجهة هذه الأخطار التي تعصف بالمنطقة وذلك من خلال اعتمادها على التعاون مع الجزائر بحكم تجربتها المهمة في مجال مكافحة الإرهاب خاصة في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، ولها دراية تامة بالمنطقة ، لذا كانت الجزائر رقما مهما في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وكذلك بالنظر للظروف الدولية والإقليمية والمصالح البينية المشتركة .

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للتعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب أن يساهم في تأمين منطقة الساحل، وما آثاره على المنطقة ؟

حدود الإشكالية :

1/ البعد الزماني : التعاون الجزائري الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى غاية عام 2015م.

2/ البعد المكاني : التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وهي تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، وإن كان لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل، إلا أن أغلب المراجع تحدد المجال الجغرافي للساحل بكونه يضم ثماني دول، هي (السودان، والنيجر، وشمال مالي، التشاد، وموريتانيا، السنغال، وبوركينافاسو، وشمال نيجيريا). لكن هناك من يرى أن هذه المنطقة أكبر من تلك المساحة، حيث وإضافة إلى امتداده نحو الشمال ليضم الجنوب الجزائري، فإنه يمتد في الجهة المقبلة كذلك ليضم كلا من جزر الرأس الأخضر، وجيبوتي، وإيريتريا، وإثيوبيا، والصومال وحتى كينيا إلى منطقة الساحل الإفريقي.

التساؤلات الفرعية :

1/ ما هو الإطار النظري الذي يمكن اعتماده لدراسة هذا الموضوع؟

2/ما هي أهم التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي؟

3/ما هي أبعاد الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي؟

4/ما هي دوافع ومظاهر التعاون الجزائري الأمريكي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي؟

5/ ما أثر التعاون الجزائري الأمريكي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي على المنطقة؟

فرضيات الدراسة :

1/الإطار النظري الذي يمكن اعتماده لدراسة التعاون الجزائري الأمريكي لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي يشمل نظريتي القوة الناعمة والدولة الفاشلة.

2/ أهم التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي هي ظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التجارة غير الشرعية بالسلاح، التهريب، الاتجار بالبشر.

3/ تقوم الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب في الساحل على الجانب الأمني باستعمال القوة الناعمة لحماية مصالحها الاقتصادية في ظل المنافسة الدولية على المنطقة.

4/دوافع التعاون الجزائري الأمريكي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي هي دوافع مصلحية استراتيجية لكلا الدولتين، وأبرز مظاهر هذا التعاون هي علاقات التعاون العسكري والقانوني وتوحيد الرؤى السياسية للبلدين.

5/التعاون الجزائري الأمريكي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي يعود على المنطقة بآثار إيجابية كتحسين جاهزية الدول الساحلية لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة، وأخرى سلبية كانتهاك سيادة الدول والسيطرة على مواردها الطاقوية.

أهمية الدراسة :

ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ويتمثل هذا الاهتمام بالدرجة الأولى بالمجال الأمني على اعتبار أن القارة الإفريقية تتميز بتنوع الموارد ومنابع الطاقة، وكذلك أهمية الواجهة البحرية الشمالية التي تطل على أهم بحر في العالم، وهو البحر الأبيض المتوسط. ما يزيد من أهمية المنطقة، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية المختلفة وفي مقدمتها الإرهاب، إضافة إلى توسع تنظيمي القاعدة وتنظيم الدولة "داعش" في عمق دول الساحل الإفريقي وتهديده للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة هو اهتمام أمني بالدرجة الأولى، وهو كذلك ذو طابع اقتصادي يستهدف حماية المصالح الاقتصادية، وسياسي من خلال السهر على تطبيق الديمقراطية والتحول الديمقراطي. وتعد الجزائر أهم الدول في هذا المجال نظرا إلى تميزها عن غيرها بأنها ذات حكم ديمقراطي وموقع جيوسياسي واستراتيجي مهم للغاية، إضافة إلي امتلاكها سياسة خارجية نشيطة مقارنة بدول منطقة الساحل الإفريقي، كل هذه المؤشرات جعلت الجزائر الهدف الأمريكي الأول فيما يخص التعاون الأمني في مجال مواجهة الإرهاب، خاصة مع الترسانة العسكرية الكبيرة والحديثة بالمقارنة مع دول الساحل المجاورة لها، والتي تعد دولا فاشلة حسب المنظور الأمريكي، لكن أهم مؤشر تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية في اعتمادها على الجزائر هو ما تمتلكه من خبرة وتجربة في هذا المجال، خاصة وأنها أول من نادت بتجريم الإرهاب منذ نهايات القرن الماضي، وكذلك لأنها اختبرت الإرهاب المحلي قبل أن تسيطر عليه بوسائل ذاتية متنوعة. إضافة إلى معرفتها بالمنطقة بحكم

الحدود الطويلة مع دول الساحل الإفريقي، ما يعني أن التهديد سيمسها بصورة مباشرة، وكذلك لمعرفتها بظروف المنطقة ومسالكها وثقافاتها وتاريخها ما من شأنه أن يجعل الجزائر طرفا مهما في السعي الأمريكي لمواجهة الإرهاب، وكلها مؤشرات تفتح المجال أمام الدراسة والبحث.

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية : محاولة استيضاح الأمور والتأكد من صحة أو بطلان بعض الادعاءات والمزاعم القائلة أن الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر شريكان في صناعة الإرهاب في المنطقة، وكذلك تبيان كيفية تقديم الطرفين للإجابات عن هذه المزاعم، إما بالنفي أو التأكيد وتقديم التبريرات اللازمة.

أسباب موضوعية : الاهتمام الأمريكي بالجزائر فيما يخص الجانب الأمني، وهو ما يراه بعض المحللين محاولة لتحميل الجزائر نتائج الحرب على الإرهاب في هذه المنطقة، وهو ما يجعل الجزائر تقود حربا بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهتها للإرهاب، بينما يرى آخرون أن هذا التعاون ضروري بعد أن فرضته المصالح المشتركة، وكذا تطور العلاقات الدولية وتشعبها، وعليه فإن الموضوع يعد مهما بالنسبة للتطور في مجال البحث في العلاقات الدولية لما يحتويه من إشكاليات ونقاط وجب دراستها وتحليلها.

أدبيات الدراسة :

نظرا لقلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع فإن المادة العلمية فيه محدودة إلا ما ندر من الأبحاث والكتابات التي يتميز جلها بالسطحية، ما من شأنه تصعيب الأمور، لكن يمكن الاعتماد على كتب ومقالات وتقارير تهتم بالموضوع مثل تقارير الكونغرس وبعض التقارير الإعلامية والمقالات الصحفية الجزائرية، وكذلك دراسات المفكرين

الجزائريين أمثال: محند برقوق في كتابه: "**التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**"، وحسين قادري في كتابه: "**مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**"، إضافة إلى بعض المراجع المترجمة لكل من: جوزيف ناي بعنوان "**القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**"، وكذلك مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان بعنوان "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، ونعوم تشومسكي في كتابه" **الإرهاب حالة 11 سبتمبر 2001**" كما سنعتمد على بعض الدراسات العربية للموضوع أمثال: حكيم غريب في كتابه "**السياسة الدولية والقانون الدولي – مكافحة الإرهاب الجوي**"، وأمير فرج يوسف في كتاب " **مكافحة الإرهاب** "، وسنعتمد على بعض الرسائل والمذكرات المنشورة مثل: مذكرة "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات** "لظريف شاكر، ورسالة "**تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني – دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**" لسميرة شرايطية، إضافة إلى بعض الدراسات المنشورة على المواقع الإلكترونية والتي تفيد الموضوع.

منهج الدراسة :

أعتمد في دراستي لهذا الموضوع على:

1-المنهج الوصفي، لاشتماله على أبعاد إنسانية واجتماعية مختلفة.

2-المنهج التاريخي: من حيث التطورات الحاصلة والمختلفة للتعاون الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة وتأثيراته على المنطقة.

3-المنهج القانوني: لاشتمال الدراسة على وثائق الأمن القومي ومعاهدات واتفاقات وإجراءات قانونية.

كما يمكن التطرق إلى نظرية "القوة الناعمة" لجوزيف ناي وكذلك نظرية "الدولة الفاشلة"، وذلك لتفسير المنظور الأمريكي للجزائر ولدول المنطقة على العموم، وكذا فهم وتحديد الاستراتيجية المعتمدة في سبيل تحقيق أهداف هذا التعاون الأمني .

تقسيم الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة وتحصيل النتائج المرجوة، وإيجاد إجابات للأسئلة التي تضمنها الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، يرتكز الفصل الأول على مبحثين، تحت كل مبحث مطلبين، وتم تقسيم كل مطلب إلى عدة فروع لتسهيل وتحليل الدراسة بشكل دقيق قدر المستطاع، المبحث الأول تم من خلاله تحديد الإطار النظري للدراسة، حيث تم التطرق إلى نظريتي القوة الناعمة في المطلب الأول وتم تقسيم المطلب على ثلاثة فروع، يعالج الفرع الأول مفهوم القوة الناعمة وأنواعها، بينما يعالج الفرع الثاني استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، ويعالج الفرع الثالث الانتقادات الموجهة لنظرية القوة الناعمة، ويتطرق المطلب الثاني إلى نظرية الدولة الفاشلة وهذا المطلب ينقسم بدوره إلى خمسة فرع يهتم الفرع الأول بمفهوم الدولة الفاشلة، بينما يتطرق الفرع الثاني لظروف نشأة نظرية الدولة الفاشلة، في حين يبين الفرع الثالث أسباب ومظاهر فشل الدول، أما الفرع الرابع فيعالج استخدام مفهوم الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الأمريكية، والفرع الخامس يتطرق للانتقادات التي طالت نظرية الدولة الفاشلة. في المبحث الثاني المخصص للإطار المفاهيمي سيتم ضبط المفاهيم فيه من خلال مطلبين، يهتم المطلب الأول بضبط تعريفي الأمن القومي في الفرع الأول، والدولة الفاشلة في الفرع الثاني، بينما يتعرض المطلب الثاني إلى تعريفي الإرهاب في الفرع الأول، وتعريف الجريمة المنظمة في الفرع الثاني.

أما الفصل الثاني فسنخصصه لدراسة التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال مبحثين، المبحث الأول بعنوان البيئة الأمنية والأوضاع السياسية في منطقة الساحل الإفريقي والذي يحوي مطلبين الأول بعنوان تعقيدات البيئة الأمنية والسياسية في الساحل الإفريقي والذي يتضمن في محتواه على فرعين، الفرع الأول بعنوان التعقيدات الأمنية، بينما الفرع الثاني بعنوان التعقيدات السياسية، أما المطلب

الثاني فهو بعنوان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الساحل الإفريقي ويتكون من فرعين الفرع الأول بعنوان الأوضاع الاجتماعية، والثاني بعنوان الأوضاع الاقتصادية. أما المبحث الثاني فهو بعنوان التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي، وهو بدوره يضم مطلبين، المطلب الأول بعنوان الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، يعالج الفرع الأول ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، بينما يعالج الفرع الثاني ظاهرة الجريمة المنظمة في المنطقة، بينما المطلب الثاني بعنوان قضية الهجرة السرية وإشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي، ويضم فرعين الأول بعنوان الهجرة السرية في الساحل الإفريقي، أما الثاني فهو بعنوان إشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث يهتم بدراسة أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، من خلال مبحثين الأول بعنوان آليات الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وهو الذي يحوي مطلبين يهتم المطلب الأول بالمبادرات الأمريكية في إطار سعيها لمواجهة الإرهاب في الساحل، ويتطرق إلى مبادرة "بان الساحل" من خلال الفرع الأول، بينما الفرع الثاني يتطرق لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، فيما الفرع الثالث يتعرض للقيادة العسكرية في قارة إفريقيا "الأفريكوم"، أما المطلب الثاني الذي جاء تحت عنوان المؤشرات المستقطبة للاهتمام الأمريكي بالمنطقة فهو يهتم بتوضيح مؤشرات التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال الفرع الأول الذي يشرح المؤشر الأمني، بينما الفرع الثاني يتعرض للمؤشر الطاقوي، أما الفرع الثالث فيتطرق للمؤشر الجيوستراتيجي. في المبحث الثاني نتحدث عن أهم التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بتفصيلها من خلال مطلبين دائما، المطلب الأول بعنوان الصعوبات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في الساحل ويوضح ذلك من خلال فرعين الأول بعنوان مشكلة التحالفات بين التنظيمات الإرهابية حول فكرة معاداة أمريكا، بينما يتطرق الفرع الثاني إلى المشاكل التي

تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في كسب الشرعية الدولية لمواصلة تنفيذ استراتيجيتها في مواجهة الإرهاب، الفرع الثالث يدرس مشكلة حيازة الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا والأسلحة المتطورة، والفرع الرابع بالمنافسة المفروضة من القوى الكبرى على المنطقة، أما المطلب الثاني فهو بعنوان التدبير الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، والفرع الأول منه يهتم بتوظيف القوة الناعمة في مواجهة الإرهاب في الساحل ، أما الفرع الثاني فيدرس إمكانية التنسيق الدولي في هذا الإطار، بينما الفرع الثالث فيحاول إيضاح محاولات استغلال الخلافات بين التنظيمات الإرهابية وسعي الولايات المتحدة لاستغلال ذلك لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة.

يهتم الفصل الرابع بدراسة التعاون الأمريكي الجزائري لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من خلال مبحثين، الأول بعنوان دوافع اختيار الولايات المتحدة للجزائر للتعاون على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، ويفسر ذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول يهتم بدوافع المصلحة المشتركة من خلال الفرع الأول الذي يرى أن استهداف الإرهاب للمصالح الأمريكية في المنطقة هو دافع مهم لهذا التعاون، بينما يرى الفرع الثاني أن استهداف الإرهاب للجزائر هو دافع آخر، بينما يرى الفرع الثالث أن العلاقات الاقتصادية هي من الدوافع التي بعثت هذا التعاون بين البلدين، ويهتم المطلب الثاني بالدوافع الاستراتيجية والجيوسياسية لهذا التعاون حيث يتطرق الفرع الأول للخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، بينما يتعرض الفرع الثاني إلى محاولة الولايات المتحدة كسب الموقع الاستراتيجي للجزائر على حساب القوى المنافسة على المنطقة، أما الفرع الثالث فيستعرض محاولات الولايات المتحدة الأمريكية خلق خط أول في مواجهة شبكات التهريب والهجرة السرية والجريمة المنظمة، أما المبحث الثاني فيوضح مؤشرات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والجزائر على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وذلك من خلال مطلبين كذلك، المطلب الأول بعنوان علاقات التعاون العسكري

بين الولايات المتحدة والجزائر في فرعين الأول يوضح التعاون العسكري في مجال برامج التكوين والتدريب، أما الفرع الثاني فيهتم بالجانب الاستخباراتي وجمع المعلومات، والمطلب الثاني يهتم بعلاقات التعاون القانوني والقضائي بين الولايات المتحدة والجزائر، فالفرع الأول يتطرق إلى تفعيل الأطر القانونية المشتركة التي من شأنها تسهيل تسليم وملاحقة الإرهابيين، والفرع الثاني يوضح دعم سعي الجزائر القانوني لتجريم دفع الفدية.

الفصل الخامس بعنوان أثر التعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي على المنطقة والسيناريوهات المستقبلية، حيث يتطرق المبحث الأول من الفصل الخامس إلى أثر التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر ومنطقة الساحل، يعالج المطلب الأول هذه الآثار على مستوى الجزائر من خلال فرعين، الفرع الأول يوضح الآثار الإيجابية التي استفادت منها الجزائر من خلال تعاونها مع الولايات المتحدة على مواجهة الإرهاب، بينما يوضح الفرع الثاني الآثار السلبية لهذا التعاون على الجزائر، أما المطلب الثاني فيهتم بتأثير التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب على منطقة الساحل الإفريقي، في فرعين يتناول الأول الآثار الإيجابية لهذا التعاون على منطقة الساحل ككل، بينما يتناول الفرع الثاني الآثار السلبية لهذا التعاون على الساحل الإفريقي، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل يتم التطرق لمحاولات دراسة السيناريوهات المستقبلية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وذلك من خلال مطلبين، الأول يعالج سيناريو التحسن من خلال فرعين أولهما يتوقع تراجع التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي، بينما الفرع الثاني يتوقع تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، في المطلب الثاني يتم التطرق للسيناريوهات التي تتوقع تدهور الوضع في الساحل من خلال الفرع الأول الذي يتوقع زيادة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، بينما الفرع الثاني يتوقع زيادة قوة التنافس الدولي لدرجة يصبح التدخل العسكري هو الحل لسيطرة القوى الكبرى على المنطقة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تعتمد الدراسات الاستراتيجية والأمنية في غالبها على الأطر الجيوسياسية والأوضاع الراهنة والمرتقبة، وترتكز على مستويات تنظير متعددة قد تختلف وقد تتشابه، وباعتبار أن دراستنا تعالج الجانب الأمني بالدرجة الأولى، سنعتمد على النظريات تتناسب وهذا المجال.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أنه من المهم البحث عن مقاربات ونظريات تتوافق مع الوضع الراهن، حيث أن النظريات التقليدية لم تعد قادرة على تحليل شامل وكاف للظواهر الحالية، وانطلاقا من ذلك ظهرت عديد المحاولات التي تبحث في الأطر النظرية الكفيلة بإيجاد تفسيرات وتحليلات للظواهر وللعلاقات الدولية، ومن أهم النظريات التي تفيد الدراسة نجد نظريتي الدولة الفاشلة والقوة الناعمة، وهما النظريتان اللتان قدمتا إسهاماتهما في هذا الموضوع، كما تعرضتا للانتقاد وهو ما نحاول التطرق إليه.

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي

يرى البروفسور "جوزيف ناي" بأنه على الولايات المتحدة الاهتمام بالقوة الناعمة، وذلك لقدرتها –حسبه– على حماية المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي على المدى البعيد، كما أنها تجنبها الدخول في الصراعات التي تتطلب ميزانيات كبيرة تصرف على القطاع العسكري.

الفرع الأول: مفهوم القوة الناعمة وأنواعها

تعتبر قوة الدولة عموما بأنها أهم ما يمكن من خلاله رسم أبعاد الدور الذي تقوم به هذه الدولة على مستوى المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها للقوى الخارجية.

للقوة أبعاد معقدة ومتعددة ومتشابكة ولها طبيعة ديناميكية أي أن التغير في ثقل العناصر التي تصنعها لا بد من أن تتبعه تغيرات مباشرة في حجم هذه القوة وفعاليتها، فالقوة القومية للدولة يمكن تعريفها بأنها القدرة على التأثير في سلوك الدول بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة المالكة لها، فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة لكنها غير قوية[1].

أنواع القوة:

1- القوة الصلبة: تستخدم من خلال الدول في الماضي، حيث تعتمد على المقاييس الكمية منطلقة من حجم السكان والإمكانيات العسكرية والناتج الإجمالي، إذ أن لها جانبين عسكري واقتصادي بالأساس.

2- القوة الناعمة: يعتبر مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم الحديثة نسبيا على مستوى العلاقات الدولية، حيث ظهر بشكل واضح على المستوى الأكاديمي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وذلك للتأكيد على أهمية الأدوات غير العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويرجع الباحثون المفهوم في الأصل إلى نمط الاحتلال الفرنسي الذي عرف بتركيزه على التأثير الثقافي على شعوب المستعمرات.

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص163 – 165.

اكتسبت القوة الناعمة أهمية أكبر على المستوى الدولي بعد الحرب الباردة، تحديدا بعد أن تبين من خلال القضية العراقية والأفغانية أن القوة العسكرية والعقوبات لم تجد نفعا، كما تشير الحالة الإيرانية إلى نفس النقطة.

قال "ميكيافيللي" للأمراء في إيطاليا "أن يكون المرء مخوفا أهم بكثير من أن يكون محبوبا"، لكن هذه المقولة ليست صحيحة في الغالب ذلك لأن الاعتماد على القوة الصلبة – خاصة في عالمنا اليوم– لم يعد كافيا في ظل امتلاكها من أطراف متعددة، إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي بالإمكان الاعتماد عليه لضرب القوة الصلبة. ومن هنا تظهر الطريقة غير المباشرة لتحقيق المصالح، أو كما تسمى بالوجه الآخر للقوة وهو القوة الناعمة. فيمكن للدولة تحقيق مصالحها في ظل العلاقات الدولية من خلال التأثير بالقيم الثقافية والقدرة على الإقناع.

3– القوة الاقتصادية: تعتمد الدول في تحقيق مصالحها في بعض الأحيان على استخدام القوة الاقتصادية من خلال تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية[1].

ومن خلال ذلك يظهر لنا أن القوة الاقتصادية يمكن تصنيفها على أنها قوة صلبة، كما يمكن تصنيفها على أنها قوة ناعمة، وذلك حسب طريقة استخدامها إما كقوة للضغط وهنا تكون صلبة أو أن تكون قوة جاذبة وتكون بذلك قوة ناعمة.

4– القوة الثقافية: قد تقوم الدولة بالحصول على ما تريد من نتائج وأهداف لان غيرها من الدول معجبون بقيمها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ينجذبون إلى هذه القيم ويقومون بمحاكاتها للوصول إلى نفس المستوى من التقدم والقوة والرفاهية.

5– القوة الذكية: هناك ارتباط واضح بين كل من القوة الناعمة والصلبة من حيث القدرة على التأثير في الطرف الآخر، لتحقيق المصالح التي يريدها الطرف الممارس

[1]- حسن علي بحيري، **القوى الناعمة**، القاهرة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، أكتوبر 2008، ص04-05-16.

للتأثير، سواء بشكل مباشر من خلال القوة الصلبة، أو بشكل غير مباشر من خلال القوة الناعمة، وعليه فإن التفاعل بينهما يعد مهما لزيادة مستوى القدرة على التأثير[1].

ويمكن أن نتحدث هنا عن مصطلح الذكاء في استخدام القوة حيث يكون باكتساب القوة والقدرة على التأثير من خلال القوة الناتجة عن التفاعلات بين القوتين الصلبة والناعمة. وهو ما أصبح اليوم يسمى القوة الذكية في العلاقات الدولية.

يرى جوزيف ناي أن القوة الصلبة قد يصبح لها جانب جذاب أو ناعم أحيانا، مستشهدا بمقولة أسامة بن لادن التالية: "عندما يرى الناس حصانا قويا وآخر ضعيفا فإنهم بطبيعتهم سيحبون الحصان القوي".

وعليه فإن تعاطف الناس مع الضحية المغلوبة هو احتمال أرجح من وضع رهانهم عليها، فقد قال "دونالد رامسفيلد" أنه قد تسلم منصبه والعالم ينظر إلى الولايات المتحدة أنها نمر من ورق، وعليه فإن انتصارها في العراق يعد أمرا مهما لردع محاولات دول مثل سوريا وإيران لدعم الإرهاب. وقد كان هذا سببا مهما بالنسبة للولايات المتحدة لتبرير استخدام القوة الصلبة في الحرب، كما لجأ المحافظون الجدد إلى استخدام القوة الناعمة أيضا من خلال تصدير الديمقراطية والسلام والأمن في الشرق الأوسط[2].

ظهور نظرية القوة الناعمة:

طرح مفهوم القوة الناعمة لأول مرة بشكل أكاديمي سنة 1995 من طرف البروفيسور الأمريكي "جوزيف ناي" من خلال كتابه "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" حيث قام بتطويره في التقرير الذي أصدره سنة 2004 تحت عنوان "القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية"

[1]- نفس المرجع، ص14-16.
[2]- جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي ، الرياض، العبيكان، 2007، ص53.

ويرى ناي أن القوة الناعمة تستخدم لتبيين مستويات التأثير الكبير للثقافة والقيم والأفكار على سلوك الآخرين، مقارنة بالإجراءات والوسائل القسرية انطلاقا من استخدام القوة الصلبة[1].

الفرع الثاني: استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية

تجذب الولايات المتحدة حوالي ستة أضعاف المهاجرين الأجانب وتعتبر أول وأكبر مصدر للأفلام والبرامج التليفزيونية، ومن بين 1.6 مليون طالب مسجل في جامعات خارج بلدانهم فإن نسبة 28% مسجلون بالجامعات الأمريكية، كما أن أكثر من 86 ألف باحث أجنبي كانوا مقيمين في مؤسسات تعليمية أمريكية، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في الفوز بجوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والاقتصاد والثانية في الأدب بعد فرنسا[2]

ولا تقتصر المصادر التي تمد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة الناعمة على هذه المجالات فقط بل تتعداها إلى مجالات القوة الاقتصادية وجودة الإنتاج والسمعة الدولية المكتسبة إضافة إلى الجاذبية التي تتميز بها كنتيجة لقوتها الاقتصادية ويكفي أن نعلم تسيطر وحدها على نصف أقوى الشركات الاقتصادية العالمية. لكن على الرغم من كل ذلك إلا أننا نلاحظ العداء الكبير لأمريكا ما يجعلنا نتساءل عن جدوى هذه القوة الناعمة لكن جوزيف ناي يجيب عن هذا التساؤل في إشارته في كتابه "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية" في الجزء الخامس المعنون ب"القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأمريكية" إلى أن العداء لأمريكا والذي وصل أعلى قمة له منذ زمن طويل مرده إلى استخدام السياسة الخارجية الأمريكية للقوة الصلبة. حيث عبر الكثير من الناس حول العالم على أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى قوة استعمارية تقليدية خاصة بعد

[1]- حسين علي بحيري، مرجع سابق، ص06.
[2]- جوزيف ناي، مرجع سابق، ص64.

2003، كما اعتبر دبلوماسي استرالي بأن درس العراق هو أن القوة الناعمة الأمريكية آخذة بالانحطاط، إذ فشل الرئيس الأمريكي السابق في إيجاد ائتلاف دولي لدخول الحرب أو تفويض من الأمم المتحدة، حيث نتج عن ذلك نتيجتان مباشرتان هما تزايد العداء لأمريكا وكذا زيادة حجم النشاط الإرهابي.

ولم تكن حرب العراق هي الحالة الوحيدة التي تكون فيها السياسة الخارجية الأمريكية مثيرة للجدل ما أدى إلى تناقص جاذبية أمريكا عالميا، فقد سبق ذلك 4 فترات حدث فيها نفس التناقص بدرجات متفاوتة، من خلال أزمة قناة السويس عام 1956، وأثناء حركة تحريم القنبلة النووية أواخر الخمسينات وبداية الستينات، وكذا الحرب الفيتنامية أواخر الستينات وبداية السبعينات وأثناء نشر الأسلحة النووية متوسطة المدى في ألمانيا مطلع الثمانينات[1]

لكن يبدوا أن اهتمام المسؤولين الأمريكيين بالقوة الناعمة في الفترة الأخيرة بدأ يظهر بوضوح من خلال تصريحات كاتبة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في سيؤول عام 2009، والتي أوضحت فيها بأنه على إدارة الرئيس "باراك اوباما" الاعتماد على القوة الذكية في استراتيجيتها كخيار مهم للمرحلة القادمة[2].

ومن بين أساليب إتباع الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الناعمة في سياستها الخارجية نجد أنها تقدم المساعدات المالية والاقتصادية إلى دول العالم الثالث بما يقارب ال60% من مجموع المساعدات العالمية لهذه الدول، إضافة إلى استخدامها أسلوب التأثير الثقافي على باقي الشعوب وفرض القيم الأمريكية بطرق غير مباشرة على الدول والشعوب. وهو ما يمكن إدراجه ضمن الدبلوماسية بشكليها الدولية والعامة.

[1]- جوزيف ناي، مرجع سابق، ص66.
[2]- حسين علي بحيري، مرجع سابق، ص16.

الدبلوماسية الدولية: التأثير على الدول والأنظمة

الدبلوماسية في معناها الشامل هي العملية التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء للقوة. فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية[1]. وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام به، من خلال التأثير على الأنظمة في العديد من مناطق العالم، مثل أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط باستعمال هذه الأداة.

الدبلوماسية العامة: مع أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم مجددا باستخدام الدبلوماسية العامة، حيث اتخذ مجلس حكام إدارة الإذاعة الذي يشرف على محطة "صوت أمريكا"، وكذلك على عدد من المحطات المتخصصة التي ترتكز على بلدان معينة مثل "راديو سوا، راديو فاردا الذي يذيع لإيران"، كما تم إيجاد مكتب للاتصالات العالمية في البيت الأبيض[2].

وفي هذا الإطار قال "كولن باول": "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا"، حيث أشار تقرير لإحدى المؤسسات التعليمية بأن ملايين الناس الذين درسوا في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنوات يشكلونه خزانا للنوايا الحسنة نحو أمريكا، والكثير منهم استطاعوا الوصول إلى مراكز تمكنهم من خلالها التأثير على النتائج السياسية المهمة للأمريكيين[3] كنتيجة لتأثر هذه الفئة بالقيم والثقافة الأمريكية وهو ما يولد لديهم سمة الوفاء لأمريكا.

[1]- - مارتن غريفيثس ، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008،ص203.
[2]- جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 182.
[3]- نفس المرجع، ص 77.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية القوى الناعمة

1- نظرية القوة الناعمة نظرية وصفية: في نقد نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي تم التركيز على أنها نظرية وصفية لا تقدم إطارا أكاديميا لتحليل العلاقات الدولية في نقطة استخدام القوة الناعمة.

2- **محدودية القوة الناعمة:** يرى بعض الدارسين للعلاقات الدولية أن المحاكاة والجذب لا تضيف شيئا لقدرة الدولة على تحقيق مصالحها حيث أن هذا الجذب لا يمكن الدولة التي تمتلك القوة الناعمة من تحقيق أهدافها كما أنه لا يكسبها قوة إضافية.

لكن من خلال دراسات "جوزيف ناي" الجديدة أبرز أنه لا يجب استخدام القوة الناعمة بمفردها، ولا القوة الصلبة بمفردها، حيث أن الاهتمام بالقوتين والتفاعل بينهما يعد مهما لسياسة خارجية ناجحة من خلال القوة الذكية، لأن استخدام القوة الناعمة يتطلب براعة وتتطلب قبول الطرف الموجهة نحوه كما أن مصادرها في الغالب تعمل بشكل غير مباشر وتستغرق في بعض الأحيان سنوات كي تعطي النتائج المرجوة[1].

المطلب الثاني: نظرية الدولة الفاشلة

يمكن تلخيص مجمل المشاكل والقضايا الأمنية خاصة في المناطق الفقيرة كإفريقيا مثلا في مؤشر وحيد لديه من التأثير ما يؤزم الأوضاع الأمنية وهذا المؤشر هو فشل الأنظمة خاصة التي ورثها للاستعمار التقليدي، إذ نجد أن هذه الأنظمة فاقدة للشرعية عموما، وهي عاجزة عن خلق الاستقرار المطلوب الذي يسمح بتسيير فعال لمؤسسات الدولة ووظائفها وذلك ما يجعل القضايا الأمنية تطفو على السطح كنتيجة لسنوات طويلة من تراكم المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

[1]- جوزيف ناي، مرجع سابق، ص149.

ومن أهم ما يجره فشل الأنظمة ونحن بصدد دراسة منطقة الساحل، فإن هذه المنطقة قد أعطت العذر أو نوعا من الشرعية للتدخل في شؤونها الداخلية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد نظرية الدولة الفاشلة كأسلوب للتدخل من بوابة الحفاظ على الأمن وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى الرغم من أن نظرية الدولة الفاشلة قد لاقت انتقادات كبيرة على اعتبار أنها تؤسس لاستعمار من نوع آخر، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد عليها بشكل كبير فيما يخص المنطقة العربية وإفريقيا وعلى وجه الخصوص في منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يهمنا في موضوعنا.

الفرع الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

ظهر مفهوم الدولة الفاشلة بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة مع سلسلة من التدخلات الدولية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، حيث حصلت أهم التدخلات في كل من زامبيا 1991، السلفادور 1991، أنغولا1991، كمبوديا1991، الصومال1993، يوغسلافيا1993، هاييتي1994.[1]

وقد ظهرت عديد التصنيفات التي تحاول تقسيم الدول حسب قوتها وبرزت عبى الساحة خاصة في مرحلة الحرب الباردة 4 أصناف من الدول وهي مقسمة على النحو التالي:

الدول القوية والقانعة بالأوضاع القائمة: والتي تتميز بخاصية التناسب بين حجم الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الدولة والقدرة الفعلية على التأثير الدولي، ويتميز سلوكها الخارجي بمحاولة حماة الوضع القائم ضد محاولات التغيير ومواجهة التحديات الخارجية.

[1]- سميرة شرايطية، **تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص54.

الدول القوية وغير القانعة: ومن خصائصها فقدان التناسب بين حجم الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الدولة والقدرة الفعلية على التأثير الدولي، ويكون سلوكها الخارجي مرتكزا على دفع التغيير الدولي في الاتجاه الذي يحقق التناسب بين الإمكانيات والأثير الدولي.

الدول الضعيفة والقانعة: والتي تتميز خصائصها بالتناسب بين الإمكانيات المحدودة وحجم التأثير الدولي الذي تمارسه وهو ما ينعكس على سلوكها الخارجي الذي يفضل الاقتناع بحجم إمكانياتها المحدودة ما يدفعها إلى الرغبة في استمرار الوضع القائم.

الدول الضعيفة وغير القانعة: وهي الدول التي تفتقد للتناسب بين الإمكانيات المحدودة وحجم التأثير الدولي الذي تمارسه، وبالتالي فسلوكها الخارجي يكون بمحاولة الانحياز إلى دولة قوية غير قانعة في سعيها للتغيير الذي قد يخلصها من الاستغلال المفروض عليها[1].

ومن خلال هذا التقسيم يتضح لنا سلوك كل دولة حسب قدراتها وإمكانياتها فنجد أن الدول القوية غير القانعة والدول الضعيفة غير القانعة هي التي تصارع من أجل التغيير، بينما تحاول الدول الضعيفة القانعة المحافظة على الوضع القائم إيمانا منها بأنها سوف تكون الخاسر الأكبر كنتيجة حتمية لقدراتها الضعيفة، أما الدول القوية القانعة فتحاول الحفاظ على الوضع القائم وتدخل في صراعات في سبيل ذلك وهو النموذج الذي ينطبق على السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية فهي تحاول أن تبقي على هيمنتها على العالم.

إن الحديث عن مفهوم الدولة الفاشلة لا يعني أن هذا المفهوم هو وليد مرحلة التسعينات من القرن الماضي – على اعتبار أن أغلب التدخلات تحت هذا الشعار حدثت

[1]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص169 – 172.

في هذه الفترة – بل على العكس، فمفهوم الدولة الفاشلة مرتبط بمفهوم الدولة الضعيفة الذي كان شائعا في السابق ويمكن إيجاد فروق بسيطة بين المفهومين وهو أن الدولة الفاشلة وصف أكثر حدة لحال الدولة التي تفقد القدرة حتى على تسيير شؤونها الداخلية.

وقد استخدم مفهوم الدولة الفاشلة بشكل أكاديمي لأول مرة سنة 1993 في مقال نشره "جيرالد هالمن" و"ستيفن راتنر" في مجلة "السياسة الخارجية" إذ أشار الباحثان إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها اتجاه مواطنيها وكذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية[1].

هناك حقيقة واقعية وهي أن البلاد التي تتسم بالضعف الداخلي والفقر وغياب الديمقراطية مثل أفغانستان، هي التي تقوم بتفريخ الإرهاب ثم تصديره، حيث نجد الآلاف من الإرهابيين المدربين بخلاياهم المنتشرة في أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، وإفريقيا، والشرق الأوسط وعبر آسيا[2].

ومفهوم الدولة الفاشلة ينطبق على عديد الدول عبر العالم لكن الحديث عن هذا المفهوم يتجه دائما نحو التركيز على الدول الإفريقية لأنها أبرز مثال على هذا المفهوم.

من أهم الأمثلة في أفريقيا هي حالات الصومال والكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وكذلك الحالة التشادية بداية السبعينات والصراع الداخلي في الكونغو برازافيل سنة 1992. كلها نماذج لصراعات داخلية أدخلت هذه الدول الأفريقية في دوامة عدم الاستقرار وهو ما جعلها دولا فاشلة فاقدة للسيطرة على مجالها الداخلي ما وجه أنظار العالم نحوها فأصبح مجرد الحديث عن مفهوم الدولة الفاشلة إلا ونتطرق إلى إحدى هذه النماذج حتى أصبح مقترنا بإفريقيا.

[1]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص53.
[2]- حسنين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007، ص81-82.

الفرع الثاني: نشأة نظرية الدولة الفاشلة

ظهرت مقاربة الدولة الفاشلة بشكلها الأكاديمي نتيجة لدراسات حول الدول الضعيفة والتي بدأت منذ ستينات القرن الماضي حيث استخدم "قونار ميردال" مصطلح الدولة الضعيفة في إشارته إلى بعض الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو النشأة وهو ما يجعل استقرارها معرضا للتوتر، كونها دولة مفتقرة للوحدة الوطنية والانسجام الثقافي والاجتماعي[1].

وبين "كالفن هولستي" من خلال مؤلفه "الدولة، الحرب، رحلة الحرب" أن هذه الدول الضعيفة لديها خصائص معينة وهي غياب الشرعية والخلط بين شخصية القائد وشخصية الدولة ومؤسساتها وكثرة الإثنيات والطوائف، وتساهم الدولة في حدة الصراعات الإثنية من خلال سياساتها التمييزية فتسيطر إثنية على باقي الإثنيات ما يساهم في خلق المقاومة الداخلية خاصة في ظل سهولة الحصول على السلاح وضعف المراقبة من الدولة وهو ما يجرها إلى حرب أهلية وإبادات جماعية وحركات تمرد مثلما حدث في الصومال. وقد تنبأ "هولستي" أن تكون المشكلة الأبرز في الألفية الجديدة هي الحروب الداخلية أو الأهلية وليست الحروب بين الدول وذلك كنتيجة لضعف الدول حديثة النشأة وحديثة الاستقلال[2].

[1]- سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص52.
[2]- نفس المرجع، ص36 – 37 – 38.

الفرع الثالث: أسباب ومظاهر فشل الدول

يعود فشل الدول إلى عديد الأسباب ويظهر من خلال جملة من المظاهر التي تدل على ذلك.

أسباب فشل الدول:

1- الأسباب الاقتصادية: يؤثر العامل الاقتصادي غالبا على كم الجرائم أو نوعية الجرائم المرتكبة، وتتعدد مظاهر العامل الاقتصادي ذات الصلة بحركة الإجرام في المجتمع، كالتوزيع الطبقي للمجتمع الصناعي، ودور التقلبات الاقتصادية، كتقلبات الأسعار والدخول والفقر والكساد والبطالة، وقد بلغ من أهمية هذا العامل ظهور بعض النظريات في التحليل الوصفي للجريمة ومرجعها إلى النظام الاقتصادي السائد في دولة معينة[1].

العامل الاقتصادي مهم للغاية في هذا المجال، لذلك نجد أن أغلب الشبكات الإرهابية تتخذ من الدول الضعيفة اقتصاديا مراكز لها، وذلك لسهولة الحصول على التأييد والمساندة، وحتى قابلية التجنيد، حيث يرى الكثيرون من الشباب في هذه البلدان الفقيرة أن تحسين حالهم يمر عبر هذه الشبكات الإرهابية، والتي تدفع مبالغ كبيرة مقابل عمليات ضد مراكز ومؤسسات معينة، إضافة إلى العامل النفسي الذي يتولد لديهم كنتيجة للطبقية، والشعور بالتهميش المتعمد من السلطة.

2- الأسباب الاجتماعية: نال العامل الاجتماعي اهتماما كبيرا من جانب علماء الجريمة ومنظري السياسة الجنائية عموما، والباحثين في أسباب فشل الدول وتنامي ظاهرة الإرهاب بشكل خاص، فيرجع ذلك حسبهم إلى الكفر بالقيم الاجتماعية الحاكمة للبيئة، أوصف المتمسكين بالتقاليد بالتخلف والقصور في مجاراة العصر، وبذلك يفتقد الجسد

[1]- أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص63.

الاجتماعي المناعة، فيكون عرضة للهزات الاجتماعية العنيفة التي قد تدفع بعض فئاته إلى سلوك العنف والإرهاب، هذا بالإضافة إلى العزلة التي يعيشها بعض الشباب في مجتمعهم، واختفاء القدوة والمثل الأعلى بالنسبة لغالبيتهم، وعدم الترابط والتناسق بين أساليب الضبط الاجتماعي بمفهومه الشامل، سواء داخل الأسرة أو خارجها، في المدرسة أو الجامعة، أو كافة مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية. كما لا يخفى الأثر المترتب عن إهمال مشاكل الشباب وعدم الاهتمام الصادق بها، والسلبية الضاربة على عقول أغلب أفراد المجتمع –منهم المسؤولون– والتي تعوق عن تفهم مشاكل واحتياجات الأجيال الجديدة من الشباب والتجاوب معهم في ظل الفراغ الذي يعانونه، وعدم وضوح الانتماء لهدف معين، والمعاناة من مشاكل الحياة اليومية، مما يجعل منهم فريسة سهلة للإرهاب[1].

3– الأسباب التاريخية والسياسية: هناك من ربط هذا الفشل بالإرث الاستعماري الصعب الذي تركته لهذه الدول، من خلال المبادئ الثقافية والقواعد الديمقراطية التي تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل الإفريقي مثلا، وكإطار عام فالدراسات المعمقة لظاهرة فشل الدول في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، تقودنا لفكرة الخلل الوظيفي الذي يميز هذه الدول[2].

لقد ساهمت المرحلة الاستعمارية الطويلة التي نفذتها القوى الأوروبية على مختلف الدول التي أصبحت اليوم تصنف في خانة الدول النامية، أو دول العالم الثالث، والتي يوصف العديد منها بالفشل أو الضعف، وذلك نسبة إلى ضعف قدراتها في السيطرة على أراضيها ومراقبتها، تحمل مسؤولياتها تجاه شعوبها، وعدم قدرتها على مجاراة الضغوط التي أضحت القوى الكبرى في هذا النظام الدولي الجديد تفرضها عليها، كحتمية التحول الديمقراطي للأنظمة، والمشاريع الحقوقية والاقتصادية والتنموية المفروضة من الدول

[1]- نفس المرجع، ص 64.

[2]- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص83.

الغربية، كلها عوامل ساهمت في جعل العديد من دول العالم الثالث فاشلة وفق المفهوم الأمريكي، ومن بينها نجد دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث نجد الفرق كبير بين ما تنادي به الولايات المتحدة من إمكانيات لمواجهة الإرهاب في هذه المنطقة، وبين ما يمكن لهذه الدول أن توفره في سبيل ذلك، وذلك كله راجع إلى العامل التاريخي، إضافة إلى الفساد السياسي والاقتصادي المتراكم الذي شهدت الأنظمة في هذه الدول عبر عقود من الزمن، كنتيجة لسيطرة الحزب الواحد وعدم توفر الإرادة الحقيقية للتوجه نحو نظام سياسي ديمقراطي.

مظاهر فشل الدول:

يرتبط الإرهاب في إفريقيا بطبيعة شكل الدولة، ولاسيما الضعف التقليدي العام للدولة، والذي يسمح ويمنح فرصة ملائمة للتنظيمات الإرهابية للعمل بحرية في دول القارة، ولكن يبقى هنا التمييز بين أشكال مختلفة لقوة وضعف الدولة في القارة الإفريقية. وقد اتخذ الفشل في الدول الإفريقية مظهرين مختلفين هما :

1- مظاهر داخلية: تبقى القارة الإفريقية، وخاصة دول الساحل ساحة للتهديدات الحقيقية المتنامية، والتي يصعب كثيرا التصدي لها، نتيجة لما تلقاه من آثار وتداعيات سلبية على حاضر ومستقبل المنطقة، ويرجع ذلك لاختلاف أشكال قوة أو ضعف الدولة، فمنها الدولة الضعيفة، والفاشلة، والقوية المستقرة نسبيا، والدولة المنهارة، إضافة إلى المشاكل والعوائق الداخلية التي تقف حائلا دون إمكانية الوصول إلى حلول لمشاكل التصحر ، والفقر، والبطالة، وانتشار الأوبئة، والجفاف، والاتجار بالأسلحة، والنزاعات المسلحة، ما أدى لتدفقات بشرية هائلة سواء داخلية أو خارجية، بصورة أفضت لاستمرار

وتيرة التنافس بين السكان الأصليين للحصول على الأراضي الخصبة والمياه، لاسيما أن هناك ما يقارب 33 دولة إفريقية هي الأقل نموا وتطورا في العالم[1].

كل هذه المشاكل تضاف إليها عوامل غياب دور الدولة وغياب القانون، وعدم السيطرة على سائر المناطق التابعة لها، وقلة الرقابة على الحدود وعلى المساحات الصحراوية الواسعة.

2- مظاهر خارجية: هناك مظاهر خارجية لفشل الدول في المنطقة الإفريقية عامة، والساحلية خاصة، حيث انعكاسات هذا الفشل قد ظهرت على الساحة السياسية والأمنية، حيث ظهر عجز السلطات الأمنية في التصدي للعمليات الإرهابية، وهو ما تسبب في إحراج أجهزة الأمن للدول المستهدفة إحراجا شديدا. كما تعد الانعكاسات الاقتصادية للعمليات الإرهابية من بين الانعكاسات الأكثر بروزا وتأثيرا على دول المنطقة بحكم ما تتركه تلك الهجمات الإرهابية من آثار مباشرة على حركة الأفراد والأموال والتجارة، فضلا عن تأثيرها على المجال الاستثماري والسياحي، أما إذا أضفنا عامل التدفقات بشرية هائلة سواء داخلية أو خارجية من جراء حركة اللجوء والهروب من مختلف المخاطر الأمنية والصحية والمعيشية، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على الدولة وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الأمنية، حيث نجد أن تكاثف الجهود لمكافحة الإرهاب يعود لسنوات طويلة، وزاد الاهتمام بهذه الظاهرة إبان هجمات 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه الجهود ظلت تسير بوتيرة جدا على الساحة الإفريقية ولا بد من الذكر هنا بداية إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تبدي أبدا اهتمامها بظاهرة

[1]- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2012، ص336-337.

الإرهاب، في إطار الموقف التقليدي للمنظمة والقائم على الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[1].

كل هذه العوامل جعلت من دول المنطقة غير قادرة على تمثيل نفسها خارجيا بالشكل المطلوب إضافة إلى صعوبة تحديد الجهة المسؤولة التي يتم التعامل معها في مثل هذه الدول.

الفرع الرابع: استخدام مفهوم الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الأمريكية

انطلاقا من التركيز على بدايات ظهور مفهوم الدولة الفاشلة على المستوى العالمي، يمكننا ملاحظة ارتباطه بالسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لمحاولة تبرير التدخلات العسكرية التي قامت بها خلل فترة بداية التسعينات، والتي اختلف المحللون في نقطة الأهداف الأمريكية الحقيقية من ورائها، أما في الفترة الحالية فإن هذه التدخلات يتم تبريرها بالأساس بأنها تدخل ضمن استراتيجية محاربة الإرهاب في الصحراء و الساحل الإفريقي. فمن خلال الدراسة السنوية المهمة التي يقوم بها مجموعة من المسئولين والمحللين الأمريكيين، حول تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب و تنظيم القاعدة، تم الإشارة إلى أن قضية ضعف أنظمة الحكم في المنطقة، كانت محل نقاش كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرح مشروع بناء الأمة الذي يرتكز على كيفية إقامة دولة مستقرة فيها.

وتربط الولايات المتحدة الأمريكية قضية انتشار الإرهاب بضعف الدول أو بالأحرى فشلها، حيث ينطلق الحديث عن هذا الانتشار وضعف قدرات الدول الموجهة نحوها على مواجهته، وذلك بالتركيز على الصومال كنموذج واضح المعالم للدولة الفاشلة، إذ يقول مستشار الرئيس الأمريكي "جون برينان": "سوف نحاول تعميق تعاوننا العسكري مع

[1]- نفس المرجع، ص338 - 348.

شركائنا في المناطق التي تحاول القاعدة التواجد فيها، على غرار الصومال ومنطقة الساحل و جنوب شرق آسيا". وفي نص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010، تم الإشارة إلى أن الدول في طريق الفشل، تغذي الصراع و تضع الأمن الإقليمي والعالمي في موضع خطر[1].

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية الدولة الفاشلة

يرتكز أهم نقد لهذه النظرية في كون الدول الفاشلة في الواقع دول ضعيفة، والحكم عليها بالفشل هو لتبرير التدخل في شؤونها الداخلية، وانتهاك سيادتها، كما يعد أمرا نسبيا جدا، وأن تتم دراستها والتعامل معها من منطلق كونها دول ضعيفة يجب مساعدتها، لن ما يحدث داخلها سينعكس بالضرورة على بقية دول العالم، ويتم الخلط بين خصائص الدولة الضعيفة و الدولة الفاشلة، حيث أن فشل الدولة يكمن في عجزها على تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، وتحتفظ الدول الفاشلة بالصفة القانونية ككيان سيادي لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والدولية، أما الدول الضعيفة فهي دول تقوم بوظائفها بشكل أقل فاعلية عن المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة، إذ تواجه مشاكل تعود لأسباب اقتصادية، سياسية أو اجتماعية، وهذه الدول تتلقى مساعدات دولية، لكن ليس من الضروري أن يكون هناك تدخل أجنبي مباشر في شؤونها الداخلية، كما هو الحال بالنسبة للدول الفاشلة[2].

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص21-22.

[2]- ظريف شاكر، مرجع سابق، ص56.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: ضبط مفهومي الأمن القومي والدولة الفاشلة

الفرع الأول: تعريف الأمن القومي

يعد مفهوم الأمن القومي من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، ذو أبعاد متنوعة سواء تعلق بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي، أو الدولي فقد احتل المحدد الأمني وضعا مركزيا في السياسات الداخلية والخارجية للدول حيث تسعى كل الدول لضمان بقائها القومي والحفاظ على سيادتها وتماسكها من مختلف التهديدات، التي تشكل خطرا على حدودها الجيوسياسية.

لم يعد الأمن مقتصرا على الفهم التقليدي بمعناه العسكري، وإنما اتخذت أبعادا أشمل على جميع النواحي والمستويات فنجد الأمن الاقتصادي ، الثقافي والمجتمعي...، لكن في هذا البحث سنركز أكثر على الأمن بمفهومه الضيق والتقليدي، لارتباطه أكثر بموضوعنا المرتكز على العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11.

يقول الأكاديمي "باري بوازن" المهتم بشؤون الأمن القومي: يبقى هذا المفهوم عصيا على الصياغة الدقيقة، يكتنفه الغموض لدى تعريفه، لكنه يبقى بالغ الدلالة لغياب التحديد الدقيق له، مما يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي ولاستخدام القوة فالأمن القومي هو: "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية[1]. كما يعرفه "هنري كيسنجر" الذي شغل منصبي الأمن القومي ووزارة

[1] - . - فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص26.

الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات من القرن الماضي بأنه: "أي إجراءات يتخذها المجتمع ويسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

كما يعرف حامد ربيع الأمن القومي بأنه: "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها نوعا ما من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية"، ما يعني أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم عسكري ينبع من الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي.

واستنادا إلى مفاهيم الأمن الوطني المتباينة، فإن صياغة الأمن الوطني تتم في ضوء أربعة ركائز أساسية هي:

1/المرتكز الجيوبوليتيكي: ويتعلق بموقع الدولة ومدى تأثيره على الدول المجاورة والمنافذ البرية والبحرية، وتأثير ذلك على التجارة والنقل وكذلك أهمية موقع الدولة بالنسبة للمصالح الحيوية في المنطقة.

2/المرتكز الجغرافي: يتعلق بالموارد المائية للدولة وما تملكه من ثروات معدنية ومصادر الطاقة وغيرها، والقدرات البشرية من حيث عدد السكان وتوزيعهم[1].

3/المرتكز الجيوستراتيجي: ويتعلق بتفاعل مكونات الموقع من أجل تركيز القدرات الدفاعية اللازمة لمواجهة التهديدات الخارجية، وتتفاعل بعوامل ثلاث مساحة الدولة، حجم السكان، موارد الدولة من أجل تحقيق قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المختلفة.

[1] - حنان بولسينة، ياسمين القروي،" **المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية**،- رسالة ماستر منشورة، جامعة 08 ماي1945، قالمة،2013، ص18-20.

4/المرتكز التاريخي: ويقصد به تاريخ وقوة الدولة والأحداث التي مرت بها في فتراتها التاريخية والحضارية والتي تؤثر في تكوين شعبها وتنظيم نمط الحياة فيها، وقيمتها الجوهرية وقدرتها ونهضتها، ومدى تأثيرها الإقليمي والدولي[1].

*** خصائص الأمن القومي**

1/ النسبية: الأمن القومي نسبي بشكل عام فلا يوجد أمن مطلق، على الرغم مما تتخذه الدول من إجراءات مشددة في سبيل تحقيق الأمن، فيتعرض هذا الأمن للخطر نتيجة تغير الظروف الداخلية الإقليمية والدولية.

2/ المرونة: إن تحقيق الأمن الوطني عملية ديناميكية متحركة، وهو عملية مستمرة تبعا للمتغيرات والتطور الحاصل في عناصر القدرة الوطنية.

3/ الشمولية: إن الأمن الوطني هو أمن الدولة بمكوناتها الجغرافية والسكانية ونظامها السياسي، وأمن المجتمع وثقافته واقتصاده.

4/ الوضوح: يجب أن تكون هناك استراتيجية وطنية محددة ومفهومة للقائمين على مفاصل الدولة، فهو ليس حكرا على الأجهزة العسكرية والأمنية فالمجتمع يتحمل مسؤوليته خاصة في هذا السياق، باعتباره العنصر الفاعل في المحافظة على الأمن الوطني[2].

[1] - نفس المرجع، ص20.

[2] - فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص79.

الفرع الثاني: تعريف الدولة الفاشلة

أستخدم مصطلح الدولة الفاشلة "failed state" لأول مرة في عهد الرئيس "بيل كلينتون"، ونعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين.

وفقا للتصنيف السنوي الرابع الصادر عن المجلة الأمريكية بالاشتراك مع صندوق السلام، فالدولة الفاشلة: "هي الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة"[1].

المطلب الثاني: ضبط مفهومي الإرهاب والجريمة المنظمة

الفرع الأول: تعريف الإرهاب

حظيت ظاهرة الإرهاب باهتمام معظم الدوائر السياسية والأمنية لجميع الدول، وذلك إلى الحد الذي أطلق فيه البعض على هذا العصر(عصر الإرهاب)، لما شهدته الساحة الدولية والإقليمية والمحلية من تصاعد في أنشطة التنظيمات الإرهابية.

إن مصطلح الإرهاب مصطلح مختلف فيه لعدم توصل المجتمع الدولي لاتفاق محدد له، وتجدر الإشارة إلى أن تعبير الإرهاب يرجع الباحثون ظهوره إلى أواخر القرن الثامن عشر بعد اندلاع الثورة الفرنسية 1792 عندما اعتبر القانون الصادر في

[1] - نبيل حاجي نايف، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة مفاهيم ومؤشرات** في: 2014/05/22.
http//www.Globlarabnetwork.com/studies/3082L2011L04/06/18/50.

1794/06/10 الإرهاب وسيلة للقضاء على المعارضين للثورة الفرنسية وأعلن عنه " روبيسير".

*** على مستوى الفقه العربي:**

- **عبد العزيز سرحان:** يعرف الإرهاب بأنه كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، والأعمال المخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول[1].

- **عرفته لجنة متخصصة من العرب خلال اجتماعها في تونس سنة 1989:** بأنه فعل منظم من أفعال العنف والاغتيال أو التهديد به يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل والاغتيال، أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات وغيرها، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد وذلك في غير الكفاح الوطني المشروع من أجل التحرير وحق تقرير المصير[2].

*** على مستوى الفقه الأجنبي:**

- **الفقيه الفرنسي جورج لوفا سير:** يرى أن الإرهاب هو الاستخدام العمدي والمنظم لوسائل من طبعها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف

---

[1] - جمال بوزايدية، **الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب**، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2013، ص37-39.

[2] - حسنين المحمدي بوادي، **تجربة مواجهة الإرهاب**، دار الفكر الجامعي، 2010، الإسكندرية ، ص23.

– **الدكتور سالدانا:** أستاذ القانون الجنائي في جامعة مدريد عرفه بأنه" :كل جريمة أو جناية سياسية أو اجتماعية يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث ذعر عام يخلق بطبيعته خطر عام."

– "**بول ويكنسون**": الإرهاب هو نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة، يضحي من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية"[1].

الفرع الثاني: تعريف الجريمة المنظمة

"هي الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبني على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون على احترام وإطاعة قواعد خاصة، ويخططون لارتكاب أعمال غير مشروعة مع استخدام العنف والتهديد والقوة."

تعرف منظمة الشرطة الدولية الإنتربول بأنها "جميع الأنشطة الصادرة عن تنظيمات أو جماعات ذات تشكيل خاص وتهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق أهداف معتبرة"[2].

وضعت مجموعة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي تعريفا للجريمة المنظمة سنة 1994 بأنها جماعة مكونة من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة[3] أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، بهدف الحصول على السلطة أو تحقيق الأرباح، ومن

[1] - جمال بوزايدية، مرجع سابق، ص40.

[2] - محمد إبراهيم زيد، **أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**،(الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص33.

[3] - حسينة شرون،" **العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة**"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد5، ص56.

هذه التعريفات نجد أن الجريمة المنظمة تتميز بخصائص محددة ويمكن تلخيصها كالآتي:

- جود تشكيل هرمي في التنظيم يعتمد على سلطة مركزية.
- يحكم هذا التنظيم مجموعة من القواعد الملزمة وذات الأثر الحاسم في تنظيم العلاقات بين الأفراد المنخرطين في التنظيم.
- توفر تنظيم منهجي للعمليات تكون فيها للإدارة مهارة عصرية.
- الاتجاه إلى التهديد والعنف بصورة منتظمة.
- السعي لتحقيق الأرباح بالطرق غير المشروعة[1].

[1] - محمد إبراهيم زيد، مرجع سابق، ص34

الفصل الثاني:

التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في الساحل الإفريقي وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الأعراف في دول الساحل الإفريقي، هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية وتتمحور هذه المعضلات بالأساس حول الإرهاب، الجريمة المنظمة والأزمات الداخلية[1].

المبحث الأول: البيئة الأمنية والأوضاع السياسية في منطقة الساحل الإفريقي

تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشت فيه ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على أمن المنطقة وإنما من الممكن أ يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

المطلب الأول: تعقيدات البيئة الأمنية والسياسية في الساحل الإفريقي

يمكن ربط حالة الانفلات الأمني وتفشي المعضلات الأمنية الخطيرة في منطقة الساحل بالبيئة السياسية التي تميز أنظمة الحكم في المنطقة، حيث يتراوح شكل معظمها بين الضعف والفشل، ما يشكل تأثيرا مباشرا يعود على البيئة الأمنية والاجتماعية لهذه الدول بالسلب.

[1]- محند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد07، نوفمبر 2008، ص02.

الفرع الأول: التعقيدات الأمنية

الحديث عن الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي يقودنا إلى تحليلات ودراسات أهل الاختصاص، الذين يصنفونها ما بين الضعيفة والفاشلة، حيث أن أغلب الدول على وشك الانهيار نتيجة الفوضى وغياب الاستقرار.

وتناقش الدراسات الأمنية مجالا واسعا من الخيارات، ابتداء بالاحتواء والعزل وتقديم المساعدات الأجنبية، وانتداب بعض السلطات الحكومية إلى الأمم المتحدة، وإعادة إدخال أنظمة الوصاية الخاضعة للأمم المتحدة[1].

كلها آليات وحلول تتستر بها القوى العظمى لمواجهة التهديدات الأمنية والإرهابية في المنطقة، مخفية الأهداف الحقيقية التي تسعى لتحقيقها، ومكرسة استعمارا جديدا غير مباشر تسيطر فيه على مراكز الطاقة القوة لضمان الهيمنة العالمية، والحديث هنا عن الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، والتي تحمل لواء مواجهة الإرهاب وتسعى دائما لتنفيذ استراتيجياتها في المنطقة، وذلك بوضع عديد التقسيمات والتصنيفات الغامضة وغير المفهومة، فهي تعطي الحق لنفسها بأن تصف دولة معينة بأنها ضعيفة ويجب مساعدتها دوليا، أو تسمي دولة أخرى بأنها فاشلة ويجب التدخل فيها لاحتواء الوضع، كما تستخدم عديد المصطلحات والمفاهيم الرامية إلى نفس الهدف.

الفرع الثاني: التعقيدات السياسية

تعاني الدول الساحلية عموما من غياب الوحدة السياسية والاقتصادية، حيث تتميز بأنظمة حكم تنقصها الشرعية وعدم قدرتها على التحكم في بيئتها الداخلية.

[1]- مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص233.

الدولة الفاشلة: وهي دولة مفككة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، ولا تملك بنية تحتية مناسبة ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية، وفي بعض الحالات تقع السلطة في أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين.

_ ظهر بوضوح عدم الاستقرار في الدول الإفريقية عموما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كانت الكثير من الأنظمة السياسية في إفريقيا تعتمد على المساعدات الأجنبية، ما جعل هشاشة هذه الأنظمة تظهر إضافة إلى قضية التحول الديمقراطي في هذه الدول التي كانت تحافظ على الاستقرار بواسطة التسلط والقمع[1].

كلها عوامل تراكمية منذ عقود طويلة أدت إلى حالة من الفوضى وغياب الأمن في منطقة الساحل، وأدت إلى تزايد التكالبات الدولية عليها، وذلك كنتيجة حتمية لغياب سيطرة القانون والمؤسسات الحكومية وانعدام الفعالية في بعض الأحيان في تسيير الشؤون الداخلية لهذه الدول. حيث أن غياب المعارضة أدى إلى وجود صراعات داخلية وفراغ في السلطة أحيانا، مما شجع العديد من الجماعات لمحاولة الاستيلاء على السلطة والموارد في هذه الدول، كما يمكن الإشارة إلى مؤشرات أخرى لها دورها في زعزعة الوضع الأمني في المنطقة وهو سوء الإدارة والفساد والمديونية، هذه الأخيرة التي يعتبرها العديد من المحللين من أهم التحديات التي تواجه مسارات التنمية للدول الإفريقية الضعيفة، وبالنسبة لدول الساحل الإفريقي على غرار كل من التشاد والنيجر، فهناك ضعف في الإطار العام للدولة على مستوى الرابط الاجتماعي والاستقرار السياسي زيادة على تزايد خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة[2]. وقضايا التمرد والاحتقان الشعبي نتيجة الأوضاع الاجتماعية والمعيشية المزرية، وضعف الاقتصاد وقلة فرص العمل وتزايد الضغط الداخلي الموجه نحو صانع القرار.

[1]- مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، نفس المرجع، ص222 - 223.
[2]- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، مرجع سابق، ص66.

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الساحل الإفريقي

تنعكس الأزمات الأمنية والسياسية والبيئية بشكل مباشر على المجتمعات، التي تجد نفسها أما نتيجة حتمية وهي التدهور الاجتماعي، وتفشي الأمراض والأوبئة والآفات المختلفة، إضافة إلى حقيقة الواقع الاقتصادي الهش، حيث تصنف معظم دول منطقة الساحل الإفريقي ضمن فئة البلدان الأقل نموا في العالم.

الفرع الأول: الأوضاع الاجتماعية

هناك تنوع إثني وثقافي يعود لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب المنطقة وأخرى خارجية تعود بالأساس إلى الاستعمار التقليدي الذي تعرضت له المنطقة خلال القرنين الماضيين، والذي زيادة على تأثيره الثقافي فإن رسم الحدود الدولية الموجودة لدولها حاليا كان لاعتبارات استراتيجية مرتبطة بالنظام الدولي في تلك الفترة، وليس بواقع دول القارة وتاريخها، مما أدى إلى العديد من النزاعات الحدودية والصراعات الإثنية والحدودية على غرار قضية الطوارق[1].

وتعاني شعوب دول الساحل الإفريقي من معوقات رئيسية تقف حائلا دون إمكانية الوصول إلى حلول نسبية ناجعة بشأن التصدي لمشاكل التصحر وتزايد المعوقات في ما يخص المياه والفقر، البطالة وانتشار الأوبئة من الإيدز ونقص المناعة البشرية والاتجار الواسع بالأسلحة والنزاعات المسلحة، واستمرار تنامي حالة الجفاف، ما أدى إلى تفاقم مشكلة اللجوء الداخلي والخارجي والهجرة غير الشرعية، ما يزيد من حدة التنافس على الأراضي الخصبة والمياه، لاسيما أن هناك ما يقارب ال33 دولة إفريقية من الدول ال48 الأقل نموا وتطورا في العالم[2]. ومن بينها دول الساحل الإفريقي.

[1]- نفس المرجع، ص71.
[2]- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق، ص337.

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية

حسب الإحصائيات السنوية والدراسات الاقتصادية لكل من صندوق النقد الدولي و منظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، فهي تشير إلى أن منطقة الصحراء والساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا، إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة، وهناك عجز اقتصادي مهم تعاني منه دول هذه المنطقة وهو راجع بالأساس لعدة أسباب أهمها:

– الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف والحرارة.

_ ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية، وهجرة الأدمغة حيث تسجل نسب عالية سنويا، ويرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.

_ الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى نتيجتين مهمتين: نهب الثروات والأموال، وكذا كبح محاولات التغيير والإصلاح الاقتصادي إن وجدت.

_ التدخل لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي

الظروف المحيطة بالساحل الإفريقي تغذي كل ما هو إجرامي حيث تتوسع أنشطة التطرف والعنف والإثنية والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات، حيث توصف هذه المنطقة بأحد أشد بؤر التوتر والإرهاب في العالم.

المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

ظهرت في الفترة الأخيرة وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة أو بشكل أدق فإن فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قد شهدت ظهور عديد التحديات التي فرضتها مجموعة من العوامل التي من أبرزها ظاهرة الإرهاب الذي برز في عدة أوجه على عدة مستويات متنوعة في مناطق مختلفة من العالم، وإضافة إلى التحديات السابقة مثل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتهريب والأوبئة والأمراض وتجارة المخدرات وتهريب البشر، وما زاد من توسع هذه الظواهر هو التطور التكنولوجي وتزايد سهولة التحرك كنتيجة لتراجع دور الدولة والسيادة لفائدة جماعة جديدة تسير العالم تحت مسميات جديدة كالعولمة والتكامل الدولي وفتح الحدود، وهو ما يعتبر أهم مشهد من مشاهد النظام الدولي الجديد، وبالحديث عن هذه التحديات وبالأخص حين نركز على منطقة الساحل الإفريقي فإن أول ما يمكن التطرق إليه هو ظاهرة الإرهاب الذي تحول من إرهاب محلي إلى إرهاب دولي ما زاد من تأزيم الأوضاع وخلق عديد الإشكاليات الأمنية في المنطقة.

الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

إن مناطق الساحل والصحراء الإفريقية، الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، والتي تتميز بندرة سكانها واحتياطاتها الغنية، التي تحتوي على النفط والغاز واليورانيوم، تشهد في الآونة الأخيرة تزايد ملحوظ في المصالح الجيوستراتيجية، لذا

أصبحت هذه المناطق مسرحا للأعمال الإرهابية الكبيرة. ويبقى المشكل العويص الذي ينخر الجسد الإفريقي خاصة في منطقة الساحل هو تطور التهديد الإرهابي[1].

حيث أن هناك الكثير من الجماعات والتنظيمات في دول العالم التي يمكن أن تحمل سلاح الإرهاب، عندما ترى أنه يتوافق مع أهدافها أو أنه وسيلة لأهدافها، ومنطقة الساحل هي من بين هذه المناطق التي تنشط فيها مثل هذه التنظيمات، وربما تكون هذه التنظيمات هي تنظيمات ناشئة على أيدي أعضاء القاعدة أو يحملون أفكارها، أو حتى يمكن أن تكون جماعات منظمة للقاعدة . وكقراءة للواقع فإن تنظيم القاعدة كتنظيم هيكلي غير موجود حاليا، وبعد الحرب على أفغانستان وعلى أكثر الأحوال فإنه متفكك غير قادر على القيادة المركزية، وما يوجد الآن وما يمكن أن يحدث هو رسوخ الإيديولوجية وأفكار القاعدة التي أوجدتها، ومع التقنية الحديثة ووجود عناصر نائمة لهذا الفكر، ووجود عقول قابلة ويمكن التغرير بها، يمكن نشوء جماعات وتنظيمات تحمل روح وسمات وأفكار تنظيم القاعدة، وليس من الضروري أن تكون من أتباع القاعدة أو مبايعيها، ولكن يمكن أن تكون امتدادا لفكر القاعدة، وربما بأشكال وأنماط مختلفة لكن الأساس هو فكر القاعدة وهو استخدام أسلوب الإرهاب. لأن الإرهاب عموما وبعد الحرب عليه، يتجه إلى أسلوب التنظيمات الصغيرة الحاملة لوباء القاعدة[2].

ونشير هنا إلى الدور الأمريكي والدولي الذي يعتبر دورا محوريا في التصدي للإرهاب في القارة الإفريقية في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، في الولايات المتحدة، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب تحتل الصدارة في السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة، لهذا جاء التطور الرئيسي في الاهتمام الأمريكي بإفريقيا سنة 2002م، بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا،

[1]- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق، ص337.
[2]- عدنان هاشم سلطان، **صناعة الإرهاب وسيلة لغاية أم ورقة سياسية وأداة للعقوبات**، المكتب المصري الحديث، مصر، 2008،ص139.

وامتد هذا الاهتمام إلى منطقة الساحل باعتبارها قاعدة خلفية لتنظيم القاعدة بسبب محاولات عناصر القاعدة إيجاد ملاذ آمن في منطقة شمال إفريقيا[1].

وهو النقطة التي يمكن الاعتماد عليها في دراستنا لهذا الموضوع الذي يتناول التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك لما أصبح الأمر يكتسيه من أهمية كبرى على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي حيث أن الإرهاب انتشر بشكل واضح نحو منطقة الساحل الإفريقي إضافة إلى تحركات بقايا الخلايا الإرهابية المنتشرة في الجنوب الجزائري، ونقصد هنا القاعدة والتي تمارس تحركاتها في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب، فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها، فالتجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود، وآثاره السلبية على الاقتصاديات المحلية[2].بالنسبة للمخدرات فتعد نسبة 27% من المخدرات التي صودرت في أوربا مصدرها إفريقيا، أي ما يقارب 1.8 مليار دولار، ويعتبر تزايد نسبة تجارة المخدرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف الرقابة من هذه الدول، لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوروبا وحتى الشرق الوسط[3].

[1]- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق، ص 338.
[2]- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، مرجع سابق، ص: 83.
[3]- نفس المرجع،ص83.

المطلب الثاني: قضية الهجرة السرية وإشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي

يفضل العديد من سكان المناطق الفقيرة والقاحلة والجافة، في منطقة الساحل الهروب من واقع البطالة والجفاف والتصحر والفقر والمجاعة نحو الشمال مرورا بدول المغرب العربي، ويتم ذلك عبر طريقة واحدة وهي اللجوء إلى تنظيمات التهريب وعصابات الإجرامية لنقلهم إلى مناطق الشمال، مستغلين فشل أنظمتهم في تغطية المساحات الشاسعة وتركها غير المراقبة، ومن ثمة يواصلون الرحلة إلى أوروبا، وهذا التحالف بين تنظيمات التهريب والسكان المحليين يزيد من تأزم الأوضاع حتى في دول الجوار.

الفرع الأول: الهجرة السرية في الساحل الإفريقي

تحدث الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية، وتشكلها رغبة الأفراد بالبحث عن عمل أفضل أو فرصة أحسن للحياة. ويحدث الانتقال من بلد إلى بلد آخر بشكل غير نظامي عن طريق رشوة النقاط الحدودية، أو المرور من نقاط حدودية غير نظامية أو باستخدام وثائق سفر مزورة. وفي كلتا الحالتين فإن الانتقال من بلد إلى بلد آخر يتم بناء على الشخص وإرادته الكاملة. لكن قد يحدث أن يغرر بالإنسان فيهاجر مجبرا أو مقتنعا بوجود فرص عمل وهمية في بلد آخر، وغالبا ما يكون الوسطاء أفرادا محل ثقة من المجتمعات المحلية[1].

وتعتمد شبكات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي في التنقل على المناطق الصحراوية الواسعة، إذ يكون فيها غالبا منافذ غير مراقبة ومناسبة للعبور وتحديدا الصحراء الجزائرية والليبية.

[1]- أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**، مرجع سابق،ص353.

حيث أن أعداد غفيرة من المهاجرين غير الشرعيين يتخذون دول المغرب العربي ملجأ لهم في طريق هجرتهم نحو أوروبا، هروبا من المعيشة المزرية والظروف القاهرة التي يعيشونها في دولهم بالساحل الإفريقي، ومن ثم تحقيق حلمهم بالوصول إلى أوروبا والعيش عيشة محترمة أو على الأقل الاستقرار في دول المغرب العربي، إلا أن هؤلاء يدفعون فاتورة هذه المغامرة بمواجهتهم الأخطار البيئية القاتلة وأخطار الجماعات الإرهابية وتنظيمات تهريب البشر وتجارة الرقيق.

الفرع الثاني: إشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي

إن عجز الدولة عن القيام بمهامها وحماية ترابها ومؤسساتها وتكريس القانون والحرص على تنفيذ أحكام وقواعد أساسية لسياستها الداخلية هو أمر خطير، قد يكون فرصة للتنظيمات الإرهابية والإجرامية وتنظيمات التجارة غير الشرعية وغيرها، وهو ما يحدث في منطقة الساحل حيث أن أغلب المساحات الشاسعة في بلدان المنطقة غائبة عن المراقبة من قبل الدول الرسمية، وهو ما يشكل تهديدا ليس فقط لهذه الدول بل يتعداها الخطر إلى الدول المجاورة.

يرتبط الإرهاب في منطقة الساحل بطبيعة شكل الدولة، لاسيما الضعف التقليدي العام للدولة، الذي يسمح ويمنح فرصة ملائمة للتنظيمات الإرهابية للعمل بحرية في مثل هذه الدول[1].ويرجع المحللون كل ذلك إلى فشل الدولة وعدم قدرتها على التحكم في الأراضي الخاضعة لسيادتها ما يوفر فرصة للجماعات الإرهابية لخلق مراكز للتدريب والتخطيط والتمويل والعبور، إضافة إلى صعوبة مراقبة المساحات الشاسعة التي تميز هذه المنطقة.

[1]- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق، ص336.

إن الربط بين فعالية الوظيفة الرقابية للدولة على أراضيها و قدرات هذه الدولة يعد أمرا مهما، إذ يجمع المحللون حتى الرافضون منهم لاستغلال الدول باعتبارها دول فاشلة، على أهمية أداء الدولة لوظيفتها الرقابية وتقوية مؤسساتها، ذلك لأن ضعف الدولة و وجود فرصة للنشاط غير القانوني والشرعي، يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني وخلق حالة من الفوضى.

لهذا كان من الضروري تكاثف الجهود لدى القادة والمسؤولين الأفارقة والعاملين في مجال الأمن بضرورة القيام بشكل مستعجل بصياغة تصور إفريقي للتعاطي مع المشاكل الأمنية بالمنطقة والأخذ بعين الاعتبار خصائص كل دولة على حده وطبيعة التهديدات التي تواجهها القارة الإفريقية، وإيجاد مخرج كفيل بضمان استتباب الأمن والاستقرار بالمنطقة[1]. ولعل أفضل طريقة للوصول إلى هذا الهدف هو توحيد العمل العسكري في مجالات التدريب والتنسيق والمراقبة للحد من تحركات هذه التنظيمات المتطرفة في المنطقة.

وأهم المناطق غير المراقبة، و التي تعتبر مركزا لتجمع الإرهابيين هي كل من الحدود المالية الموريتانية، وشمال مالي وكذا الحدود المالية النيجيرية ومناطق أخرى مثل شمال تشاد، حيث تعتبر الجزائر محاطة بالتهديد الإرهابي لطول حدودها المشتركة مع دول منطقة الساحل. إضافة إلى الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا والتي تمتد على مسافة 354 كلم والتي تعتبر تحديا للمؤسسات العسكرية في كل من الجزائر ومالي والتشاد وموريتانيا، إضافة إلى كون هذه المنطقة وخاصة وديان هضبة جادو الحدودية التي تفصل بين ليبيا والنيجر تعد منفذا حيويا للجماعات الإرهابية ونقطة اتصال بينهم[2].

---

[1]- نفس المرجع،ص337.

[2]- محمد بن أحمد، **"رؤساء أركان الجيوش يبحثون مكافحة الإرهاب والسيطرة على الحدود، مخطط استعجالي لمواجهة تدهور الوضع الأمني في الساحل: مساعدات عسكرية جزائرية جديدة لمالي والنيجر وموريتانيا"**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد: 6340، 29- 04 – 2011، ص04.

من خلال هذا التفصيل يتضح تأزم الوضع خاصة عندما يتعلق الأمر بعدة دول ينطبق عليها النموذج الفاشل للدولة، وهو ما يشكل أزمة وثقلا إضافيا على كاهل الدول المجاورة لها مثل دول المغرب العربي وخاصة الجزائر باعتبارها المستهدف الأول من وراء تقاعس هذه الدول الفاشلة المصدرة للإرهاب.

الفصل الثالث:

أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيهام العالم بأن منطقة الساحل الإفريقي هي واحدة من بؤر التوتر والتشدد والإرهاب، وذلك في سعيها لتعبئة الرأي العام العالمي والمؤسسات العالمية المختصة تمهيدا للتدخل في المنطقة، وبسط هيمنتها عليها، وقد اختلفت أبعاد هذا الاهتمام بين ما هو أمني بالدرجة الأولى، وبين ما هو اقتصادي بحت، وما هو توسعي واستراتيجي وتنافسي على مؤهلات المنطقة.

المبحث الأول: آليات الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

إن الولايات المتحدة الأمريكية ولتجسيد اهتماماتها بالساحل الإفريقي، اعتمدت مجموعة من الآليات أخذت طابعا أمنيا وعسكريا وذلك بصفة أنا لاهتمام الأمريكي ب المنطقة ترجعه الولايات المتحدة إلى أسباب ودوافع أمنية بالدرجة الأولى نظرا لما يتوفر عليه الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية أخطرها تغلغل تنظيم القاعدة إلى المنطقة وهو ما تعتبره الولايات المتحدة اكبر تهديد لمصالحها وأمنها القومي خلال منطقة وخارجها.

المطلب الأول: المبادرات الأمريكية في سعيها لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من المبادرات في سعيها لمواجهة التحديات الأمنية التي ترى بأنها ستعصف بمصالحها في المنطقة وكذلك بأمنها القومي، وفي مقدمة هذه التهديدات الأمنية تركز جهودها على مواجهة الإرهاب في المنطقة وذلك بخلق عدد من المبادرات الأمنية التي حاولت تجسيدها في الواقع، واختلفت هذه المبادرات

بين ما هي خاصة بالساحل الإفريقي فقط مثل مبادرتي "بان الساحلPSI"، و"مكافحة الإرهاب عبر الصحراءTSCTI"، وأخرى تشمل القارة الإفريقية ككل مثل "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM".

الفرع الأول: مبادرة بان الساحل PAN – SAHEL

هذه المبادرة هي عبارة عن تعزيز القدرات المحلية لدولة ما في سبيل مكافحة الإرهاب داخل حدودها، ويمكن اعتبار هذا النهج من أهم سمات الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب وهو التوجه الذي انتهجته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أين طبقته في العديد من مناطق العالم وليس فقط في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة فيما يخص الدول الضعيفة أو الدول الفاشلة، وبالحديث عن منطقة الساحل فإننا سنتطرق لمبادرة "بان الساحل" والتي تعتبر أنموذجا عن التدعيمات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لمكافحة الإرهاب.

تعتبر الإرهاصات الأولى لمبادرة "بان الساحل" قد بدأت في الظهور منذ العام 2002م، وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة الشركاء للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية[1].

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من مالي والنيجر والتشاد وموريتانيا، وحسب العقيد الأمريكي "Victor Nelson" المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي فإن "مبادرة "بان الساحل" هي أداة مهمة في الحرب ضد

[1]- أسماء رسولي ، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010 – 2011، ص131.

الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في المنطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي، وخاصة بين الجزائر ومالي، النيجر و التشاد"[1].

أصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004م، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من التشاد، مالي، موريتانيا، والنيجر. وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية، ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر و التشاد. قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بـ 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، وخصص منها 6.25 مليون دولار للعام الأول[2].

- من خلال ذلك تكون مهمة هذه الفرق العسكرية الأمريكية هي التدريب العسكري لفائدة جنود كل من الدول الأربعة المشاركة وتفعيل قدراتها فيما يخص حماية ومراقبة أراضيها وحدودها، وتتم هذه المهمة تحت إشراف القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا –GUCOM– والتي تضم 91 دولة من بينها 41 دولة إفريقية.
- تم تقسيم هذه الميزانية على الدول الأربع حسب الأهمية، حيث تم تخصيص 3.5 مليون دولار لمالي، و1.7 مليون دولار للنيجر، 500 ألف دولار لتشاد ومثلها 500 ألف دولار لموريتانيا، لتبلغ القيمة الإجمالية للميزانية الموزعة 6.25 مليون دولار غير أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى أن ذلك غير كاف حيث قال: "إن ما نريد القيام به بناء على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو والمزيد من المركبات"[3].

[1]- نفس المرجع، ص131.
[2]- نفس المرجع، ص132.
[3]- نفس المرجع، ص132.

ولم يتوقف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الإرهاب في المنطقة عبر دعم هذه الدول ومساعدتها لصد هذه التهديدات عند هذا الحد، بل تعالت أصوات تنادي بإلزامية التعامل الشامل مع هذه القضية وعدم الاعتماد على التدريب والتجهيز اللوجستي المادي لمكافحة الإرهاب، بل الاعتماد أيضا على تقديم المعونات الإنمائية وتوسيع مجال العمل الدبلوماسي من خلال حملات الدبلوماسية العامة وتفعيل مختلف عناصر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وهو ما طبق على أرض الواقع من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء –TSCTI–.

الفرع الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005 كامتداد لمبادرة بان الساحل، لكن بشكل أوسع من خلال إضافة كل من الجزائر والسنغال، وجعل المغرب ونيجيريا وتونس مراقبين، إذ قامت الولايات المتحدة بوضع برنامج شامل يجمع تسع دول من إفريقيا الغربية والشمالية من خلال هذه المبادرة. ويرى بعض المحللين أن هذه المبادرة هي خطوة مهمة لتقريب القوات العسكرية من المدنيين، حيث حاولت الإدارة الأمريكية من خلالها الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إطار مكافحة الإرهاب، وتهدف هذه الشراكة إلى زيادة قدرات مكافحة الإرهاب وزيادة التعاون والتنسيق بين قوات الأمن في المنطقة، وكذا دعم الحكم الديمقراطي وإضعاف الإيديولوجيات الإرهابية من خلال تحسين برامج التعليم، إضافة إلى تطوير العلاقات العسكرية الثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، والالتقاء بين القادة العسكريين لدول المنطقة في إطار هذه الشراكة مثل الجزائر والمملكة المغربية، ومحاولة رفع مستوى التعاون عبر الحدود وهي النقطة المهمة التي أضيفت لزيادة فاعلية المبادرات الأمنية وتوسيعها لتفادي الإشكاليات المطروحة، من خلال التركيز

على جانب وإهمال الجوانب الأخرى، حيث كانت هذه المبادرة منطلقة من النقد الموجه لمبادرة بان الساحل. وتقدر ميزانية المبادرة ب500 مليون دولار موزعة بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة، وذلك بداية من سنة 2007 وإلى غاية 2013. وتقدر الميزانية المحددة في إطارها للوكالة الأمريكية للتنمية USAID ب40%، من أجل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات ذات الطابع المدني[1].

إن كانت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تهتم بالجانب التنموي والمساعدات، فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة – بان الساحل– وهو ما يعرف بـ: "عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء (OEF–TS)". وهدفهما هو تعزيز قدرات الدول المشاركة للسيطرة على الإرهاب عبر الصحراء من خلال التدريب الموجه للقوات البرية إضافة إلى امتلاكها قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، كتحسين نظام الاتصال وتفعيل آليات التبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية[2].

تم نقد هذه المبادرة من خلال كونها تركز على رفع القدرات العسكرية دون الاهتمام برفع مستوى الشرطة، أي أنها رغم اهتمامها بالجانب المدني إلا أنها تعطي الأولوية للجانب العسكري، إذ يمكن الإشارة في هذه النقطة إلى عمليات "فلينت لوك" التدريبية التي انطلقت في جوان 2005، وشاركت فيها جيوش الدول الإفريقية المنظمة للمبادرة، وهي كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، وكذا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمنى الأمريكى الجزائرى فى الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسا ت مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011 ص83.

[2]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل فى الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، ص133.

يرى بعض المحللين أن مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، ستؤثر بشكل سلبي على شعوب المنطقة، حيث ستزيد قوة الأنظمة التسلطية بادعاء الحفاظ على الأمن. فقد أشار بعض المحللين إلى التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة سيؤدي إلى اختراق لحقوق الإنسان، وسيزيد احتمال التوتر فيها كما يشيرون إلى الغضب الشعبي وتنامي مشاعر العداء لأمريكا ونمو الراديكالية شمال غرب إفريقيا، كما انتقدت لعدم اعتمادها على شركاء آخرين خارج المنطقة لهم دراية وعلاقات مهمة بالمنطقة مثل فرنسا[1].

- هذا الاهتمام مرده إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أيقنت أن منطقة الساحل قد أصبحت محط أنظار وتوجه ومركز استقطاب بالنسبة للجماعات الإرهابية لما لها من ميزات مساعدة على انتشار مثل هذه الخلايا الإرهابية، لدرجة أن أصبح البعض من المحللين والدارسين يصفها بأفغانستان الجديدة، وانتقال الخط الإرهابي إلى القارة الإفريقية هو مساس مباشر بالمصالح الأمريكية في المنطقة ما جعلها تسارع لتكثيف نشاطاتها في المنطقة وهو ما ظهر من خلال مبادرتي "بان الساحل" و"مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" وذلك منذ سنة 2002م.

ولم يقتصر نشاط الولايات المتحدة الأمريكية على هاتين المبادرتين وما صحبهما من مناورات عسكرية فقط بل سعت وبجد إلى إنشاء قيادة عسكرية أمريكية خاصة بقارة إفريقيا.

ويهدف إنشاء هذه القيادة العسكرية إلى توسيع العمل ضد التهديدات الأمنية إلى مختلف أنحاء القارة مثل القرن الإفريقي وخليج غينيا، وليس الساحل الإفريقي فقط، وهو

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص84.

دليل آخر على مدى الاهتمام الذي أضحت القارة السمراء تحظى به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإدراجها في جدول أعمال سياستها الخارجية وأهدافها الاستراتيجية.

- يبدو أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا عبر ثلاث قيادات عسكرية وهي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى أو المركزية (CENT COM) وقيادة المحيط الهادي (PA COM) لم يعد كافيا، فقد أرادت أن تجعل لقارة إفريقيا قيادة خاصة بها وذلك نظرا للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، على أن تكون إحدى دول منطقة الساحل الإفريقي أو دولة من شمال إفريقيا مقرا لها، وسميت هذه القيادة بالأفريكوم (AFRICOM).

الفرع الثالث: القيادة العسكرية في قارة إفريقيا (AFRICOM)

جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال "جونز" قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003م "إنه لم يعد بمقدور الملايات المتحدة الأمريكية أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا، وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها"[1].

كما جاء في كلمة "كلوديا أنياسو" مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي: "بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الاستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية ولن يكون إلزاما علينا أنم نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات

[1]- قاسم نصرالدين، **"الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة"**، جريدة القبس، العدد: 12454، السنة:36، فيفري 2008، ص38.

عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى (CENT COM) وقيادة المحيط الهادي(PA COM)"[1].

من خلال هذين التصريحين يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في عملية إنشاء قيادة عسكرية جديدة في إفريقيا تختص بشؤون القارة الأمنية.

هناك من يرى أن ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية وتبريراتها لإنشاء هذه القيادة في إفريقيا بل وعلى الاهتمام المتزايد بقارة إفريقيا هي صحيحة وحقيقية على اعتبار أن أغلب التهديدات قادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا. وبالتالي فإن سعيها لخلق المؤسسات والبيروقراطيات التي من شأنها تسهيل العمل وتسريعه هو منطقي، لكن هناك من يضيف إلى هذه الأهداف المسطرة من وراء إنشاء هذه القيادة أهدافا خفية أخرى تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تحققها، ومن أهمها الاستفادة من النفط الإفريقي واحتواء النفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية.

إذ ليس من المستغرب أن تكون الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة لإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا متسمة بالمثالية، بغية تعبئة الرأي العام والترويج للفكرة، ولكن هناك أسباب أخرى هي أقرب إلى الواقع من كل ما زعمته الولايات المتحدة، وأبرز هذه الأسباب وأهمها هو النفط الإفريقي الذي يمثل الهدف الأول للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا[2].

[1]- خيري عبدالرزاق جاسم، **قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:21، شتاء 2009. ص97.

[2]- نفس المرجع، ص97.

يوم 06 فيفري 2007 قام الرئيس "جورج ولكر بوش" بالإعلان الرسمي عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا، وتسمى القيادة الإفريقية أو اختصارا أفريكوم (AFRICOM) وهي قيادة تشمل كل دول القارة الإفريقية ما عدا مصر.

وبعد محاولات عديدة باءت جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة العسكرية الإفريقية في بلد مغاربي أو في أحد دول الساحل الإفريقي، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في أول أكتوبر 2008، بقيادة الجنرال "ويليام وورد"[1] ومهمته هي رفع التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وتضم الأفريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة، وقد قدرت ميزانية الأفريكوم سنة 2007 بـ50 مليون دولار و75.5 مليون دولار سنة 2008 و310 مليون دولار في 2009. وقد طلبت إدارة أوباما من المالية 278 مليون دولار من أجل القيادة الإفريقية[2].

وحددت الأفريكوم أهدافها في ما يلي :

- هزيمة تنظيم القاعدة والشبكات والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة لأن عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.
- التعاون مع دول إفريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل.

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، ص136.
[2]- نفس المرجع، ص136-137.

- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

وقد أعلن الرئيس "بوش" المهام الرسمية للقيادة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007، الذي أعلن فيه عن إنشاء القيادة وحدد هذه المهام كالآتي [1]:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

في إفادة قدمها الفريق الأول "وورد" قائد الأفريكوم أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 09 مارس 2010 وصف فيها بأن "عمليات وبرامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في إفريقيا في

[1]- دافيد إغناثيوس، **أفريكوم.. مهمة غير مفهومة**، الشرق الأوسط، 8 جانفي 2008، ص8.

أرض الوطن، وذلك بدعم الأمن والاستقرار في إفريقيا وفي دول إفريقيا الواقعة في الجزر"[1].

لكن "دانيال فولمان" لديه رأي آخر في هذا الموضوع، فبالنسبة إليه فإن واشنطن تسعى لحماية مصالح أخرى في إفريقيا إلى جانب جعلها الجبهة الجديدة في الحرب العالمية على الإرهاب، ألا وهي الحفاظ وتوسيع نطاق الحصول على إمدادات الطاقة والمواد الخام الاستراتيجية الأخرى، فضلا عن مسألة تنافسها مع الصين والقوى الاقتصادية الأخرى من أجل السيطرة على موارد القارة. وبالتالي فإن إنشاء "الأفريكوم" حسب "فولمان" يدخل ضمن جهود واشنطن لوضع استراتيجية كبرى من شأنها مواجهة وإحباط جهود الصين، وهو بمثابة تحذير موجه لبكين، مفاده أنه ينبغي كبح جماحها أو مواجهة العواقب المحتملة التي ستؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المصالح الصينية في إفريقيا[2].

وردا على التساؤل حول مهمة الأفريكوم في إفريقيا، فقد جاء عن "فولمان" أنها تتمثل في تنفيذ سلسلة من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز قدرة الأنظمة الإفريقية الرئيسية للبقاء في السلطة، فضلا عن برامج المساعدات الأمنية المختلفة لتعزيز القدرة العسكرية لهذه الأنظمة تحت لإشراف الجيش الأمريكي، والتي هي غير ديمقراطية وعادة ما تكون قمعية، لكنها تسيطر على بلدان غنية بمصادر الطاقة خاصة النفط، وذكر "فولمان" كأمثلة عن هذه الدول: نيجيريا، أنغولا، تشاد، وغينيا الاستوائية، ولكن أيضا ذكر الجزائر. ويضيف أن واشنطن تفضل أن تأخذ الأنظمة الإفريقية المختارة بزمام المبادرة في مواجهة هذه التحديات، حتى تتجنب الولايات المتحدة التورط العسكري المباشر في إفريقيا، وهو

[1]- **إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا**، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 09- 10 مارس 2010، http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf.

[2]- قاسي فوزية، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص152.

بالضبط سبب توفير واشنطن للمساعدات الأمنية لهذه الأنظمة، المستعدة للعمل وفق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الدول المنتجة للنفط في غرب إفريقيا، ما يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنشاء "الأفريكوم"[1].

المطلب الثاني: المؤشرات المستقطبة للاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

تتضح مما سبق الأهمية التي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية توليها لمنطقة الساحل والصحراء وإفريقيا عموما وذلك راجع لعديد الاعتبارات منها ما هو أمني من خلال مواجهة الإرهاب انطلاقا من معاقله التي يتحصن بها وبالتالي القيام بخطة استباقية لحماية أرواح الأمريكيين وحماية مبادئ الديمقراطية كما تروج له الخارجية الأمريكية وذلك باستعمال شتى الطرق والوسائل حتى العسكرية منها في سبيل ذلك، إضافة إلى اعتبارات مصلحية محضة ترتكز بالدرجة الأولى على حماية المصالح وتحقيق النفوذ من جهة والحد من نفوذ القوى المنافسة على المنطقة كالصين وفرنسا من جهة أخرى، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء من الموارد والطاقات الإفريقية والتي تشكل خزانا كبيرا يمكن أن يسد الطلب الصناعي المتزايد عليها في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: المؤشر الأمني

من خلال دراستنا للواقع الأمني للساحل الإفريقي اتضح أن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها إضافة إلى الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات وهو ما يسهل تواجد التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى الساحل الإفريقي فنجد مثلا الحركة

[1]-.نفس المرجع، ص152-153.

الجزائرية المعروفة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، وقد حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها من دول الساحل المجاورة، والاستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة في المنطقة غير الخاضعة للحكومة[1].

انطلاقا من ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجهت اهتمامها نحو منطقة الساحل الإفريقي لتضيفها إلى أجندتها في حربها على الإرهاب والتي أصبحت اليوم من أهم الأهداف الأمريكية لملاحقة التنظيمات الإرهابية أينما حلت وهو التوجه الذي تبنته بعد 11 سبتمبر 2001، ويبدو أن العمليات التي شهدتها هذه المنطقة ولو أنها تعتبر معزولة ومتباعدة كعمليات خطف الأجانب أو السيطرة على بعض المنشآت أو تدبير بعض التفجيرات مثل تفجيرات الدار البيضاء المغربية والجزائر أو الاضطرابات في حقول النفط في النيجر وتهديد عمليات التنقيب عن النفط والمعادن، كلها عوامل زادت من المخاوف الأمريكية من انتقال هذه التهديدات إلى أراضيها وإلى الضفة الشمالية والغربية وكذلك التخوف من فقدان المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية في المنطقة.

إن المخاوف الأمنية هي التي تقود منطق إدماج الساحل في الحرب العالمية على الإرهاب، فقد اصطدمت الإدارة الأمريكية في سعيها لتأمين النفط في منطقة غرب إفريقيا، بواقع الدولة الفاشلة التي تسود في هذه الأخيرة، تشكل تهديدا أمنيا للمصالح الأمريكية، وقد اعترف "جورج بوش" في عرضه لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، أن الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا على المصالح القومية الأمريكية، وأن الفقر وضعف المؤسسات والفساد يمكن أن يجعل هذه الدولة عرضة للشبكات الإرهابية وتجار المخدرات

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، ص99.

داخل حدودها، بالتالي ساهم الربط بين الإرهاب في الساحل والأمن الطاقوي الأمريكي بشكل كبير في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة[1].

وتعتبر الدولة الفاشلة أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية وإن كانت الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة تبدو من خلال فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم، وفقدان الحكم في الدولة لشرعيته، وعدم قدرة المؤسسات السياسية على تلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي، إضافة إلى الانهيار الاقتصادي الذي تعانيه.

إن دول الساحل الإفريقي وباعتبارها تتوفر على هذه الخصائص فإن هذا ما يجعلها محورا للاهتمام الأمريكي خاصة في ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تكرس نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة وتجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين[2].

وجاء في وثيقة حول مكافحة الإرهاب عام 2006م ما يلي:

- الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما[3].

وتنفيذا لذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنه من الضروري التواجد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة

[1]- قاسي فوزية، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، ص120.
[2]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مرجع سابق، ص100.
[3]- نفس المرجع، ص101.

والقتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006م، وغيرت اسمها إلى "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" "AQIM" وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تكون أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وشن هجمات على أوروبا[1].

لكن هناك من يرى من وجهة نظر أخرى والتي مفادها أن هذا التهويل هو أكثر بكثير من النشاطات الإرهابية ومن التنظيمات الإرهابية المتواجدة في الساحل، حيث أن إمكاناتهم لا تسمح لهم بتنفيذ أعمالهم خارج حدود سيطرتهم، والخطورة التي صورتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لا أساس لها من الصحة.

يرى الخبير في تنظيم القاعدة جان "بيار فيليو" أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب قد فشل في محاولة التحول إلى تنظيم إرهابي إقليمي واسع في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، ذلك لأن الجماعة الليبية السلمية للقتال تتعامل بشكل مباشر مع تنظيم القاعدة، وليس مع جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، في حين أن الشبكات الإرهابية في المغرب وتونس بقيت تعمل في قواعد مستقلة عن الجماعتين[2].

ومن خلال ذلك نجد أن هذا التهويل الأمريكي ليس بريئا تماما، أي أن سببه غير درجة الخطورة التي تتحدث عنها التقارير الأمريكية، وبالتالي فإن الغرض الأمريكي من استهداف الساحل الإفريقي هو ليس أمنيا وفقط بل تستهويه الميزات والثروات الطبيعية والطاقوية التي تزخر بها المنطقة خاصة مع تنامي حركة التنقيب عن النفط وتزايد اكتشافات منابع الطاقة في الفترة الأخيرة في دول الساحل.

[1]- نفس المرجع، ص101.
[2]- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص220.

الفرع الثاني: المؤشر الطاقوي

يتزايد يوما بعد يوم الطلب الاقتصادي على مصادر الطاقة، والتي أصبحت في عالم اليوم مادة حيوية للدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لفتح ودمج وتنويع أسواق الطاقة، لضمان الاستقرار الطاقوي.

وقد عبر الرئيس الأمريكي "جورج بوش" صراحة، عن هذا الأمر وربط بين أمن الولايات المتحدة الأمريكية القومي، وبين مصادر الطاقة بالقول: "الأمن الطاقوي هو الأمن القومي ونحن يجب أن نعمل وفقا لذلك"[1].

إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية، فهي في الوقت ذاته تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وذلك راجع إلى النزاعات المحتملة فيه، وهو ما من شأنه أن يحدث تأثيرات جيوبوليتيكية على موردي النفط نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نفس الحال بالنسبة لفنزويلا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي باستمرار.

تستهلك الولايات المتحدة ربع إنتاج العالم من النفط (حوالي عشرين مليون برميل يوميا) ويأتي 13 إلى 18% منه من غرب إفريقيا ووسطها، ويتوقع مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي أن هذا الرقم قد يصل إلى 25% خلال العشر سنوات القادمة[2].

كل هذه المعطيات دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001م بمنطقتين رئيسيتين هما بحر

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مرجع سابق، ص103.
[2]- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، مرجع سابق، ص155.

قزوين والقارة الإفريقي، وبأخذ الصعوبات الكبيرة التي تواجه التنقيب في بحر قزوين بعين الاعتبار فإن إفريقيا هي البديل الأسهل والأنسب.

وحسب ما جاء في تقرير "لمجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية"، فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في تزايد مستمر، وبصفة خاصة في غرب إفريقيا، حيث هناك توقعات بأن يصل أكثر من 2.5 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية بحلول عام 2015، أي ما يعادل 25% من الواردات الأمريكية من النفط. وقد اعتبر التقرير أن هذا التنويع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، وأنه شرط أساسي لحرية العمل في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاوة على ذلك فإن غرب إفريقيا يوفر السرعة وبأمن أكثر وتعقيدات أقل[1].

ودول الساحل الإفريقي وباعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فقد حظيت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة بارزا وهو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس في صالحه السماح بهيمنة الصين على نفط القارة الإفريقية مما يؤثر على ميزان القوى الحالي الذي هو في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة إذا علمنا أن الصين تخطط لاستثمار أكثر من 7 مليارات دولار من أجل اكتشافات نفطية بنيجيريا وتعد لتطوير الاستثمارات على الحدود التشادية النيجيرية[2].

ويظهر جليا الاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الإفريقي من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة فنجد ثلاث شركات أمريكية هي: "أكسون موبيل"، "بتروناس"، و"شيفرون" لها نحو 95% من استثمارات النفط التشادي وتخطط هذه الشركات إلى مد

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مرجع سابق، ص104.
[2]- نفس المرجع.

خط بترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع السعودي" إلى ميناء "عروس السوداني" مخترقا "دارفور" إلى التشاد ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول "دوبا" التشادية ليصب في المحيط الأطلسي. وفي نيجيريا فإن 58% من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحد الأمريكية أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية[1].

أما فيما يخص السودان فإن شركة "شيفرون" تسعى جاهدة إلى استعادة عقودها للتنقيب عن البترول في السودان بعد أن باعتها للحكومة السودانية سابقا، وتقدر قيمة احتياطي النفط السوداني بأكثر من بليون برميل، لذلك يرجع العديد من الخبراء الاهتمام الأمريكي بدارفور ليس بسبب المشاكل الإنسانية المتفاقمة فيه وإنما للتنافس الشديد على بترول القارة الإفريقية، حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية (CFR) أن الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبارات الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الأمريكية الموقع الاستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون، كما أن دارفور تمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا وتلاصق حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى[2]

ولكن وعلى غرار المؤشر الأمني الذي سبق و درسناه، فإن المؤشر الاقتصادي الطاقوي لا يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لدرجة تجعلها تصب كل قوتها في هذه المنطقة، وتوجه لها كل هذا الاهتمام خاصة وإذا علمنا أن هذه الأرقام التي قدمناها عن مراكز تواجد النفط في المنطقة هي فقط تقارير في انتظار التنقيب عنها، أي أن الطاقة الإفريقية لا تسد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الحالية. وهو ما

[1]- صالح عبد الله، **الأزمة التشادية .. إلى أين؟**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، الاستراتيجية، العدد:172، المجلد43، أفريل 2008.

[2]- محمود ماضي، **"الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا"**، سويس انفو، 3 ماي 2007 في:http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

معناه أن العامل الطاقوي ليس هو السبب في هذا الاهتمام المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي، وبالتالي فهناك عامل آخر يفسر لنا هذا الاهتمام وهو العامل الجيوستراتيجي، حيث أن أهمية الساحل الإفريقي قد أخذها من موقعه الاستراتيجي المحاذي للمغرب العربي وخليج غينيا، وهما منطقتان شهدتا تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الآونة الأخيرة.

الفرع الثالث: المؤشر الجيوستراتيجي

إذا عرفنا الجيوستراتيجية على أنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة إقليمية معينة، ودورها من حيث إمكانية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات السياسية والاقتصادية ذات الصفة الدولية. فإن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا وخاصا بمنطقة الساحل الإفريقي، على هذا المستوى بالذات أي المستوى الجيوستراتيجي، خاصة إذا علمنا قيمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة على اعتبار أن الأمر يتعلق بمركز قريب من أهم منطقتين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق فرص فيهما في سعيها المتسارع لبسط نفوذها وهيمنتها على النظام الدولي الجديد، الذي أسست له متخذة من أحداث 11 سبتمبر 2001 أهم منعرج يوجه العالم نحو ذلك، وهاتين المنطقتين الاستراتيجيتين هما "المغرب العربي وخليج غينيا" كما سبق وذكرنا.

إذا تحدثنا في البداية عن المغرب العربي، فإننا ننطلق من فكرة أنه منطقة استراتيجية تحت الاهتمام الأوروبي وبشكل خاص فرنسا صاحبة الإرث التاريخي هناك، لكن بعد أحداث 11سبتمبر2001، أصبح من بين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الذي باتت توليه لهذه المنطقة، حيث أن العلاقات في السابق كانت ذات صبغة اقتصادية في الأساس، من خلال التحالف بين الولايات المتحدة

الأمريكية ودول شمال إفريقيا تحت ما يعرف بمبادرة "ايزنستات-EIZENSTAT" التي أنشأت عام 1999، والهدف منها هو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة والاستثمار.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توسيع هذا التعاون إلى مجالات أخرى من بينها المجال الأمني، الذي أصبح أولوية بالنسبة لها مع المحافظة على المصالح الاقتصادية في المنطقة، خاصة وأن كلا من الجزائر وليبيا تتوفران على ثروة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا أكسبها أهمية اقتصادية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وترافق ذلك مع الاستقرار الذي أصبحت الجزائر تعيشه بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب، وتحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد اتفاق عام 2003 بشأن قضية "لوكيربي"، ثم بعدها إعلان ليبيا في أواخر ديسمبر 2003 قرارها بالتخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل[1].

أما بالنسبة للجزائر، فبعد توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاق الإطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001، الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بكسب حصة أكبر في السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية. ثم انتقلت مجالات التعاون إلى قطاع الطاقة، الذي كانت فرنسا هي الشريك الأول فيه ب500 مليون يورو، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت هذا العدد في قطاعي الغاز والنفط بالجزائر ليبلغ حجم استثماراتها 2.7مليار دولار، لتصبح أول المستثمرين، ومع توالي السنوات فقد توسعت الاستثمارات الأمريكية نحو قطاعات أخرى مثل الصناعات الصيدلانية، والاتصالات، والإعلام الآلي، إلا أن قطاع الطاقة يبقى في

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مرجع سابق، ص108.

أولوية اهتماماتها، وأرقام الحجم الإجمالي تدل على ذلك، هذا فيما يخص المجال الاقتصادي[1].

أما بالحديث عن المجال الأمني، فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأول قد أصبح ومنذ أحداث 11 09 2001 هو التعاون بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، خاصة بعد ظهور تنظيم القاعدة وبعض التنظيمات الأخرى في هذه الدول وفي دول الساحل، وذلك قناعة من الطرف الأمريكي أن استقرار دول المغرب العربي يعني المحافظة على المصالح الحيوية في المنطقة.

من خلال دراستنا هذه يتضح لنا بأن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي وإن كان لا يمتلك تلك الميزات التي تجعل منه مركزا لكل هذا الاهتمام إلا أنه بأهميته الاستراتيجية وقربه من مناطق النفوذ الأمريكي في المغرب العربي و خليج غينيا إضافة إلى تغلغل التنظيمات الإرهابية في بعض دوله وكذا الأهمية الاقتصادية التي تميزه وكذلك سعي القوى الكبرى في العالم للسيطرة عليه بحكم قربه من المشرق العربي عبر البوابة السودانية، كلها محفزات جعلت من الساحل الإفريقي محط اهتمام أمريكي لا يجب الحياد عنه إذا أرادت مواصلة الهيمنة العالمية خاصة في المجالين الاقتصادي والأمني، إضافة إلى سعيها المتواصل للانتقال إلى مستوى آخر وهو الزحف نحو باقي دول القارة الإفريقية مثلما يعتقد بعض الخبراء الذين يرون أن ضم إفريقيا لمجموعة الدول الصديقة على حد تعبير صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وإدراجها في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 تحت عنوان "تعزيز التحالفات من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب العالمي والعمل على منع الهجمات ضدنا وضد أصدقائنا".

[1]- نفس المرجع.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أن تجسيدها للأهداف التي سطرتها فيما يخص السيطرة على منطقة الساحل لن يتم بسهولة، حيث عادة ما واجهت مثل هذه الصعوبات والمشاكل في عديد مناطق تدخلها عبر العالم، وفي كثير من الأحيان يكلفها مثل هذا النوع من التدخلات خسائر مادية وبشرية كبيرة وميزانيات ضخمة.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

إن أبرز الصعوبات التي تقف حجر عثر أمام تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هو مشكل الإرهاب، إضافة إلى مشاعر الكراهية لكل ما هو أمريكي، حيث يعلم صانع القرار الأمريكي أنه غير مرحب به سواء من قبل الأنظمة، أو عامة شعوب المنطقة، لكنه متأكد أن ما يصعب من مأموريته هو التحدي الإرهابي في الساحل.

الفرع الأول: مشكلة التحالفات بين التنظيمات الإرهابية حول معاداة أمريكا

تعتبر الدبلوماسية العامة وسيلة مهمة لتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي تعتبر نقطة ضعف بالنسبة لها، ولأن نسبة الشباب تشكل أكثر من ثلث سكان المنطقة فإن الجماعات الإرهابية أصبحت تركز على مشاعر الكراهية لأمريكا ومعاداتها مستعينة بالتطور التكنولوجي الكبير في نشاطاتها حيث تشير التحليلات والأرقام أن عدد الملتحقين بالجماعات الإرهابية شهد زيادة كبيرة منذ الحشد لغزو العراق سنة 2003، وذلك راجع إلى استمالة الجماعات الإرهابية لهؤلاء الشباب بالجهاد في سبيل الله لتحرير الأرض الإسلامية من الكفار وعملائهم إضافة إلى تحالف بعض

التنظيمات الإرهابية في شتى بقاع الأرض تحت لواء القاعدة مثلما فعلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أطلقت على نفسها اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والغرض الأساسي والشامل هو معاداة أمريكا، حيث تحصل تنظيم القاعدة على الدعم من طرف الشباب المسلمين المتطرفين وذلك بتركيز التنظيم على قضية الجهاد ضد الغرب انطلاقا من الصدمة التي تشكلت لديهم جراء الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، لدرجة أن أصبح أسامة بن لادن زعيما في نظرهم يقود الأمة ضد الحرب الصليبية على أرض المسلمين.

يقول "نعوم تشومسكي" في كتابه "الإرهاب.. حالة 11 سبتمبر" أن العولمة والهيمنة الثقافية الأمريكية على العالم قد زادت من الحقد والكراهية تجاه أمريكا وأن الإرهابيين يستغلون حالة البغض للقيم التي يعشقها الغرب لأنهم يعتبرون تصرفات الولايات المتحدة نابية وفي غير موضعها، وتبني هذا الرأي يساهم جذريا باحتمال وقوع فظائع أكبر بما فيها فظائع موجهة ضدنا، ومن الممكن أن تكون رعبا من التي حصلت في 11 سبتمبر[1].

الفرع الثاني: مشكلة الشرعية الدولية

يرى الكثيرون من الخبراء والمحللين أن هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب هي مجرد وسيلة مبتكرة من طرفهم لتسهيل تحركاتهم في شتى مناطق العالم وبالتالي فهي تحاول كسب الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي من خلال عمليات ضد هذه التنظيمات التي تساعدها الظروف التي أوجدتها هي نفسها على تناميها ومحاولة كسب الشرعية الدولية لتغطية هذه التدخلات في شؤون الدول.

[1]- نعوم تشومسكي، **الإرهاب حالة 11 سبتمبر 2001**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دار النشر: الملتقى، ط1، 2003، ص23-24.

إن ما يؤكد سيطرة فكرة مشروع التدخل على الدول التي تتمتع بميزات اقتصادية أو طاقوية سواء كان ذلك بكسب الشرعية الدولية أو دونها هو أن هيئة الأمم المتحدة متواجدة على الأراضي الأمريكية وهي التي تمثل رمز التنظيم الدولي والشرعية الدولية، إضافة إلى حادثة إهانة الإدارة الأمريكية للأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في 16-2-2003، بسبب موقفه الرافض للحرب واستخدام القوة العسكرية ضد العراق، حتى أنه في ذات اليوم أراد مقابلة "بوش" أو نائبه "ديك تشيني" فلم يسمحا له بذلك، واستقبله وزير الخارجية الأمريكي "كولين باول" باستعلاء وقلة اهتمام، وتحدث مه قبل الوصول لمكتبه بلهجة حادة وعنيفة، وعقب خروج "عنان" من مكتب "باول" تحدث معه أحد مستشاري بوش ويسمى "اليوتابرامز" قائلا لعنان: "إننا عندما قبلنا أن يكون مقر الأمم المتحدة على الأراضي الأمريكية، وأن يحصل موظفو الأمم المتحدة على رواتبهم من الإدارة الأمريكية، فإن ذلك لم يكن من أجل أن تعارضنا الأمم المتحدة، أو تتبنى موقف غير ودي تجاهنا". وبعد ذلك توالت التهديدات الأمريكية لعنان بأنه سوف يلقى مصير سلفه المصري (الدكتور بطرس غالي)[1].

صرح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في واشنطن في ماي 2009 حين كان يتكلم عن إشكالية الشرعية في الحرب على الإرهاب قائلا: "نحن لا نحتاج إلى التضحية بأمننا من أجل مبادئنا، ولا نريد التضحية بمبادئنا من أجل أمننا" حيث تعد الشرعية الدولية من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في تطوير استراتيجية هذه الحرب، فالقبول العالمي لأساليب وطرق مكافحة الإرهاب ليس مضمونا، خاصة إذا برز مبالغة في وصف والرد على التهديد، كما أن الدول التي تحافظ على أمن مواطنيها لن تزود الحرب على الإرهاب

[1]- منتصر سعيد حمودة، **الإرهاب الدولي. جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008، ص475-476.

بالموارد والدعم اللوجستي، إلا إذا رأت أن هناك تهديدا حقيقيا يمس أمنها القومي وأمن مواطنيها[1].

وبالتالي فإن الصعوبات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في كسب التأييد الدولي والعالمي لشن مثل هذه الحروب على التنظيمات الإرهابية هي صعوبات كبيرة ومهمة غير سهلة على الإطلاق، غير أنها في النهاية تستطيع فعل كل شيء سواء كسبت رهانها بإضفاء الشرعية الدولية على حربها أم لم تفعل، مثلما حدث في حربها على العراق 2003، مستغلة في ذلك هيمنتها على المؤسسات والهيئات الدولية والعالمية.

الفرع الثالث: حيازة الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا والأسلحة المتطورة

تؤسس الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها على فرضية أن احتمالات حصول الجماعات الإرهابية المختلفة على أسلحة دمار شامل، على اعتبار أن هذه الجماعات تنتهج أسلوب الكيف وليس الكم، وبعبارة أخرى "عدد قليل من العمليات الإرهابية مقابل خسائر كبيرة وفادحة في كل عملية"[2].

وقد ظهر الاهتمام بما يسمى الإرهاب الممتاز أو الإرهاب عالي المستوى، وذلك من خلال إمكانية تحصل هذه الجماعات على الموارد والقدرات العلمية لإنتاج واستخدام الأسلحة النووية مستغلة تطور الرقمنة، إضافة إلى إمكانية استخدام القنابل القذرة التي تصدر إشعاعات خطيرة، والأسلحة الكيماوية والجرثومية، وأهم مثال على ذلك الصواريخ التي استخدمها "حزب الله" ضد إسرائيل عام 2006 حيث تفاجأ الملاحظون العسكريون في العالم من تمكن جماعة بهذا الحجم من الحصول على هذا النوع من الصواريخ وهو

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمنى الأمريكى الجزائري فى الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص95.

[2]- حسنين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، مرجع سابق، ص78.

ما فتح باب التخوف من حصول التنظيمات الإرهابية على الأسلحة النووية التي لم تعد حكرا على القوى العظمى، والمقصود هنا الأطراف الدولاتية، فقد أصبحت في متناول أطراف غير دولاتية ما قد يسهل على مثل هذه التنظيمات والجماعات الحصول عليها بل واستخدامها.

ومن هنا ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه نظرا لصعوبة رصد الجماعات والإنذار بعملياتها المختلفة لتوزعها جغرافيا على مساحات كبيرة في العالم، فإن ذلك يعطيها الحق في ممارسة ضغوط على العالم كله للسماح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت زعم حصر وتحديد الجماعات الإرهابية في كل دولة وكذلك الضغوط لدخول هذه الدول في إطار التحالف أو الائتلاف الذي تدعو إليه لمكافحة الإرهاب طبقا لتصوراتها ولرؤيتها في تحديد مفهوم الإرهاب الدولي كما تدعي[1].

والعمل الإرهابي ليس بعيدا عن التقنية، بل يعتمد عليها كثيرا ولديه الإمكانيات المالية والبشرية التي تمكنه من الحصول عليها وإدارتها.

من خلال سنوات الإرهاب الأخيرة تم ملاحظة التطور التقني للعملية الإرهابية وتطورها واستعمالها للتقنيات الحديثة وتطويعها في تنفيذ مخططات العملية الإرهابية، وعلى سبيل المثال استغلالها للطائرات المدنية وقيادتها لتكون وسيلة للتفجير وأيضا ما تم العثور عليه بعد دخول القوات المتحالفة إلى أفغانستان من كتب ومخططات تبين القدرات التقنية لتنظيم طالبان والقاعدة، وهي قدرات إلكترونية وكيماوية وهندسية.

ولا يقتصر استخدام التقنية في القتل وأدواته فقط فهناك مجالات عديدة تستعمل فيها التقنية وتسخرها هذه الجماعات في توسيع نطاق عملها إلى العالمية عبر وسائل

[1]- نفس المرجع، ص78.

الاتصال الحديثة، سواء عبر الأقمار الصناعية أو شبكات المعلومات أو القمر الصناعي لصور الأرض، وتستعمل هذه الوسائل والمعدات في التواصل بين التنظيمات والأفراد سواء في القيادة أو نقل المعلومات الاستخباراتية أو الاستطلاعية أو حتى الدخول والتجسس على شبكات المعلومات إضافة إلى سهولة التمكن من التكنولوجيا لتطوير القدرات التدميرية عبر اختراق المصانع والمختبرات غير المحصنة، إضافة إلى استعمال التقنيات الحديثة في التجنيد والتغرير بالشباب والمراهقين ببث الفتاوى والمعتقدات المتطرفة والتسويق لأفكارهم وبث الرعب عبر الصوت والصورة مثل "صور الكمائن، وعمليات قنص وهجوم، وعمليات التفجير، او بث صور النحر والأشلاء وصور الجثث المحترقة" وغيرها من أساليب استعراض القوة، ولم تقف هذه التنظيمات عند هذا الحد بل تجاوزت ذلك بتخصيص منابر للإعلام المضاد والضغط على الحكومات عن طريق التحريض على القادة والحكومات وإثارة الفتن والنعرات الطائفية والإخلال بتوازن المجتمع، أو بث إشاعات وأكاذيب حول القادة أو الدول أو نشر غسيلهم للعامة، إضافة إلى استغلال شبكة المعلومات في التدريب النوعي للأفراد من خلال توضيح كيفية عمل المتفجرات واستخدام الأسلحة وصناعة المتفجرات الكيماوية حيث يفوق عدد هذه المواقع 5000 موقع يمارس التدريب الإرهابي للأفراد، إضافة إلى استغلال التكنولوجيا في الحصول على الدعم اللوجستي والمالي وعمليات التبرع[1].

الفرع الرابع: منافسة القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للنفط في العالم، وبالتالي فهي تدرك أهمية النفط الإفريقي في إطار سياساتها الطاقوية القائمة على التنويع في مصادر الإمدادات، خصوصا لتجنب الصدمات النفطية مستقبلا في الشرق الأوسط، وهذا ما جعل

[1]- عدنان هاشم سلطان، **صناعة الإرهاب وسيلة لغاية أم ورقة سياسية وأداة للعقوبات**، مرجع سابق، ص128-129.

المدير العام للشركة الأمريكية للنفط "أنكو أنرجي" السيد "جون فان ديك" يؤكد في سنة 2000 على أنه سيكون في القريب العاجل الإنتاج اليومي من النفط في خليج غينيا أكثر من الإنتاج النفطي اليومي في المملكة العربية السعودية، ربما إدراكا من الطرف الأمريكي لأهمية النفط الإفريقي وخصوصا مع الاكتشافات الضخمة الأخيرة هو السبب الذي جعل الشركات الأمريكية تستثمر بقوة في جنوب الصحراء وذلك ما يمكن اعتباره خطوة استباقية لضم القارة الإفريقية إلى مناطق سيطرتها ونفوذها وذلك لقطع الطريق على القوى الكبرى المراقبة للوضع وبالأخص فرنسا التي تستمد حقها في الحصول على امتيازات في إفريقيا من إرثها التاريخي هناك، إضافة إلى الدور الصيني المتنامي والتي تحاول هي الأخرى الاستفادة من هذه الاكتشافات، وبالتالي فالتنافس المتزايد بين هذه القوى قد يجعل الخسارة الأمريكية كبير في المستقبل إن هي لم تأخذ هذه المنطقة مأخذ جد، وبالتالي فمنطقة الساحل هي من أهم مناطق العالم وذلك لقربها من الخليج الغيني الغني بالثروات وكذلك لقربها من الشرق الأوسط عبر البوابة السودانية[1].

المطلب الثاني: التدابير الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

يبدوا أن الدروس التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلاتها في مختلف مناطق التوتر، وخاصة في الشرق الأوسط وهنا نتحدث عن حربها ضد طالبان في أفغانستان، ومحاولتها احتلال العراق وكل ما لحق بها من مخلفات وخسائر جعلها تغير نوعا ما في طريقة التدخل، وحاولت تجريب طرق أخرى تجنبها المواجهة المباشرة وتوفر عليها المال والوقت، وهو ما جعلها تدخل تدابير جديدة على استراتيجيتها المعتمدة لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

[1]- ابن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة، الو.م.أ**، الموقع الإلكتروني: www.mouharibelsahra.com

الفرع الأول: توظيف القوة الناعمة في مواجهة الإرهاب في الساحل

يستخدم الإرهابيون القوة الناعمة انطلاقا من الإعلام لرفع مستوى الغضب الذي يؤدي إلى الإرهاب، وعليه فإن استخدام القوة الناعمة في محاربة الإرهاب ينطلق من تقليل مستويات هذا الغضب عن طريق تحديد أسبابه والتخلص منها، لكن الحرب على الإرهاب ذاتها من الممكن أن تزيد من مستويات الغضب من خلال استخدام القوة وانتهاك حقوق الإنسان، وعليه فمن الممكن التخلص من الغضب بسهولة عن طريق تصحيح تقنيات محاربة الإرهاب.

يرى بعض المحللين أنه ما لم تتم معالجة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفرخ القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية، ستظل الولايات المتحدة الأمريكية حلفاؤها في غرب أوروبا وفي كل مكان هدفا للإرهابيين، ومن هنا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ولكي تحمي نفسه أن تحاول بشكل جاد العمل للحد من الكراهية تجاهها، قبل أن تتحول إلى أخطار أكبر وأفدح، يشير "بول ووليفيتز" قائلا: إنه لمن الأهمية بما كان التخلص من السياسات التي كانت بمثابة أداة تجنيد هائلة لعناصر القاعدة.

ويرى "جون برينان" أن أقوى سلاح يجب عدم تهميشه هو القيم والمبادئ التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للعالم حيث يقول: "عندما نتخلى عن مبادئنا نصبح في متناول أيدي القاعدة التي تحاول أن تبين بأننا أناس منافقون. وعليه فإنه علينا استخدام مبادئ الحرية والعدالة والكرامة وبتعبير آخر أن نعيش على مبادئنا يجعلنا هذا أكثر أمننا"[1].

[1]-مريم براهمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص106.

القوة الناعمة تعتبر الحل الأمثل لمثل هذه الظواهر انطلاقا من محاولة تقليل المنابع التي تسبب الإرهاب، أي الجذور و الأسباب الحقيقية للجوء البعض للإرهاب، إضافة إلى الأسلوب التفاوضي المباشر وغير المباشر كطريق للسلام والأمن.

اقتراح استخدام القوة الناعمة في الحرب على الإرهاب يحاول قدر المستطاع عدم اللجوء إلى العنف، لكن تبقى إشكالية تحديد الأسباب الحقيقية للإرهاب والصعوبات التي تواجه استخدام القوة الناعمة قد تحول دون تنفيذ الاستراتيجية التفاوضية، وعموما يتم تحديد أسباب الإرهاب في الفقر والضغط السياسي وانخفاض الدخل والأوضاع الاجتماعية الصعبة حيث يرى ممارسو الإرهاب أنه السبيل الوحيد لتحسين أوضاعهم[1]. وهو ما يمكن أن يجعل من تقديم المساعدات وفتح مجالات أخرى أمام فئات الشعب المحرومة وتدعيم أفكار السلام والحرية والديمقراطية وسيلة فعالة في مواجهة الإرهاب أو على الأقل التقليل من حدته، كما يقول نعوم تشومسكي "استخدام القوة الناعمة يمر عبر الفوز بالقلوب والعقول".

الفرع الثاني: التنسيق الدولي في مواجهة الإرهاب في الساحل

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية دائما إلى إضفاء الصفة الشرعية ذات الصبغة الدولية في ممارساتها والتي تدعي أنها موجهة ضد الإرهاب وتعتبرها حماية للأرواح والمصالح ضد قوى الشر عبر العالم، وقد استغلت الفرصة التي لاحت لها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أحسن استغلال.

حيث أن مجلس الأمن اتخذ قراره رقم 1368 في 12 سبتمبر 2001 والذي ينص على أن مجلس الأمن عاقد العزم على مكافحة الإرهاب بكل الوسائل وحماية السلام

[1]- نفس المرجع، ص107.

والأمن الدوليين، إضافة إلى دعوة كل الدول إلى العمل المشترك وبصفة عاجلة لتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة وأن أي طرف يقدم المساعدة في سبيل ذلك سيتحمل المسؤولية كاملة، كما أعرب مجلس الأمن عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي جلسته رقم4385، اتخذ مجل الأمن القرار 1373في 28 سبتمبر 2001 والذي ينص على ما يلي:

- واجب على كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال.
- منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية بموجب الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة.
- تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة من الوسائل وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية.
- القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص أو الأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات.

- اتخاذ كافة التدابير المناسبة طبقا للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بأعمال إرهابية أو تسييرها أو الاشتراك في ارتكابها[1].

اتخذت هذه الإجراءات وألحقت بأخرى فيما بعد حسب الحالات الداعية إلى ذلك، لكن الغريب فيما سبق هو أنها كلها إجراءات حددت على المقاس الأمريكي وكأنها كانت محضرة من قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة وأنها شكلت منعرجا حاسما في النظام الدولي ككل وأعادت رسم خارطة العالم الذي بدا وكأنه يؤسس لمرحلة أخرى من مراحل تطور العلاقات الدولية في صالح القوى الغربية المتحالفة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت بزمام الأمور وتبنت الحرب الضارية على ما تسميه الإرهاب عبر العالم مستغلة في ذلك تعاطف العالم كله معها بعد هذه الأحداث التي حلت بأراضيها، حيث جعلت من مناطق عديدة في العالم أرضا لحربها ضد قوى الشر مخلفة وراءها دمارا وخرابا وخسائر مادية وبشرية لشعوب لا ذنب لها بما فعل بن لادن ولا قاعدته، وكأنها تعاقب كل الدول الضعيفة والفاشلة والمارقة المسلمة والغنية بمواردها تحت مسمى مكافحة الإرهاب وتحت غطاء الشرعية التي تضمنها لها هيئة الأمم المتحدة وبواسطة مجلس الأمن وحلف الناتو اللذين صارا تابعين لوزارة الدفاع الأمريكية يسعيان إلى اليوم في سبيل خدمة مصالحه ومصالح الأمن القومي الأمريكي عبر العالم ومنها دول الساحل الإفريقي، متجاهلين المذابح المقترفة في حق شعوب الدول الإسلامية كالعراق وأفغانستان ومتناسين الإرهاب الصهيوني الممنهج ضد الفلسطينيين العزل.

[1]- كمال حماد، **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 2003، ص57-58.

الفرع الثالث: محاولة استغلال فرصة الخلافات بين التنظيمات الإرهابية

يعد تحالف الجماعات الإرهابية مع القاعدة أمرا شكليا، أكثر منه استراتيجيا، حيث تحاول الجماعات الإرهابية المحلية التي تنظم للقاعدة تبرير أفعالها أكثر من كونها تمتلك القدرة على العمل الخارجي، وعلى سبيل المثال فالجماعة الإرهابية التي تنشط بالجزائر والتي كانت تسمي نفسها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" والتي غيرت اسمها في جانفي 2007 بانضمامها للقاعدة محاولة رفع مستوى عملياتها من خلال تصريحات بعض زعمائها ومن بينهم "دروكدال" أنها سوف تقوم بعمليات ضد الغرب لكن عملياتها ارتكزت على مهاجمة الأمن الجزائري واختطاف الأجانب. لكنها في الأخير شهدت انشقاقات إلى حركات فرعية سرعان ما اندثر أضعفها وبقي منها حركتان أساسيتان هما: الجماعة المسلحة، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وفيما لا يعرف أي فرق أيديولوجي بين الجماعتين، فإن أغلب المراقبين يرجحون أن ما يفرقهما هو صراع الزعامات ويعتقد البعض الآخر أن اختلاف الأهداف هو ما فرقهما[1].

وحال هذه الجماعة هو حال العديد من الجماعات التي تنشط في أقاليم معينة ومن بينها منطقة الساحل الإفريقي وهو ما تأخذه الولايات المتحدة بعين الاعتبار ضمن استراتيجيتها لمواجهة الإرهاب حيث تعمل على اختراق هذه الجماعات وتفتيتها والقضاء على مصادر تمويلها وطرق تحركاتها وتضييق المساحات عليها وفق سياسة الانتشار المعتمدة.

[1]- إبراهيم فؤاد عباس، **الإرهاب.. المعالجة – المواجهة - الظاهرة**، حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص84.

الفصل الرابع:

التعاون الأمريكي الجزائري لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الرابع: التعاون الأمريكي الجزائري لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في الحرب الشاملة على الإرهاب، وهو ما انعكس على العلاقات الأمريكية الجزائرية التي يشكل الجانب الأمني نقطة ارتكازها الأساسية، حيث ظهر التقارب الأمني بين البلدين في هذا الإطار.

المبحث الأول: دوافع اختيار الولايات المتحدة للجزائر للتعاون على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

يقوم التعاون الأمريكي الجزائري على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على العديد من الأسباب والدوافع، لعل في مقدمتها حالة التقارب الحاصلة فيما يخص وجهتي النظر الأمريكية والجزائرية فيما يخص ظاهرة الإرهاب، والمواقف المتشابهة لكلا الطرفين في هذا الخصوص.

المطلب الأول: دوافع المصلحة المشتركة

من أهم دوافع اختيار الولايات المتحدة للجزائر كحليف استراتيجي لمواجهة الإرهاب في المنطقة هو دافع المصلحة المشتركة، بحكم توافق الرؤى وتزايد حجم المبادلات الاقتصادية والاستثمارات الأمريكية في الجزائر، إضافة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال على اعتبار أنها الدولة الأقرب لمنطقة الساحل، وتميزها عن باقي دول الساحل في مجالات عديدة كالتسلح والتنظيم والإرادة السياسية والسيطرة على الحدود وغيرها.

الفرع الأول: استهداف الإرهاب للمصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي

بدأ التخوف الأمريكي من الجماعات الإرهابية في إفريقيا فيما يتعلق بحماية مصالحها فيها مع تفجيرات نيروبي ودار السلام سنة1998، أما بالنسبة لجماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، فقد قامت بأول عملة استهداف مباشر للمصالح الأمريكية

الاقتصادية في أواخر سنة 2006، مع الهجوم الإرهابي ضد مجمع "هاليبرتون" الأمريكي[1].

انطلاقا من الاستهداف الإرهابي لكل ما هو أمريكي عبر العالم وذلك بدافع الانتقام والكراهية ومحاولة إلحاق الضرر الأكبر بها فإن مصالحها في قارة أفريقيا عموما وفي منطقتي الساحل الإفريقي وخليج غينيا تبقى مهددة بشكل كبير خاصة مع تنامي التنظيمات الإرهابية في المنطقة وزيادة قدراتها التنظيمية والحربية والتخريبية مثلما أشرنا إليه في السابق وهي معطيات كفيلة بجعل صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية قلقا حول ضرورة توفير الجو الملائم والأمن المناسب لمواصلة الدفع بعجلة الاستثمار في إفريقيا إلى الأمام خاصة مع الأموال الأمريكية المخصصة لذلك ولعدد وحجم الشركات التي تعمل في إفريقيا.

وترتقب وزارة الطاقة الأمريكية في إطار دراستها الاستشرافية، أن تصل الإمدادات الأمريكية من النفط الإفريقي إلى نحو 25% من النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 15% في الوقت الراهن، حيث تصل الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في إفريقيا الغربية لنحو 35 مليار دولار في الفترة ما بين (2008/2003)، وهذا ما يوضحه التواجد الفعال للشركات النفطية الأمريكية في أنغولا، ونيجيريا، وغينيا الاستوائية. كما تقوم الشركة النفطية "شيفرون" بالبحث والاستكشاف كما نجد الاستغلال الجماعي في حقول "دوبا" بالتشاد القائم بين شركتين أمريكيتين هما "أكسون موبيل" التي تستحوذ على 40%، و "شيفرون" التي تمتلك 25% إضافة إلى الشركة الماليزية "بيترناس" التي تمتلك 35%. و من بين الشركات الثلاث الأولى التي أبرمت عقودا للاستكشاف في حقل "ساوتومي"، نجد شركتين أمريكيتين وهما "أكسون موبيل" و"كروم إنرجي"، إضافة إلى العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، مرجع سابق، ص83.

والجزائر، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية التي تمثل 95% من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

كلها دوافع جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحفظ الأمن وحماية مصالحها واستثماراتها في القارة الإفريقية، وإدراكا منها بأنها مستهدفة من قبل التنظيمات والجماعات الإرهابية في إفريقيا، من خلال ضرب مصالحها الحيوية ومراكزها الاقتصادية في المنطقة. فقد اختارت التعاون مع الجزائر التي تعتبر من أهم الدول في شمال إفريقيا، إضافة إلى التجربة التي مرت بها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والتي يمكن أن يستفيد منها الطرف الأمريكي في حربه على الإرهاب في إفريقيا.

الفرع الثاني: استهداف الإرهاب للجزائر

عانت الجزائر لسنوات من طويلة من ظاهرة الإرهاب، وما نتج عنها من آثار كبيرة في المجال الاقتصادي، حيث سعى الإرهاب إلى تدمير القاعدة الاقتصادية للبلاد من خلال تفجير وتخريب أكبر المؤسسات الاقتصادية، وقتل الآلاف من الأبرياء وتحطيم المنشآت الحساسة، إلى أن وصل بهم الأمر إلى الالتحاق بالجبال للجهاد ضد النظام الحاكم[2].

حيث لجأ بعض أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الصراع المسلح كرد فعل على إجراءات الحكومة، وفي غضون ذلك شهدت جبهة الإنقاذ انشقاق حركتين أساسيتين هما "الجماعة المسلحة، والجماعة السلفية للدعوة والقتال".

وتعتبر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" من أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا وهي التي تنشط بالجزائر، وتشكلت في عام 1990 من خلال عملية انشقاق قام بها ناشطون في الجيش الإسلامي للإنقاذ، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها المخابرات الجزائرية من أجل اختراق الجماعة، إلا أن الجزائر بقيت تحصد ما

[1]- ابن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة، الو.م.أ**، مرجع سابق.
[2]- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي. مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق، ص361.

خلفه الإرهاب من مآسي وويلات حيث عملت الجماعات الإرهابية ابتداء من سنة1992م إلى خلق حالة من القلق والفزع والدمار والقتل والإرهاب من خلال أساليب وحشية وقاسية تظهر فيما يلي:

1-تخريب المصانع والمؤسسات التعليمية والثقافية وشبكات المواصلات.

2-ضرب النقل الجوي بتفجير بهو المطار الدولي للجزائر عام 1991م.

3-إقامة حواجز أمنية مزيفة لقتل رجال الأمن وسرقة وابتزاز المواطنين.

4-حملة كبيرة من الاغتيالات ضد الصحفيين والفنانين والباحثين والأساتذة.

5-تفجير الساحات العامة والأسواق والمدارس والمقابر والحافلات والصالات.

6-الخطف والقتل والتنكيل بكل من له صلة بالنظام.

7-عزل الجزائر دوليا من خلال اختطاف الطائرة الفرنسية وقتل الرعايا الأجانب.

8-اختطاف الفتيات والقصر واغتصابهن والتنكيل بهن.

9-تدمير البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

10- تهجير سكان الأرياف والقرى من خلال المذابح الجماعية[1].

واستمر الوضع على هذا النحو حتى تبنت الحكومة الجزائرية المصالحة الوطنية في سبتمبر2005 والتي احتضنها الشعب وتعاطف معها، لكن الجماعة السلفية للدعوة والقتال ظلت متمسكة بمبادئها "الجهادية" وحاولت إفشال هذا المسعى من خلال رفع حدة الأعمال التفجيرية والانتحارية ضد مراكز النظام والجيش والأمن الجزائري.

هذه الجماعة التي تشكلت من منشقين عن "الجيش الجزائري" كانت تعمل في منطقة "القبائل" الجبلية، شرق الجزائر. وكانت تركز عملها على أهداف عسكرية في محاولة ترمي إلى تجنب المدنيين بعد كل الذي لاقوه في التسعينات.

ولأن جزائريين حاربوا في أفغانستان عادوا إلى الوطن وانضموا إلى هذه الجماعة في السنوات الأخيرة، فإنهم كانوا وراء تحرك الجماعة نحو الاندماج في الشبكة الجهادية

[1]- نفس المرجع، ص363- 364.

العالمية، حيث حاولت هذه الجماعة تشكيل خطر على المصالح الحكومية، ومن بين أهم عملياتها التفجيرات الانتحارية التي استهدفت مقرات حكومية وأمنية في11 أفريل 2007 والتي أسفرت عن 33 قتيلا و 43 جريحا.

وأثارت كميات المتفجرات التي استخدمت موزعة على ثلاث سيارات وقدرت بنحو طنين من المتفجرات أثار الانتباه لإمكانية وجود مخزن كبير من المتفجرات لدى تلك الجماعة، واللافت أن الجماعة السلفية والتي أعلنت انضمامها للقاعدة مؤخرا قد دأبت على تنفيذ عمليات إرهابية قبيل الانتخابات[1].

وكان ستة أشخاص قتلوا وجرح 13 آخرون يوم الثلاثاء 13 فيفري 2007 في سلسلة تفجيرات شرق العاصمة الجزائرية تبنتها الجماعة السلفية ، وفي يوم الأربعاء 2007/7/11 تبنى التنظيم عملية انتحارية أدت إلى مقتل 10 عسكريين وجرح حوالي35 آخرين في اقتحام ثكنة عسكرية بواسطة شاحنة ملغمة يقودها انتحاري بمنطقة "الأخضرية" بأعالي ولاية البويرة التي تبعد 120 كلم شرق العاصمة الجزائر وذلك ردا على العمليات التي نفذها الجيش والأمن الجزائريين ضد عناصر التنظيم في منطقة "اميزور" في بجاية وفي مناطق البليدة، المدية، المسيلة، حيث نجحت في تصفية 13 من قيادات التنظيم.

كما أعلن التنظيم مسؤوليته عن الاعتداءين اللذين استهدفا العاصمة يوم الثلاثاء 2007/12/11 بشاحنتين تحمل كل منهما 800 كيلو غرام من المتفجرات استهدفتا مقر الأمم المتحدة الرئيسي والمجلس الدستوري والمدرسة العليا للشرطة، وكانت وزارة الدفاع الجزائرية قد أعلنت أن 26 شخصا قتلوا من بينهم موظفان في الأمم المتحدة وجرح 177 آخرين في هذا الهجوم.

وفي تصعيد لافت للجماعة، أوقع هجوم انتحاري يوم الثلاثاء 2008/8/19، استهدف معهدا لتدريب قوات الدرك الوطني في "يسر" 60 كلم شرق الجزائر العاصمة،

[1]- إبراهيم فؤاد عباس، **الإرهاب.. المعالجة – المواجهة – الظاهرة**، مرجع سابق، ص85-86.

43 قتيلا و45 جريحا، في عملية إرهابية اعتبرت الأكثر دموية منذ هجمات ديسمبر 2007، وأكد شهود عيان أن انتحاريا اندفع بسيارته المحشوة بالمتفجرات إلى مدخل المعهد حيث كان مرشحون جامعيون ينتظرون دورهم للمشاركة في امتحانات الدخول للانضمام إلى معهد التدريب.

واعتبر المحللون أن استهداف مدرسة تخرج كبار الإطارات العسكرية له دلالات كبيرة، وأنها تبحث عن الصدى الإعلامي الدولي في ظل الضربات التي تلقاها التنظيم عندما فقد 12 من قياداته في جبال منطقة القبائل[1].

وبعد التفجيرين بأقل من 24 ساعة ضرب تفجيران جديدان البويرة ما أدى إلى مقتل 11 شخصا وجرح 31 آخرين، واستهدف التفجيران المتزامنان فندق "صوفي" ومقرا عسكريا.

وكانت الجماعة قد نصبت كمينا يوم الأحد 2008/8/17 في سكيكدة شرق الجزائر أسفر عن 11 قتيلا، ثمانية من الشرطة و ثلاثة جنود ومدني وفقا للصحف في الجزائر.

ويرى "ماتيو جيدير" أن التقارب بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة بدأ في 2005 عندما أشادت القاعدة "بالأداء الجهادي" للجماعة السلفية الجزائرية وفي نفس العام رحبت الجماعة السلفية باختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق، (علي لعروسي و عز الدين بالقاضي).

ويضيف "جيدير" بأن سنة 2006 شهدت توطيدا لهذا التقارب حيث لجأت الجماعة السلفية لانتهاج نهج القاعدة في العراق بنشر مجلة بعنوان "الجماعة"، وهي مجلة شهرية من 30 صفحة تتحدث عن عمليات التنظيم سواء في العراق أو المغرب العربي أو

[1]- نفس المرجع، ص87.

الشيشان، كما أنشأت الجماعة موقعا لها على شبكة الانترنيت للتواصل مع نشطائها، وبث عدد من أشرطة الفيديو التي تمثل عملياتها.

ويعتقد الخبراء أن الجماعة السلفية قد غيرت من هدفها الأصلي وانتقلت من الإطاحة بالنظام في الجزائر إلى تنفيذ عمليات مسلحة في الصحراء والساحل، غير أن التقارير تشير إلى أن سبب ذلك هو أن الجماعة منهكة بفعل الاستنزاف ومقتل رموزها واعتقالهم، وهو ما أدى وفقا للسلطات الجزائرية إلى تضاؤل أعداد أعضائها من 28الفا أواسط التسعينات إلى نحو 800 حاليا، تجدر الإشارة إلى أن الجماعة مدرجة على القائمة الأمريكية الخاصة بالتنظيمات الإرهابية، وذلك منذ عام 2003[1].

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

نصت الدراسات الاقتصادية في فترة إدارة "نيكسون" أن الاقتصاد الأمريكي في أزمة، كون الاحتياجات الأمريكية من الغاز كان من المتوقع أن تزيد خاصة في الجزء الشرقي من البلاد، في حين أن الاحتياطي المثبت للولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي لا يتجاوز 5% من احتياطي العالم. رأت الولايات المتحدة أن هناك احتياطي ضخم للغاز الطبيعي في الجزائر وهو غير مستعمل، وأشارت الدراسات في ذلك الوقت أن الاحتياطي الجزائري من الغاز الطبيعي، يصل ما نسبته 10% من الاحتياطي العالمي وأنه غير ملوث، أي أنه يحمل نسب منخفضة جدا من مادة الكبريت، وهو خفيف وقريب للسطح ما يخفض تكاليف استخراجه ونقله، وهو يوضح الاحتياجات الأمريكية للغاز الطبيعي الجزائري وتزامن ذلك مع رغبة الجزائر لتطوير وبناء صناعتها للغاز و البتر وكيماويات[2].

[1]- نفس المرجع، ص88-89.

[2]- عبد الكريم بالخيري، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1954 - 1980 توازن بين المصلحة والمبدأ**، ترجمة: سمير حشاني، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007، ص340.

كانت هذه المرحلة هي عبارة عن قفزة نوعية في العلاقات الجزائرية الأمريكية وهي التي أعادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي سميت في تلك الفترة بدبلوماسية الغاز.

وخلال بداية التسعينات كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية متوترة بسبب قضية جبهة الإنقاذ، وكذا الدعم الأمريكي للمغرب في سياساته ومنظوراته تجاه الصحراء الغربية، لكن هذه العلاقات سرعان ما تغيرت سنة1994 مع الاكتشافات الكبيرة للبترول في الجزائر، إذ حدث أكثر من 15 اكتشاف بترولي في الجزائر سنة 1994، ولعبت الشركة الأمريكية "أناداركو Anadarko" دورا مهما في هذه الاكتشافات، وخلال نفس السنة شكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خمس الاحتياطي العالمي من هذه المادة.

ومع الدراسات التي أشارت إلى انخفاض الاحتياطي العالمي من البترول، والاحتياجات الأمريكية المتزايدة لهذه المادة، وتخوفها من المنافسة الصينية مستقبلا بسبب استراتيجية الصين التنموية الناجحة، وعلاقاتها الاقتصادية المتزايدة مع الدول النامية التي تعتبر مصدرا للموارد فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول مستثمر في الجزائر في قطاع الطاقة والمحروقات، في سنة 2005، بعد أن وضعت الجزائر قانون فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي. فهناك حوالي 1.100 مواطن أمريكي يعيشون ويعملون بالجزائر في قطاع النفط بالإضافة إلى صناعة الأدوية وصناعات أخرى[1].

المطلب الثاني: الدوافع الاستراتيجية والجيوسياسية

إضافة إلى دوافع المصلحة فهناك دوافع استراتيجية و جيوسياسية جعلت من الجزائر المركز المناسب الذي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليه في تنفيذ استراتيجيتها بالمنطقة.

[1]- مريم براهمي، مرجع سابق، ص139.

الفرع الأول: الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب

ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في محاربة الإرهاب مع أحداث 11 سبتمبر، حيث بدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، وسرعان ما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، وعليه بدأت الولايات المتحدة بالاعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات والجماعات الإرهابية الإسلامية في القناعات والتكتيكات والأهداف المتشابهة. حيث أن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له، وضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية والساحلية والأوروبية من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب. ونجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، وضرب إيديولوجيتها وتدمير قدراتها القتالية. كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها للنشاط في العراق[1].

استطاعت السلطة في الجزائر أن تتعامل مع ظاهرة الإرهاب بحكمة وعقلانية، وأهم ما استطاعت التوصل إليه هو أنها اعتبرته إمرا داخليا محضا، ولا يحق لأي طرف دولي أن يتدخل فيه لأي سبب من الأسباب، وتحت أي ظرف من الظروف ولو إن هذه الجماعات حاولت تدويل القضية في عديد المرات لكن القوة الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة حالت دون التدخل الخارجي في الجزائر، وهو أهم إنجاز تم تحقيقه. أما عن الخبرة في مواجهة الإرهاب فقد استعملت الجزائر أسلوبين متضادين وهما القوة الناعمة من خلال مشروعي "الوئام المدني و المصالحة الوطنية" وكذلك استمالة الفئات التائبة ومحاولة إعادة إدماجها في المجتمع وإظهار نوع من اللين والتسامح في معاملة المغرر بهم

[1]- محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2009، ص62.

والتمهيد لهم للعودة إلى ديارهم إضافة إلى العمل على مستوى الإعلام والدعاية واستغلال التكنولوجيا وقنوات التواصل مع الشباب لفائدة المصالحة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كان التعامل باستعمال القوة الصلبة التي كانت الخيار الوحيد المتبقي أمام المتعنتين والمتمسكين بالفوضى واللذين يرفضون المبادرة التصالحية وهم اللذين يصرون على العمل الإجرامي، لأن غرضهم إجراميا ويهدف للسلب والنهب والقتل والتهريب وتطبيق أجندات أجنبية في البلد، حيث تم تصفية القيادات من خلال الملاحقة وعمليات التمشيط ونصب الكمائن والتحقيقات والاختراق وتقديم المقبوض عليهم للعدالة وإنزال أقسى العقوبات في التشريع الجزائري عليهم، وتجريم دفع الفدية للإرهابيين، إضافة إلى عزلهم عن المجتمع ومحاصرتهم في الجبال، وإحراق الغابات صيفا، ومنع التمويل بالمئونة شتاء، وهو ما دفع بما تبقى من هذه الجماعات إلى الفرار نحو الجنوب أو الخروج من الجزائر أصلا نحو المناطق غير المراقبة في الساحل الإفريقي.

ودعا وزير الداخلية الجزائري "نور الدين زرهوني" إلى إشراك وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب. مشيرا إلى أن التجربة الجزائرية أثبتت أن المعاجلة الأمنية وحدها لا تكفي للظاهرة الإرهابية، وأن أغلب العمليات الإرهابية الكبرى تهدف لتحقيق أهداف إعلامية وسيكولوجية. كما أضاف بأنه "علينا أن نتمكن من إقناع المجتمع المعلوماتي، ووسائل الإعلام بالاندماج أكثر في مسعى مكافحة الإرهاب وأفكاره وأن الجزائر قد خصصت أكثر من 4 ملايير أورو في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"[1].

[1]- عثمان لحياني، **"زرهوني في اجتماع وزراء داخلية غرب المتوسط: الجزائر خصصت 4 ملايير أورو لمكافحة الإرهاب والجريمة"**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد: 5328، 24-05-2008، ص03.

الفرع الثاني: كسب الموقع الاستراتيجي للجزائر على حساب القوى المنافسة

تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجمية مهمة تتواجد عموما في جنوبها، ووفقا لشركة "سوناطراك" الجزائرية فإن 67% من احتياطات البترول والغاز في حسي مسعود وحاسي الرمل وعين أميناس، القاسي الطويل، حاسي بركين، توات، وعين صالح[1].

ونشاط التعدين في الجزائر نشيط جدا، فهناك أكثر من 30 معدن مستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية منها الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، الذهب... والمعادن الثمينة كالألماس والأحجار الكريمة والمعادن النادرة، وهناك مناجم للحديد في كل من الونزة وبوخضرة، بني صاف، أما أكبر منجم من حيث الاحتياطي فيوجد في غار جبيلات الذي اكتشف عام 1957 شرق تندوف، ومنجم مشري عبد العزيز(35 مليار طن من الحديد) وفي الهقار يوجد 137.000 طن من الذهب الخام في منجمي "تراك وأمسامة"، واللذان ينتجان 18غرام/طن أما معدن لباريت فيشكل احتياطي يساوي 40.000 طن والذي يستخرج من منجمي "عين ميمون" بخنشلة و "بوقايد" بتيسمسيلت، أما الرصاص والزنك يستخرجان من مناجم الشمال أهمها منجم "سيدي كمير" في سكيكدة و "عين وبار" قرب عنابة و "منجم العابد" القريب من الحدود المغربية، و"وادي زندر" بتلمسان وكذلك "منجم الونشريس" جنوب الشلف و "جبل قسطر" بالعلمة و "منجم جزرة يوسف" بسطيف، "البونتونيبت" يستخرج من منجمين قريبان من مغنية ومستغانم، والجزائر لديها كمية كبيرة من الملح لكثرة البحيرات والشطوط المالحة وقدر بمليار طن، أما الفوسفات فهو يتركز بمنجمي جبل العنق والكيف، وهو يقدر في الأول بمليار طن واحتياطه ما بين 5 و 30م أما اليورانيوم يتمركز في مناجم الهقار. كما تشمل البلاد احتياطي كبير من الجبس والحجر والرمال والطين والإسمنت في شمال البلاد[2].

[1]- نذير كريمي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق**، المسار العربي، الجزيرة نت، 10-05-2013.
[2]- **الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، الديوان الوطني للإحصائيات**، 10-05-2013.

إضافة إلى الثروات الحيوانية والمائية والسياحية و الديمغرافية و الثقافية والمنطقة الاستراتيجية ومراكز العبور وتوسطها للمغرب العربي وقربها من أوروبا وشساعة مساحتها وكثرة موانئها وتنوع مناخاتها، كلها مميزات تجعلها محط أنظار القوى الكبرى في العالم وخاصة الدول الصناعية كالصين صاحبة النفوذ في دول العالم الثالث، كذلك فرنسا صاحبة الإرث التاريخي الاستعماري في المنطقة، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي يجب بسط النفوذ فيها وقطع الطريق أمام المنافسة الدولية عليها والاستثمار في مؤهلاتها واستغلال التسهيلات المتوفرة فيها والتي قد تشكل حلا من الحلول المستقبلية.

الفرع الثالث: خلق خط دفاع أول أمام شبكات التهريب والهجرة السرية والجريمة المنظمة

إن صعود التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر على الإرهاب، فهناك في المقابل تهديدات وتحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها، فالتجارة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وآثاره تدميرية على الاقتصاديات المحلية.

من خلال الإحصائيات المتوفرة فإن الاقتصاد الموازي في دول الساحل يوظف 65% من السكان ويساهم ب60% من الإنتاج المحلي لاقتصاديات غرب إفريقيا التي تمتد نشاطاتها عبر الإقليمية حتى دول شمال إفريقيا، والفشل الأمني للتصدي لهذه الظاهرة دفع هذه الشبكات للاستعانة بالمسلحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدرات، حيث أن الجماعات المسلحة يجذبها هذا النمط من الاقتصاد. وليس من الصدفة أن تمس هذه التهديدات التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية التي تحوي

نسبا عالية من الفقر وضعف الأنظمة والفساد المنتشر على نطاق واسع، وهو الأعلى في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية، ما يدفع الأفراد هناك للتهريب لتأمين حياتهم[1].

وتأخذ الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة الصحراوية والساحلية عدة أشكال منها تجارة المخدرات والسجائر المهربة وبعض السلع القادم من الجزائر كالبنزين والمواد الغذائية، إضافة إلى التجارة بالبشر من الأطفال والنساء حيث يوظف الأطفال في الحروب والتهريب في مالي والنيجر والتشاد وبوركينافاسو، وتشير الدراسات أن تهريب أطفال البدو يكون غالبا نحو الخليج العربي ويمرون بالجزائر– وموريتانيا أو المغرب – اسبانيا أو مالي – تونس نحو ايطاليا، وتقدر قيمة الطفل بحوالي 10000 دولار إلى 20000 دولار، بينما النساء 50000 دولار للمرأة[2].

إضافة إلى تجارة الأسلحة والتي تعتبر الأعلى في العالم، وانتشارها بشكل رهيب، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 أن هناك حوالي 10 ألف قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفريقية حيث تتوزع على الحدود وتستعمل في نزاعات الحدود والقبائل وكذلك حركات التمرد، كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد ولكن للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة في هذه المناطق بكثرة[3].

يرى بعض المحللين إن عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي يهدد مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومستقبل شعوب دول المنطقة، كما أن الإرهابيين سيحاولون استغلال الوضع. فقد أشارت تقارير استخباراتية إلى وجود معلومات مؤكدة على أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وجماعات متطرفة أخرى، قد بدأت في إقامة علاقات مهمة مع جماعات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات في أمريكا اللاتينية، من خلال الجماعات الإرهابية الموجودة في أوروبا، وهنا تظهر أهمية التعاون الأمريكي

[1]- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، ص98.
[2]- نفس المرجع، ص103.
[3]- نفس المرجع، ص102.

الجزائري في المنطقة، حيث دائما ما تحاول قوات الأمن والجيش والدرك الجزائريين الانتشار وتتبع خطوات وتحركات هذه الجماعات من خلال التركيز على الطرق والممرات الممكنة والتي تتوفر على المياه بحكم المعرفة الجزائرية الجيدة بطبيعة المنطقة ومساراتها الممكنة حيث أن هذه المنطقة صعبة التضاريس وتتيح نقاط عبور قليلة جدا وأهم نقطتين تتيحان العبور آمجيد و آراك، واللتان تعتبران محميتان عسكريا من طرف قوات الأمن والجيش الجزائري، أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فهي ترتكز في أقصى الجنوب الجزائري نحو ليبيا، انطلاقا من غرب جبال الأهقار، مرورا بمنطقة أهنات، عابرين "أسدجراد" حيث يصلون إلى غاية غرب منطقة "تانزروفت". ويحاول المهربون إيجاد طرق جديدة للوصول إلى الشمال الجزائري، حيث تتوفر السوق الجزائرية وإمكانية الانتقال إلى السوق الأوروبية[1].

وتعتبر الجزائر دولة محورية في المغرب العربي وإفريقيا عموما، إضافة إلى اعتبارها طرفا مهما في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، لأن السياسة الأمريكية في إفريقيا تركز على دور الدول القطبية والمحورية في القارة وهي تعول على الجزائر في هذه المنطقة.

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص153.

المبحث الثاني: مؤشرات التعاون العسكري الأمريكي الجزائري على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

هناك مؤشرات تنبأت بتحسن حالة الجزائر على المستوى الدولي، بعد كل ما عانته طيلة عقد كامل من الزمن في موجة الإرهاب التي لحقت بها مطلع التسعينات من القرن الماضي، لكن الاهتمام الأمريكي بالجزائر جاء لينصفها حقها في المكانة الدولية التي تطمح إليها، باعتبارها من القوى المؤثرة إقليميا. وقد بدأ يتضح هذا التقارب الجزائري الأمريكي من خلال سعي الأخيرة ربط علاقات أمنية وعسكرية بالدرجة الأولى، وسياسية واقتصادية وثقافية بالدرجة الثانية.

المطلب الأول: علاقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والجزائر

عانت الجزائر خلال فترة الإرهاب من عزلة دولية انعكست على العلاقات العسكرية. ويعتبر دخولها في الحوار المتوسطي سنة 2000م، ينطلق من ثلاثة مبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية في ما يتعلق بالدفاع والأمن الإقليمي والتقارب بين شعوب دول المنطقة. حيث قامت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو، وقال قائد قوات "يو اس كويست" البحرية الأمريكية أن الجزائر شريك استثنائي بالنسبة للولايات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب. ومنه كان الحوار الجزائري الأطلسي الهادف إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الشركاء لمواجهة التهديدات بحيث يكون هذا التعاون منطلقا من مصالح مشتركة ويرتكز على رفع المستوى العسكري والتخطيط للميزانية الممنوحة للقطاع العسكري[1].

[1]- حسين سنطوح، نقلا عن نصيرة مقدود، **العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر**، ص57.

الفرع الأول: التعاون العسكري وبرامج التكوين والتدريب

ارتفع عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والجزائريين منذ سنة 1999م بشكل كبير، حيث وعلى سبيل المثال كانت هناك 300 زيارة لمسؤولين رسميين لكلا الطرفين سنة 2004م، في حين شهدت سنة 2003م حوالي 200 زيارة، تبين هذه الزيارات الكثيرة التعاون الاستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، وأشار جورج بوش إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في الاعتماد على الجزائر في إطار الشراكة لمحاربة الإرهاب وإقامة ديمقراطية في المنطقة والعالم أجمع[1].

ويوضح الجدول التالي قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر بالدولار الأمريكي:

البرامج	2009	تقديرات 2010	المساعدات المرجوة لسنة 2010
NADR	500	950	550
INCLE	00	00	870
IMET	898	950	950
DA	400	710	400
المجموع	1.798	2.610	

خلال ديسمبر 2009 حصلت تقوية للشراكة الجزائرية الأمريكية، خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لواشنطن، ولقائه

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص171.

NADR : Nonproliferation Antiterrorism Demining and Related Programs. مكافحة انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

INCLE : International Narcotic Control and Law Enforcement المكافحة الدولية لانتشار المخدرات وتقوية الرقابة القانونية.

IMET : International Military Education and Training التدريب والتعليم العسكري الدولي

DA : Development Assistance المساعدات التنموية

بكاتبة وزارة الخارجية الأمريكية هيلاري رودهام كلينتون ومسؤولين آخرين. حيث أكد الوزير الجزائري أن التعاون الأمني يشمل تبادلا لمعلومات والتدريب وتنمية الموارد البشرية. وفي جوان 2007 وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. رغم هذا التعاون المهم إلا أن الولايات المتحدة مازالت تتحفظ من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة على غرار أجهزة الرؤية الليلية[1].

إن أهم مثال على هذه النقطة هو تهديد القاعدة بالإرهابي النموذجي المتوقع استخدامه راكان بن ويليامز، حيث تم الإشارة إلى ذلك في البيان الصادر سنة 2005 ، والذي تناقلته المنتديات الجهادية عبر الانترنت، ويحمل عنوان جندي القاعدة القادم راكان بن وليامز، وهو الإرهابي الغربي الذي لا يثير شك السلطات الأمنية، الذي أشهر إسلامه وبات مستعدا لتنفيذ أهداف القاعدة، كما أوضح أن القاعدة سوف تبدأ بتجنيد أوربيين ولدوا مسيحيين في عمليات التنظيم، بدلا من الناشطين العرب والشرقيين ذوي الأصول المسلمة[2].

بالنسبة للتعاون العسكري الثنائي بين كل من الجزائر والولايات المتحدة، فانه و إضافة إلى تدريب المسؤولين العسكريين الجزائريين في الولايات المتحدة، فان التعاون العسكري الأمريكي الجزائري يبدو بشكل متقارب في الصحراء الجزائرية، فعلى سبيل المثال وفي الفترة ما بين ماي إلى جوان 2009 ،قامت القوات الأمريكية الخاصة بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية المسلحة، ضد الجماعات الإسلامية المسلحة وشبكات تهريب المخدرات والأسلحة في الجنوب الجزائري، كما دعمت القوات الأمريكية الخاصة القوات الجزائرية المسلحة في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل[3].

[1]- محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، مرجع سابق، ص85.
[2]- مراد بطل الشيشاني، **سيناريو راكان بن ويليامز: كيف ستواجه القاعدة التدابير الأمنية الجديدة؟**، آفاق المستقبل، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 04، مارس/أفريل 2010، ص 22 – 24.
[3]- نفس المرجع، ص172.

الفرع الثاني: التعاون الاستخباراتي وجمع المعلومات

بالنسبة للتعاون الاستخباراتي أو ما يسمى التعاون الشبه العسكري الأمريكي الجزائري، أو بالأحرى التعاون على مستوى تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكلا البلدين. فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، من خلال استراتيجية وطنية تقوم على عزل الجماعات الإرهابية عن خطوط الدعم في الخارج[1].

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد ربطت العلاقات في مجال المخابرات بين الدولتين فيما يتعلق بقضية الإرهاب ومحاربته. فالجزائر خرجت لتوها من أزمة أمنية حادة جاءت مع الظاهرة الإرهابية التي ضربت البلد لفترة عشر سنوات تقريبا، عانت خلالها الجزائر من مقاطعة عسكرية دولية. وتحاول الجزائر تحسين مكانتها على المستوى الدولي، من خلال تعاونها في محاربة الإرهاب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن حربها على الإرهاب تستلزم شروطا إيديولوجية ومبررات للتواجد العسكري في إفريقيا وتأمين الموارد خاصة الطاقوية منها.

وقد استحدثت الولايات المتحدة مكتبا شبيها بجهاز المخابرات مهمته تنسيق التدريبات التي تتم في إطار البرامج المتبعة في محاربة الإرهاب، ومقره في واغادوغو، أطلقت عليه تسمية مركز تنسيق متعدد الجنسيات، وهو بمثابة بنك معلوماتي يجمع كل المعطيات التي لها صلة بالإرهاب وعلاقاته مع جماعات تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات، حيث توزع المعلومات على الجهات المهتمة بقضايا الأمن في المنطقة، وهو مركز شبيه بالمركز التابع للاتحاد الإفريقي والذي يوجد مقره في العاصمة الجزائرية "المركز الإفريقي للبحوث حول الإرهاب"[2].

[1]- محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، مرجع سابق، ص89.
[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص73.

أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، وبرز ذلك بوضوح مع حادثة أحمد رسام أو ما يعرف ب"تفجيرات الألفية"، حيث طلبوا معلومات حول رسام، وتنقل وفد قضائي وأمني إلى الجزائر لمقابلة السجين عبد المجيد دحومان الذي خطط للتفجيرات معه.

تأكد الأمريكيون من قيمة المعلومة الأمنية الموجودة بالجزائر، حيث كانت السلطات الجزائرية سابقا تشير إلى وجود علاقة بين كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة، قبل إعلان الجماعة انضمامها للتنظيم بشكل علني، ومع هذا الاهتمام بدأت الزيارات الأمريكية لمسؤولين رفيعي المستوى، على غرار وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكيين، بزيارتهما الجزائر لأول مرة، وكذا زيارات لوفود عسكرية واستخباراتية مهمة[1].

دخل البلدان في تعاون مهم على مستوى تبادل المعلمات والخبرات في محاربة الإرهاب فالولايات المتحدة الأمريكية تزود الجيش الجزائري بالمعلومات وصور الأقمار الصناعية لتسهيل ملاحقة الإرهابيين، وتقوم الجزائر بتزويد الولايات المتحدة بكافة المعلومات حول الجماعات الإرهابية[2].

المطلب الثاني: علاقات التعاون القانوني والقضائي بين الولايات المتحدة والجزائر

تسعى الدول من خلال التعاون الأمني على المستوى القانوني، إلى العمل على منع هروب الإرهابيين دون عقاب، هذا الهروب الذي منشؤه توفير الأسباب لاستمرار الظاهرة الإرهابية وتطورها. فقد يدخل الإرهابيون دول أخرى برفقة رهائن، حيث يطلبون

[1]- حميد يس، **المقاربة الأجنبية لـ "عالمية الإرهاب"، تغيرت منذ أحداث نيويورك ولندن: المعلومة الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأن الأمن الغربي في خطر**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد: 5872، 10 – 01 – 2010،ص05.

[2]- Yahia Zoubir. **The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership**. op.cit.

السماح لهم بالخروج من تلك الدولة مقابل تسليم الرهائن والحصول على فدية، وينتقلون إلى دولة أخرى يدركون أنه لن تتم ملاحقتهم هناك[1].

الفرع الأول: تفعيل الأطر القانونية المشتركة التي تسهل تسليم وملاحقة الإرهابيين

إن تسهي لعمليات تسليم المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما، يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول، لكون تسليم الإرهابيين يخضع إلى اتفاقيات ثنائية عادة، حيث أن هناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها، هي أنه إذا ألقت دولة القبض على إرهابيين فهي مخولة بتقديمهم للمحاكمة في محاكمها، وهذه النقطة التي من الممكن أن تثير الخلاف، لكون هناك اختلافات بين الأنظمة القانونية الداخلية للدول، والأمري تعلق بمحاكمة مواطنين من دول أخرى.

برزت إشكالية التنسيق القضائي والقانوني الدولي بالنسبة للجزائر مع أحداث 11ديسمبر 2007، من خلال التفجيرات التي استهدفت مقر المجلس الدستوري والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العاصمة الجزائرية، حيث تم طرح إشكالية أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلقة بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال وتسليم المطلوبين، لم تستفد منها بالشكل المطلوب. كما أشار بعض المحللين الجزائريين، إلى أن رفض بعض الدول تسليم مطلوبي الجزائر يرتبط بإقرار القانون الجزائري عقوبة الإعدام، رغم أن العقوبة غير مطبقة. ويشير المحامي الجزائري "مروان عزي" على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض شروط تتعلق بمتابعة محاكمة جزائريي غوانتنامو في الجزائر[2].

[1]- حسنين محمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، مرجع سابق، ص118.

[2] - محمد شعيب، **تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة: الجزائر تفيد في محاربة الإرهاب ولا تستفيد من الاتفاقيات الدولية**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد: 5203، 29-12-2007، ص04.

الفرع الثاني: دعم سعي الجزائر القانوني لتجريم دفع الفدية

يبرز التعاون الجزائري الأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح وجلي. ذلك لكون كل من البلدين قد حاول العمل في إطار تعاوني ودبلوماسي مع الطرف الأوربي تحديدا، لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن. لأن هذه الفدية التي يطلبونها تعتبر من أهم مصادر تمويلهم، كما تمثل حافز التطوير عمليات الاختطاف وزيادة حجمها، لكن إذا علمت الجماعات الإرهابية مسبقا أنه ما من فدية سيتم الاستفادة منها، فإن عمليات الاختطاف ستنخفض بالتأكيد. كانت هذه وجهة نظر كل من الجزائر والولايات المتحدة كطرفين ذوي خبرة في مكافحة الجماعات الإرهابية.

أشار "دانيال بنجامين" منسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية، بأن تنظيم القاعدة قد اكتشف مصادر مالية جديدة ليس من خلال أغنياء بلدان الخليج، وإنما من خلال استغلال البلدان الغربية الغنية وحلفائها. وصرح نفس المسؤول الأمريكي في ماي 2011 بأن "الحكومات الأوروبية مطالبة بالتخلي عن دفع الفدية، وإلا ستكون عرضة لعمليات اختطاف أخرى لمواطنيها". وتجدر الإشارة إلى أنه قد التقى وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، في تلك الفترة في واشنطن.[1]إذ يسعى البلدان من خلال التنسيق فيما بينهما وبين باقي الدول، إلى الوصول لقرار دولي يجرم دفع الفدية للإرهابيين.

[1]- قدادرة ع، **منسق "مكافحة الإرهاب" في كتابة الدولة للخارجية يدعم أطروحات الجزائر: أمريكا تحذر الأوروبيين من الرضوخ لشرط الفدية لتحرير الرهائن**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد: 6358، 18-05-2011، ص07.

الفصل الخامس:

أثر التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب بالساحل الإفريقي على المنطقة والسيناريوهات المستقبلية

الفصل الخامس: أثر التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب بالساحل الإفريقي على المنطقة والسيناريوهات المستقبلية

رغم كل ما جنته الجزائر من هذا التعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن الأكيد أن مثل هذه الخطوة التي اتخذها النظام الجزائري، لديها مخلفات ونتائج ليس فقط على الجزائر، بل على المنطقتين المغاربية والساحلية أيضا، وبغض النظر عن أنها نتائج سلبية أم إيجابية، فإن الجزائر استطاعت إعادة فرض كلمتها في المنطقة، ولو على حساب الجار المغربي، و الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت كذلك تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة وحصّلت فوائد كبيرة من خلال تعاونها على فترات مقسمة بين الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: أثر التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر ومنطقة الساحل

تباينت مخلفات هذا التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب وتأثيراته على اختلاف المناطق والمصالح والمساهمات والأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لكل طرف في المنطقة.

المطلب الأول: تأثير التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر

الجزائر وباعتبارها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، فإنها حاولت تحصيل أكبر قدر ممكن من الفوائد في مجالات الأمن الحدودي والخبرة العسكرية والعتاد والنشاط الدبلوماسي الدولي، وكسب التأييد وغيرها، لكن هناك من يرى أن هذا التعاون سيجلب سلبيات ومخاطر أكثر من

ايجابيات وامتيازات فيما اعتبره البعض الآخر مخاطرة غير مسؤولة وغير محمودة العواقب من النظام السياسي الجزائري.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر

كسبت الجزائر دعم المجتمع الدولي لكونها الدولة المحورية في محاربة الإرهاب في الساحل، إضافة إلى محاولتها رفع قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب في ظل تطوير التنظيمات الإرهابية لتقنيات عملها وتكتيكاتها، وكون القاعدة كتنظيم إرهابي دولي قد بدأ يركز على استهداف الجزائر والمناطق المجاورة في الساحل، ما ينقل التهديد الأمني وعدم الاستقرار إليها إضافة إلى موجة الهجرة نحوها وكذلك إمكانية ظهور جماعات إرهابية جديدة في الجزائر بالتنسيق مع القاعدة. كلها عوامل جعلت الجزائر تسابق الزمن لاكتساب أكبر قدر من الاستعداد لمواجهة هذه التحديات الحتمية في المنطقة.

وبالحديث عن المكاسب الدبلوماسية التي أحرزتها الجزائر فنجد الكاتب والصحفي الأمريكي "بوب ولرد" يشير إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب، وأكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة، والمنصبة في هذا الاتجاه، من بينها ما ذهب إليه الرئيس "جورج بوش" في المراسلات التي تمت بينه وبين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم في مجالات متعددة، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والتكوين الفضائي والإصلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي رددها عديد السفراء الأمريكان بالجزائر،

كالسفير "ريتشارد ريدمان" إلى السفير الجديد "دافيد بيرس" يقول فيها: "إن الجزائر تعد من بين شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب"[1].

إضافة إلى ترقية دور الجزائر في الأمم المتحدة، حيث أصبحت الجزائر في الوقت الراهن شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية، فمنذ سنة 2000 تم تمثيل الجزائر 5 مرات من طرف رئيس الجمهورية، في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، نذكر منها قمة الألفية المنعقدة في سبتمبر 2000، والقمة الدولية في 2005 المخصصة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة.

كما انتخبت الجزائر عضوا في مجلس الأمن سنة 2003 فكان ذلك تكريسا لاستعادة الجزائر لمكانتها على الساحة الدولية، ونوعا من الاعتراف بمساهمتها الفعالة في مسار الإصلاح الجاري حاليا لمنظمة الأمم المتحدة، والذي تتمثل أولى مراحله في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم في ضبط استراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب عبر العالم. حيث لم تنفك الجزائر عن المطالبة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب، ولقد ساهمت بفعالية كبيرة في إطار المنتدى المتوسطي لحث الدول المشاركة فيه على تبني موقف موحد ضد الإرهاب كما دعت أيضا إلى إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية من الإرهاب ولمكافحته على الصعيد الإفريقي واستطاعت أن تتوج مجهودها بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، ومقره الجزائر[2].

أكد السفير الأمريكي بالجزائر، أن العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية قد تميزت بتحقيق تقدم نوعي، وأن استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها، مضيفا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب

[1]- نذير كريمي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق**، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع.

والتطرف، وكذا ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال. معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة شراكة ديمقراطية تخدم السلام والازدهار واستقرار العلاقات الثنائية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين يبلغ 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي[1].

يبدوا أن الجزائر تحاول تحقيق أهدافها من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي حيث تهدف إلى:

- عزل الغريم المغربي عن الساحل والصحراء الكبرى وإضعاف سيطرته على الصحراء الغربية على المدى البعيد.
- محاصرة ومواجهة النفوذ الليبي المتزايد لدى قبائل الطوارق التي أراد القذافي سابقا أن يوحدها ضمن ما يسميه وطنا قوميا للطوارق (تارغستان).
- الضغط على ليبيا للاعتراف بالحدود الجزائرية معها حيث تتركز ثروات ضخمة من مخزونات المياه والنفط والذهب.
- مزيد من النفوذ في دول الجوار الصحراوي النيجر، ومالي، وبشكل خاص موريتانيا.
- والمحافظة على صفة الشريك الحيوي في مكافحة الإرهاب العالمي وبروز قوة إقليمية ضرورية للاستراتيجية الأمريكية والغربية في إفريقيا. وتوسع التعاون بين البلدين إلى مجالات أخرى من خلال تعزيز الاستثمارات والتجارة، وكذا التعاون في المجالين الثقافي والتربوي. حيث تم الاتفاق على إعادة بعث المجلس الجزائري الأمريكي حول التجارة والاستثمار، الذي تم تنصيبه بعد الاتفاق الموقع سنة 2001 بواشنطن[2].

[1]- ابن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي الجزائر، الطاقة، والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع.

ومن حيث تجسيد اتفاقيات الشراكة، سجلت سنة 2012 بواشنطن تقدما في مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله، الذي شكل أحد أهم الاتفاقات التي أبرمتها الجزائر والولايات المتحدة في مجال الصحة. ويدخل هذا المركب الذي تم إطلاقه خلال شهر أوت 2012، بحضور عميد كلية الطب بجامعة "هارفارد" السيد "ويليام شين وايمان"، في إطار مشروع "الجزائر نظرة 2020"، الذي عقد دورته الخامسة للجنة المديرة الجزائرية الأمريكية في ديسمبر 2012. ويتضمن هذا المشروع إنشاء قطب امتياز إقليمي في الجزائر، بالشراكة مع المخابر الصيدلية الأمريكية، وذلك في مجال البيوتكنولوجي الذي من المتوقع أن ينير إشعاعه كل إفريقيا والشرق الأوسط، على غرار الأقطاب الإقليمية الأخرى في بوسطن وسنغافورة وإيرلندا.

أما في القطاع الصناعي، فقد استطاعت الجزائر إقامة شراكة بين المؤسسة الوطنية للجرارات الفلاحية، ومؤسسة تسويق المعدات الفلاحية للجانب الجزائري، والمجمع الصناعي "أجكو- فرغسون" للجانب الأمريكي لصناعة الجرارات الفلاحية، وذلك في إطار السياسة التي تنتهجها السلطات العمومية في الجزائر لتطوير وإصلاح الاقتصاد الوطني. كما تتضمن قدرات الشراكة الجزائرية الأمريكية دعم الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة، من خلال إشراك الكفاءات في المجال التكنولوجي، وفي هذا الإطار تم بالجزائر تنظيم منتدى ضم خبراء من "سيليكون فالي" (كاليفورنيا)، وتم إبرام عدة اتفاقيات معهم لتسهيل إنشاء مؤسسات ناشئة في الجزائر من طرف الشباب الحائزين على الشهادات في مجال التكنولوجيات العالية، وتشرف عليها كفاءات جزائرية مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1]- نذير كريمي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق**، مرجع سابق.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر

رغم كل المزايا التي تحدثنا عنها، والتي استطاعت الجزائر تحصيلها من خلال تعاونها مع أكبر قوة عالمية في الحرب العالمية على الإرهاب، باعتبار أن الجزائر مدرسة في هذا المجال وذلك على حد قول وزير بريطاني للحلفاء الجدد في شمال إفريقيا، فإن الجزائر قد أغفلت بعض السلبيات التي من لحقت بها من تداعيات هذا التحالف العالمي لمواجهة الإرهاب.

حيث كانت الإدارة الأمريكية بحاجة إلى عدو في إفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل والصحراء، وهو ما سوف تتولى المخابرات الجزائرية ترتيبه عن طريق تهويل خطر الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي تحولت إلى قاعدة المغرب الإسلامي، ونقلت حسب ما تقوله السلطات الجزائرية مركز نشاطها إلى أقصى الجنوب، بعدما تلقت ضربات قاتلة في الشمال، وأصبحت الجماعة تشكل خطرا بعد أن انظم إليها الأصوليون من كل بلدان المنطق، حتى أن الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" وصف أميرها الأشهر "عبد الرزاق البارا" وهو مناضل جزائري منشق، بأنه "بن لادن" في الصحراء بعدما قيل أنه وراء عملية خطف32 سائحا ألمانيا في 11 أفريل 2003[1].

دون الخوض كثيرا في القضايا الداخلية فإنه باسم مكافحة الإرهاب تبرز أكثر السياسات الأمنية تشددا وقمعا خارجيا، وباسم مكافحة الإرهاب أيضا حدث انقلاب كامل على مبادئ السياسة الخارجية التي عرفت بها الجزائر، وأهمها قوى الهيمنة والاستعمار العلمي، فأصبحت العقيدة السياسية والعسكرية للدولة هي أن الجزائر جزئ لا يتجزأ من الحرب العالمية على الإرهاب، بكل ما يعنيه ذلك من التعاون وصل حد التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوى دولية أخرى لتنفيذ سياسات أمريكية عبر العالم، حتى

[1]- محمد العربي زيتون ،**الجزائر والحرب على الإرهاب**، تاريخ الاطلاع: (15- 05 - 2013)،الموقع: www.la tribune libre.fr

اعتبر المسؤولون الغربيون ومن بينهم الرئيس "بوش" أن الجزائر هي أكبر حليف لأمريكا خارج الحلف الأطلسي. ومن مظاهر التعاون:

- الاشتراك في المناورات العسكرية التي تجريها القوى الغربية فرادة أو ضمن الحلف الأطلسي بمشاركة إسرائيل[1].
- المساهمة في احتلال الصومال الذي شاركت فيه الجزائر بنقل القوات الإثيوبية والأوغندية إلى مقديشو، ناهيك عن خدمات أمنية أخرى منها المشاركة في استنطاق أفراد متهمين أمريكيا بممارسة الإرهاب.
- توتير منطقة الساحل والصحراء لتبرير الوجود الاستخباري والعسكري الأمريكي، هذا الأخير الذي اتخذ جملة من المشاريع توجت بالإعلان عن إنشاء أفريكوم عام 2007. والذي يسعى من خلاله إلى :
- محاصرة نفوذ القوى الصاعدة الأخرى الآخذة في التنامي في إفريقيا، خاصة الصين.
- الهيمنة على النفط الإفريقي العالي الجودة والأقل أخطارا والأقرب جغرافيا.
- تحصيل الموارد الأولية كاليورانيوم، حيث يوجد ثاني احتياطات في العالم خاصة في النيجر.
- التدخل العسكري عند الحاجة لحماية مناطق حيوية لمصالحها.

غير أن الولايات المتحدة لم تعد ترغب في التدخل العسكري بعد تجربتي العراق وأفغانستان، وعليه يصبح الهدف الأول حسب "دانيال فولمان" هو تقوية حلفائها من الأنظمة الإفريقية للبقاء في السلطة، لدعمهم عسكريا ولوجستيا، وهي نفس السياسة التي ينتهجها "أوباما" الآن مع تجميلات شكلية للخطاب الجديد. وأهم هؤلاء الحلفاء هم الذين تختزن بلدانهم الموارد الأولية، وعلى رأسهم الموارد النفطية، وهم أساسا: نيجيريا، وأنغولا،

[1]- نفس المرجع.

وتشاد، والجزائر، والذين يعملون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب مثل كينيا، وإثيوبيا، والجزائر[1].

المطلب الثاني: تأثير التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب على منطقة الساحل الإفريقي

رغم أن هذا التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة هو ذا صبغة أمنية، إلا أنه بدأ يتخذ صبغات وصفات أخرى تتعدى المجال الجغرافي لمنطقة الساحل وحدها ما يبرز المطامع الأمريكية في القارة ككل انطلاقا من الساحل والصحراء الكبرى، لكن ذلك لا ينفي أن تكون دول الساحل قد استفادت من خلال هذا التعاون الأمني.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

إن التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، على مواجهة الإرهاب بالساحل الإفريقي، قد عاد بالفائدة على المنطقة، انطلاقا من التدريبات التي تقدمها الجزائر لجيوش دول منطقة الساحل، إضافة إلى التدريبات السنوية المهمة في إطار تدريبات قيادة الولايات المتحدة، من شأنها رفع المستوى والقدرات الأمنية لدول المنطقة. من خلال رفع الكفاءة والتدريب على العمل بأحدث الوسائل التكنولوجية، وتحسين قدرات التنبؤ الأمني الذي يمكنها من استشعار الأخطار الأمنية، والتنبؤ بوقوعها قبل حدوثها، مما يمكن الأجهزة الأمنية من التصدي لها ومواجهتها بما يتناسب مع أحداثها الحقيقية[2].

وبهدف الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، ورفع مستوى جيوش المنطقة، شارك ضباط وضباط صف من وحدات خاصة تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة في جيوش كل من مالي، وموريتانيا، والنيجر، مع عسكريين من القوات الخاصة

[1]- نفس المرجع.
[2]- مركز الدراسات والبحوث، **التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص221.

الجزائرية، ومختصين في مكافحة الإرهاب في مديرية الاستعلامات والأمن وقوات النخبة في الدرك الوطني، في تمرين قتالي استمر لأكثر من 48 ساعة في منطقة تقع إلى الجنوب من "واد الشناشن" و"عرق أقلاب"، عند الحدود المشتركة بين الجزائر ومالي وموريتاني. حيث شملت التدريبات مطاردة جماعة إرهابية على مسافة 300 كلم تختبئ في منطقة وعرة مشابهة تماما للتضاريس في "واد زوراك" وهي من أهم معاقل إمارة الصحراء لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب شمال مالي[1].

فضلت الجزائر بشكل رسمي أن يضطلع الأفارقة أنفسهم بالقضايا الأمنية والدفاعية ومحاربة الإرهاب، وذلك بواسطة هياكل الاتحاد الإفريقي، إذ يبدو أن الجزائر تحاول أن تكون طرفا فعالا من خلال تعاونها في الحرب الأمريكية على الإرهاب، لسببين رئيسيين، الأول يكمن في الاستفادة من قوة وخبرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية منها في مواجهة الجماعات الإرهابية وتحديدا تنظيم القاعدة، إذ لا تملك الجزائر خبرة وقوة كافية حسب العديد من الدراسات فيما يتعلق بمحاربة مثل هذا التنظيم العابر للقارات بمفردها . أما السبب الثاني فيمكن استنتاجه من الرفض الجزائري الرسمي المعلن للتواجد العسكري الأمريكي على الأراضي الإفريقية، وعليه تحاول أن تكون دولة محورية وأساسية في هذه الحرب، كطرف يشارك في عمليات الدراسة والتخطيط للتدخلات العسكرية، ويقوم بالتنفيذ في إطار إفريقي غير أجنبي، وهو ما بدا واضحا من خلال سرعتها في إعلان مشروع قيادة تمنراست، الذي جاء مع الإعلان الأمريكي على إنشاء قيادة الأفريكوم[2].

يمكن القول أن التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب، قد أثر ايجابيا على منطقة الساحل، وذلك من خلال عملها على تطوير القدرات القتالية لدول المنطقة، ونقل أحدث التجارب والوسائل والطرق الممكنة لمواجهة خطر التنظيمات

[1]- عثمان لحياني، **تدريبات مشتركة بين جيوش الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر: وحدات عسكرية تحاكي الاشتباك مع إرهابيين وتحرر رهائن لدى القاعدة**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد 6377، 06-06-2011، ص05.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**، مرجع سابق، ص65.

الإرهابية، وكذلك محاولة العمل المشترك الذي افتقدته هذه الدول منذ البداية في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تحصيل التمويل الدولي لبرامج مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب وغسيل الأموال، وشبكات تدعيم الجماعات الإجرامية، ووقف التدفقات البشرية والهجرة السرية، وحماية البدو الرحل من تنظيمات التجارة بالأطفال والنساء. وزاد توجه نشاط الجزائر في هذا المجال من توجيه الرأي العام الدولي لهذه المنطقة، مما يفتح المجال أمام تدفق رؤوس الأموال العالمية وتوسيع مجال الاستثمارات فيها خاصة في مجال الطاقة والنهوض بقطاعات الصناعة البدائية للدول المنطقة وتحديثها خاصة في حال تأمين المنطقة، ما يعود عليها وعلى شعوبها بالفائدة. إضافة إلى اتخاذ الجزائر للمبادرة وهي التي لعبت الدور المهم في المنطقة لتجنبها التواجد العسكري الأمريكي والدولي، وبالتالي إعادة السيناريو الأسيوي (الأفغاني والعراقي) في منطقة الساحل الإفريقي، حيث ظلت الجزائر ترحب بكل أشكال التعاون الأمني، شرط أن يحترم سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب الإنزال العسكري على أراضيها، حيث تفضل الجزائر أن تكون الدول الإفريقية هي صاحبة القرار على أراضيها مع الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية، والإمكانيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

من بين الآثار السلبية التي قد تنجر عن التعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل، هو سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة الإفريقية وهيمنة الشركات الأمريكية على مراكز التنقيب والاستخراج والتحويل وكل ذلك يتم تحت غطاء مكافحة الإرهاب في المنطقة، حيث أن الولايات المتحدة تبالغ في وصف

نشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة بل وتختلق بعض الحوادث لتبرير تواجدها بالمنطقة، وتنفيذ استراتيجيتها لتطويق المنافسة الدولية على سوق العمل هناك، ونجد أنها قد نجحت في ذلك إلى حد ما.

إضافة إلى التحذيرات التي نبهت إلى أن التواجد الأمريكي في إفريقيا، من شأنه أن يزيد من التوتر ويخلق أجواء تنشط في إطارها الجماعات المسلحة، هذه الجماعات التي تلحق الوجود الأجنبي أساسا والأمريكي على وجه الخصوص. كما أن الدول التي تستضيف مثل هذا التواجد على أراضيها، ستجعل القارة مسرحا لحروب الآخرين. وقد نوهت بعض الأطراف بالمواقف التي اتخذتها عدة دول إفريقية برفضها لإقامة قواعد عسكرية في القارة، ومنها موقف جنوب إفريقيا والتجمع من أجل التنمية في إفريقيا الوسطى وكذا دول الساحل الإفريقي[1].

يرى بعض المحللين أن البعد التنموي للأفريكوم، لا يعدوا كونه محاولة للتأثير على الأفارقة، لقبول استضافة هذه القاعدة، حيث أشركت الولايات المتحدة وزارات كل من الخارجية الزراعة والتجارة والصحة ووكالات مثل وكالة المساعدة الأمريكية "يواسايد" في قيادتها[2].

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدير الإرهاب بامتياز، على ابتكارها حجة الحرب على الإرهاب للتغطية على حروب العدوان والاستعمار والسلب والنهب، والحرب الاستباقية والوقائية كأداة حضارية امبريالية للتعامل بين الدول والأمم، والحفاظ على جو من الخوف والرعب الدائم في مختلف أنحاء العالم، ناهيك عن الرعب النفسي الذي تفرضه على أوساط الشعب الأمريكي نفسه[3].

[1]- نفس المرجع، ص66-67.
[2]- نفس المرجع، ص58.
[3]- عبد الفتاح مراد، **موسوعة شرح الإرهاب**، دار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية، مصر، ص248.

إن تجسيد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لن يبقى منحصرا فقط في مجرد التدعيم والمبادرات الأمريكية المختلفة والمنسقة مع الدول المعنية في المنطقة. وإنما ستتحول الاستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في الساحل الإفريقي بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والقضاء على الإرهاب فيها، وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهدافا أمنية أو أهدافا متعلقة بالاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الإفريقية عموما، أو تطويق ومحاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في إفريقيا. وإن كان العمل العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة لم يحدث إلى غاية وقتنا الحالي، فإن إمكانية حدوثه في المستقبل واردة، وإن كان الأمر كذلك فانه سيكون إما لاشتداد المنافسة الدولية على القارة الإفريقية عموما، وفي نفس الوقت تفاقم تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، الذي سيوفر المبرر للتدخل في المنطقة.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

يعد المفكر الفرنسي (TOCQUEVILL) أول من استعمل مصطلح يدل على "المستقبل" كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية، وكان ذلك عام 1825م في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى[1].

ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: " تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد "[2].

المطلب الأول: سيناريو التحسن

يرى بعض المحللين أن مستقبل المنطقة سيتحسن، في إشارة منهم إلى التفاؤل الغالب على تنبؤاتهم المستقبلية والتي تعكسها المؤشرات الحالية. ولعل أبرزها هو عدم استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الصلبة والتدخلات العسكرية المبالغ فيها، مثلما حدث في مناطق أخرى من العالم، إضافة إلى مؤشرات تراجع قوة الإرهاب في المنطقة عموما.

الفرع الأول: تراجع قوة التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي

يرتكز التعاون الجزائري الأمريكي، بالأساس على الجانب الأمني في محاربة الإرهاب، حيث يعتبر الأمريكيون أن الجزائر شريك استراتيجي مهم في هذا المجال، بحكم الوزن الإفريقي الذي تملكه، إضافة إلى الخبرة والدراية التي تحيطها بهذا الموضوع، على اعتبار أنها ذات موقع استراتيجي مهم، ولديها من التجربة الفعلية والميدانية ما يسمح لها بالتفوق، إضافة إلى استفادة المسؤولين العسكريين الجزائريين من التدريب في الولايات

[1]- وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر، شركة الشهاب، 1991، ص16.
[2]- ابراهيم سعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص25.

المتحدة الأمريكية، ومن بين الأمور المساعدة نجد التعاون المعلوماتي بين البلدين، انطلاقا من ذلك يتضح أن مستقبل التهديد الإرهابي يسير نحو التراجع.

أثار انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة اهتمام العالم، من محللين وسياسيين وخبراء، حيث برزت العديد من التساؤلات حول ما وراء هذا الانضمام، وهل هو تعبير عن القوة أم الضعف؟ كيف يمكن تحديد العلاقة الموجودة بين الجماعتين بعد هذا الانضمام ومستويات التهديد المرتقب؟ لكن أظهرت العديد من الدراسات أن انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة، راجع إلى ضعفها بسبب الحصار الذي أقامه عليها النظام الجزائري للحصول على الدعم والتمويل وتبرير النشاط الإرهابي. إن تحليل العمليات الإرهابية التي حدثت في شمال إفريقيا منذ سنة 2007، تشير إلى أن هناك علاقات ارتباطات إيديولوجية مع القاعدة، إلا أنها بعيدة عن الروابط العملية والتعاونية في إطار النشاط الإرهابي.

ويرى الخبير في تنظيم القاعدة "جان بيار فيليو" أن تنظيم القاعدة في المغرب قد فشل في محاولة التحول إلى تنظيم إرهابي إقليمي واسع في شمال إفريقيا، ذلك لأن الجماعة الليبية الإسلامية للقتال تتعامل بشكل مباشر مع تنظيم القاعدة، وليس مع جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في حين أن الشبكات الإرهابية في المغرب وتونس بقيت تعمل في قواعد مستقلة عن الجماعتين[1].

وبإجراء عملية تحليل لاستراتيجية التحالف بين تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة، نجد أن التنظيمين الإرهابيين سعيا نحو ذلك كخطوة مصلحية توسعية للتقليل من الضغوط الأمنية والانفتاح نحو فضاءلت جغرافية غير مسيطر عليها. لأن التنظيم خسر كل شيء في الجزائر ويريد توسيع نشاطه الميداني نحو الصحراء الكبرى لخلق تحالفات جهوية على غرار العلاقة مع الجماعة الليبية للقتال(LIFG) وأيضا

[1]-مريم براهمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص220.

مع الجماعة الإسلامية لمقاتلي المغرب(GICM) ومع خلايا إرهابية للسلفية الجهادية في تونس، ومحاولة استغلال الأزمات السياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة القرن الإفريقي ومناطق غرب إفريقيا[1].

كل هذه المعطيات تبين أن هذه التنظيمات الإرهابية، لم تعد تستطيع مقاومة كل هذه الإمكانيات المسخرة في سبيل القضاء عليها، وبالتالي هي تحاول الهروب إلى الجنوب باتجاه الصحراء الكبرى، لإعادة لملمة الصفوف وإيجاد طرق أخرى للتمويل والنشاط والهروب من الضغط الممارس عليها بشكل متلاحق في الشمال، وأهم ما نستنتجه من هذا التكتيك المعتمد من طرف هذه الجماعات الإرهابية، هو أنها لم تعد قادرة على الصمود عكس سنوات التسعينات وحتى بداية الألفية الجديدة، أين كانت هذه الجماعات تقوم بعمليات ترد بها على أجهزة الأمن والجيش في الجزائر، ويكون الرد قويا لتبيين القدرة على التحدي واستعراض للقوة. لكن هذا الحال اختلف اليوم نتيجة للمعطيات سابقة الذكر، ما يجعلنا نرجح سيناريو تراجع قوة التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني: تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي

يشكل التواجد الأمريكي في منطقة الساحل هدفا استراتيجيا مهما للإدارة الأمريكية ولصانع القرار الأمريكي، حيث تعد المنطقة ذات جذب استراتيجي، ليس فقط للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما لمختلف القوى التي تسعى للهيمنة على العالم انطلاقا من الهيمنة العسكرية، والثقافية، والصناعية، والتي تعتبر من أهم ومحددات القوة في عالم اليوم، خاصة إذا علمنا أن منطقة الساحل الإفريقي هي محل أطماع كل من الصين المنافس الأبرز للولايات المتحدة على إفريقيا، خاصة مع العلاقات التي تربط هذا البلد مع جل

[1]- أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، فرع استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر،2010/2009، ص122.

الدول الإفريقية، سواء التاريخية منها، أم المصلحية أم الاقتصادية. وكذلك نجد فرنسا صاحبة الإرث التاريخي في إفريقيا، ويرجع كل هذا الاهتمام إلى الامتيازات التي من غير المرجح أن تتنازل عنها الولايات المتحدة، خاصة وأنها تعتبر هذه المنطقة امتدادا لأمنها القومي، وبالتالي فهي تسعى إلى توسيع اهتمامها بالمنطقة. من خلال خلق مسببات البقاء المتمثلة في حالة التدهور الأمني الذي تزعم بوجوده.

إن كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة، خاصة منها تلك صاحبة المصلحة في الساحل الإفريقي كفرنسا، تصور بأن الوضع الأمني في الساحل الإفريقي هو في غاية الخطورة، فإن المتتبع للأوضاع الأمنية في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الصورة، فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي – الصحراوي، لم تسجل عمليات أخرى تتخطى الإقليم أو تستهدف منشآت دولية كالسفارات الغربية مثلا في المنطقة[1]. لكن الإدارة الأمريكية تحاول الترويج لسيناريوهات تردي الوضع الأمني معتمدة في ذلك على بعض المؤشرات التي ترى أنها مهمة، حيث ترى أن الحل هو في زيادة الاهتمام بالمنطقة وعدم إغفالها تماما حيث إن تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، إن كان من حيث الأزمات الداخلية، وزيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، هذا التدهور سواء كان حقيقيا أو مفتعلا من طرف القوى الكبرى من اجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يخلق المبرر الرئيسي والمقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة كما حدث مع أفغانستان.

وفي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وهي:

[1]- حسين قادري، **مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، نوفمبر 2008، ص04.

- الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.
- الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.
- ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط غير القانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، حيث أن الصومال وإيريتريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح.
- المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرجح انتقالها أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع والفارغ.
- الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام غير المتوفر في الطوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل أهمها الرغبة في الانفصال، وتكاد قضيتهم تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت، خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة، بل تكون عنصر تهديد وابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة[1].

كلها عوامل سواء كانت حقيقية أو مختلقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها ستكون الغطاء الذي تستتر به في توسيع تواجدها في المنطقة، وذلك لحماية مصالحها الحيوية، على اعتبار أنها تولي منطقة الساحل الإفريقي أهمية استراتيجية بالغة، بالنظر إلى المؤهلات التي تحوزها المنطقة وما جاورها من نقاط جذب استراتيجي

[1]- حسين قادري، **مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**، مرجع سابق،ص05.

كخليج غينيا، والمغرب العربي. إضافة إلى أنها تعتبر بديلا محتملا ومناسبا للشرق الأوسط، الذي تتزايد فيه حدة الصراعات وحالة اللااستقرار.

المطلب الثاني: سيناريو التدهور

على خلاف النظرة التفاؤلية السابقة، فهناك من يرى أن هذا التدخل الأمريكي في الساحل، سيزيد الضغط على المنطقة ويجعلها مفتوحة أمام الحركات الجهادية العالمية، والمجموعات المتشددة الساعية للانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية أينما حلت، وضرب مصالحها في كل مكان، وتستدلون في نظرتهم بعدم قدرة الدول الساحلية التي تصنف على أنها فاشلة في عمومها على صد هذه الأزمات في حال وقوعها، ويردون على من تفاءل بعدم استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية والتدخل المباشر، بأن المنطقة على أعتاب تنافس دولي كبير. وبالتالي فإن حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على نفوذها يجبرها على التدخل العسكري في المنطقة، وعليه فالتدخل العسكري الأمريكي هو حتمية مستقبلية حسبهم.

الفرع الأول: زيادة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

إن ظاهرة الإرهاب في القارة الإفريقية تطورت نتيجة تطور حركة التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى، وقد تأثرت واتسعت دائرة الإرهاب إلى حد كبير بالموروث الاستعماري والنشأة الصناعية للدولة في إفريقيا، إضافة إلى تداخل ظاهرة الإرهاب بعوامل أخرى مثل الحروب التحريرية والحروب الأهلية والحروب بالوكالة... وتعد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا أحد أشكال العنف المستعمل في التطورات الكبرى للدولة الإفريقية، ويمكن القول إن الإرهاب ارتبط خصيصا بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية من ناحية، والإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية وأبرزها تنظيم القاعدة في منطقة

الساحل[1].حيث أن هذه التنظيمات تستغل فرصة الصراعات الداخلية لإعادة ترتيب صفوفها والحصول على التمويل اللازم لإعادة بعث نشاطها انطلاقا من تلك الأراضي.

تمت الإشارة إلى وجود معلومات حول أن تنظيم القاعدة يستغل الصراع في ليبيا كي يحصل على الأسلحة، ومن بينها صواريخ أرض– جو، ويهربها إلى شمال مالي. حيث تمت الإشارة إلى حادثة تهريب الأسلحة في أفريل 2011، على غرار الطراز السابع للقاذفات الصاروخية المضادة للدروع روسية الصنع، وبنادق آلية ثقيلة، وبنادق كلاشينكوف، ومتفجرات وذخائر. وكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب قد حصل من ليبيا على صواريخ "ستريلا" التي تحمل على الكتف، وهي مضادة للطائرات، وتعرف في دوائر حلف شمال الأطلسي باسم "سام". إضافة إلى تسرب بنادق الكلاشينكوف الآلية الثقيلة "آر. بي. جي" و "آف. آم. بي. كا" وبنادق كلاشينكوف ومتفجرات وذخائر[2].

إضافة إلى ذلك تبقى القارة الإفريقية ساحة للتهديدات والتحديات الحقيقية المتنامية، التي يصعب كثيرا التصدي لها، نتيجة لما تلقيه من آثار وتداعيات سلبية على حاضر ومستقبل القارة برمتها، بداية إلى تهديد مرتكزات الأمن والسلم الدوليين، ثم وصولا إلى المعوقات الرئيسية التي تقف حائلا دون إمكانية الوصول إلى حلول نسبية ناجعة، بشأنها التصدي لمشاكل التصحر وتزايد المعوقات فيما يخص المياه والفقر، والبطالة، وانتشار الأوبئة، والاتجار الواسع بالسلاح، والنزاعات المسلحة، واستمرار تنامي حالات الجفاف، قد أدى إلى تفاقم التدفقات البشرية الهائلة[3].

إن مناطق الساحل والصحراء الإفريقية، الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، والتي تتميز بندرة سكانها، واحتياطاتها الغنية، التي تحتوي على النفط والغاز

[1]- حكيم غريب، **مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق،ص335.
[2]- رمضان بلعميري، **مسؤول أمني جزائري يؤكد "القاعدة تحصل على أسلحة من شرق ليبيا"**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد: 6316، 05-04-2011، ص07.
[3]- حكيم غريب، **مكافحة الإرهاب الجوي**، مرجع سابق، ص336.

واليورانيوم، تشهد في الآونة الأخيرة تزايد ملحوظ في المصالح الجيوستراتيجية، لذا أصبحت هذه المناطق مسرحا للأعمال الإرهابية الكبيرة[1].

من خلال ذلك يمكن استنتاج أن التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل قد أصبحت تمتلك السلاح وبكميات معتبرة وبمختلف الأنواع على اختلاف خطورتها وذلك لسهولة الحصول عليها من ليبيا بعد سقوط نظام الرئيس الليبي "معمر القذافي" ومقتله، وبالتالي فإن حالة الصراع السائدة في المنطقة عموما تجعلنا ندرك مدي خطورة الوضع ونجزم بأن هذه التنظيمات لن تتنازل عن العمل الإرهابي بل ستحاول زيادة نشاطها بحكم توفر التمويل والسلاح والأراضي الصحراوية الشاسعة وسندرك من خلال ذلك أن الوضع في الساحل ليس سهلا على الإطلاق في ظل هذه المعطيات.

الفرع الثاني: زيادة قوة التنافس الدولي والتدخلات العسكرية على منطقة الساحل الإفريقي

لعل التدخل العسكري في الساحل الإفريقي يعد الحل الوحيد أمام الولايات المتحدة الأمريكية في حال احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية والمصالح الصينية المتنامية في الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة فإن المنطقة مرجحة لتكون حلبة صراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نفطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على أفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية استراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا. لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بمثابة الاستراتيجية الفعالة تحسبا لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية. ونذكر منها:

[1]- نفس المرجع، ص337.

التواجد الصيني أصبح في كل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، فانه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في الساحل الإفريقي من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين. وإن كان التواجد الصيني منحصرا فقط في السودان التي تحظى بالحصة الأكبر من العلاقات مع الصين فانه قد بدأت تتطور علاقات أخرى مع باقي دول الساحل الإفريقي كالتشاد وموريتانيا[1]. ويمكن لمس الدور الصيني في الساحل الإفريقي من خلال مجموع النقاط الآتية:

- بعد أن باعت شركة" شيفرون" الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجال الاستكشافات النفطية، دخلت الصين بقوة إلى السودان وحظيت باستثمارات نفطية هائلة فيها، حتى أصبح أكثر من نصف الصادرات النفطية من السودان تذهب إلى الصين. وقد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبترول من اخذ 40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية من أجل تطوير حقول النفط. وفي سنة 1998 قامت الشركة الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 930 مي لينقل النفط إلى غاية البحر الأحمر.
- تعتبر الصين اكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم استثماراتها 4 ملايير دولار، ليس فقط في المجال النفطي، بل إن التعاون الصيني السوداني في المجال الاقتصادي يمتد إلى قطاعات أخرى، كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل وشبكات المياه.
- نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة وأسلحة خفيفة والمدافع المضادة للطائرات والألغام المضادة للدبابات، كما

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010 – 2011، ص144 - 145.

ساعدت الصين على إقامة ثلاثة مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحدة لتجميع دبابات (T55).

- وبالنسبة للعلاقات التشادية الصينية فقد عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد قطع تشاد علاقاتها بتايوان واعترافها بجمهورية الصين الشعبية الموحدة في أوت 2003، حيث تلقت تشاد بعد ذلك بوقت قصير تخفيفا لعبء ديونها واتفاقات اقتصادية مع الصين وتبرعات طبية بقيمة 80 مليون دولار.
- في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول مع شركة Clive den السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتنقيب في المنطقة التي تغطي سبعة أحواض وهي منطقة بحيرة تشاد – مادياغوا –بنغور –دوبا – دوسيو –سلامات –ايرديس . وفي العام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم، في 2007/09/20 تم التوقيع بين الشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على اتفاقية يتم بموجبها بناء مصفاة مشتركة، وفي 2008/10/26 تم وضع حجر الأساس لمصفاة البترول التشادية والذي سوف يبدأ التشغيل الفعلي اعتبارا من العام 2011.
- موريتانيا كذلك نمت علاقاتها باطراد مع الصين، خاصة منذ العام 2007 بعد انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لموريتانيا وإعرابه عن أمله المخلص في زيادة وتنمية علاقات التعاون مع الصين، وردا على هذه المبادرة أرسل الرئيس الصيني "هوجينتاو" رسالة تهنئة له وأرسل مبعوثا خاصا لحضور حفل التنصيب، وقد وصل حجم التجارة الثنائية بين الدولتين إلى 707 مليون دولار في عام 2007، وقدمت الصين قروضا ومساعدات إلى موريتانيا. وفي عام 2007 كذلك وقع المقاولون الصينيون اتفاقيات تقدر ب663 كذلك وقع المقاولون الصينيون

اتفاقيات الطرق[1]. إضافة إلى التواجد الصيني في المنطقة نجد منافسا آخر للولايات المتحدة في الساحل وهو التواجد الفرنسي.

إن التحدي الأساسي الذي يتأتى للولايات المتحدة من فرنسا، هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الاستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها الساحل الإفريقي أكثر الأقاليم الإفريقية التي عرفت تواجدا فرنسيا واسعا وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدوله .والاستراتيجية الفرنسية في المنطقة لا تخلو كذلك من النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني وأمريكي يهدف إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية في الساحل الإفريقي.

وقد اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغيير طبيعة علاقتها مع الدول "الفرانكوفونية "من التبعية إلى الشراكة. إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة، فساندت فرنسا نظام الرئيس "ادريس ديبي" في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة وذلك بداية من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من اجل السماح لديبي بالترشح للرئاسة لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات. وفي نفس اتجاه دعم الأنظمة الصديقة، أبدت فرنسا ارتياحها لنجاح الرئيس المالي في الانتخابات، حيث شارك "كوشنير" وزير الخارجية الفرنسي في حفل تنصيب الرئيس "امادو توماني توريه" في جوان عام 2007[2].

وحرصت فرنسا على إزالة التوتر في العلاقات بين كل من السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حيث رتبت فرنسا قمة ثلاثية بين رؤساء السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على هامش القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة والعشرين وذلك بهدف دراسة الوضع المتأزم في

[1]- نفس المرجع،ص147.
[2]- نفس المرجع، ص150.

هذه المنطقة والوصول إلى ترتيبات تهدئة الجبهة السودانية التشادية التي تشتعل أحيانا بسبب العمليات التي تنفذ عبر الحدود.

إن هذا النفوذ والدور الفرنسي في دول الساحل الإفريقي وإفريقيا عامة، هو من أهم التحديات التي تضعها الولايات المتحدة في الحسبان في إطار استراتيجيتها تجاه المنطقة. خاصة وأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، فهي تنفرد مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة باستخدامه الأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة. بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الإفريقية.

لكن المثير للاهتمام هو انه في فترة إدارة ولكر بوش أين كانت الحرب الوقائية واللجوء إلى العمل والتدخل العسكري المباشر هو الاستراتيجية الرئيسية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في إدارة وتسيير الشؤون الدولية فانه بالرغم من طغيان ذلك التوجه على السياسة الخارجية الأمريكية إلا انه لم يتم التدخل في الساحل الإفريقي، ولعل ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعا في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق 100 مليار دولار عام 2001. أصبحت تعاني من عجز يقدر ب250 مليار دولار خلال عام 2007.
- خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي ليست بالدرجة التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فيها بسهولة وتكتسب الشرعية الدولية لهذا التدخل، إضافة إلى أن أي تدخل أمريكي في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب لن

يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لتلميع صورتها في المجتمع الدولي بعد أن تزعزعت هذه الأخيرة بعد حربي العراق وأفغانستان[1].

[1]- عمرو عبد العاطي، **"الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال"**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 173، المجلد: 43، جويلية 2008.

خـــاتـــمـــــة

خاتمة :

تشكل منطقة الساحل مركزا جيوسياسيا واستراتيجيا هاما في المنطقة الإفريقية، وهو ما تعتبره الدراسات الاستشرافية الأمريكية على وجه الخصوص من بين النقاط التي لا بد للولايات المتحدة الأمريكية الوصول إليها في إطار استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المستقبلية، والتي تقف خلفها عديد المطامع والأهداف الخفية على اختلافها بين ماهي استراتيجية، وأمنية، وطاقوية واقتصادية، تندرج في النظرة التنافسية والمصلحية بالدرجة الأولى. حيث يبرز في هذا الإطار التنافس الأمريكي الأوروبي على هذه المنطقة وعلى إفريقيا بشكل عام، كما لا يمكن إغفال التوسع الصيني الذي يتميز بكونه توسع ناعم وصامت، أي أنه لا يهتم لا بالسياسة ولا بأشكال أنظمة الحكم، ولا بطريقة التسيير السياسي، ولكنه يهتم فقط بمجال الاقتصاد والاستثمار وجني الأرباح وفتح الأسواق، وهذا ما يجعل الأنظمة الحاكمة في هذه الدول تتسابق على استقطاب الاهتمام والاستثمار الصيني عندها.

وتمثل منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة بالنسبة للدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والصين كما سبق وذكرنا، لكن هذا الاهتمام لا يقتصر على الدول المهيمنة عالميا، بل حتى الدول ذات التأثير الإقليمي بات أمر المنطقة والتحديات التي تواجهها يهمهم، ومثالنا على ذلك الجزائر التي تعتبر من أهم الشركاء الدوليين في المنطقة وبشكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالإضافة إلى المؤهلات التي تحوزها المنطقة فإنها ذات موقع استراتيجي مهم، حيث أنها منطقة ربط بين منفذين بحريين مهمين، الأول يطل شرقا على قارة

آسيا والمنطقة العربية ذات الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا المنفذ الغربي على المحيط الهادي ذا الأهمية البالغة لولايات المتحدة كذلك. أما من الشمال فهو يجاور إحدى أهم المناطق في العالم وهي منطقة المغرب العربي التي تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية المفتوحة على البحر المتوسط المؤدي إلى الجنوب الأوروبي ، وهو البحر الذي تتمركز فيه الطرق البحرية والممرات التجارية والموانئ الضخمة والأسواق التجارية العالمية والاستثمارات الطائلة. إضافة إلى قرب منطقة الساحل الإفريقي من أحدى أغنى مناطق العالم بالموارد والطاقات الطبيعية على اختلافها، وبالتالي فإن التنافس المحموم بين هذه القوى المختلفة باختلاف دافعها، بين السياسي، والاقتصادي والتاريخي، والاستراتيجي، قد بات مفهوما إلا أن الوسائل في سبيل المزاحمة على مكانة في هذه المنطقة قد اختلفت من طرف لآخر، فالصين مثلا اتجهت توجها اقتصاديا واستثماريا ربحيا محضا، بينما توجهت فرنسا توجها سياسيا وتاريخي بحكم تاريخها الاستعماري في المنطقة، في وقت نجد الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت عديد الطرق والوسائل في سعيها الدائم لسيادة العالم والهيمنة على مناطق التنافس وتكريس السيطرة لضمان دوام الحال على ما هو عليه في ظل السيطرة الحالية لنظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أهم الوسائل التي انتهجتها الولايات المتحدة في هذا الإطار هي التعاون الأمني على مواجهة الإرهاب في المنطقة، والذي – وحسب ما سبق في دراستنا– قد تبين أنه مبالغ فيه إلى حد كبير، هذا التعاون الذي انقسم حوله المحللون إلى قسمين: الأول يرى أنه تعاون مثمر وإلزامي، وحتمية أمنية في ظل متطلبات العصر والمخاطر التي يقف خلفها التحالف بين التطور التكنولوجي وتعقيدات البيئة

الأمنية، بينما يرى الطرف الآخر أن هذا التعاون ما هو إلا حرب بالوكالة تستعمل فيها الولايات المتحدة الأمريكية دولا في المنطقة لتنفيذ استراتيجياتها دون تدخل، أي نوع جديد من الاستعمار يتسم بالاستنزاف الحاد بأقل تكلفة وأقل خسائر ممكنة، والدولة الوكيلة هنا المقصود بها الجزائر، التي قبلت التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة الإرهاب في الساحل، وساهمت بذلك في تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة دون عناء منهم.

لكن من بين هذه التحليلات والاختلافات التنظيرية، تبرز علامة استفهام جوهرية حول مستقبل المنطقة، وكيف تأثرت بكل هذا التنافس والتداخل في المصالح؟.

من خلال التنافس الاقتصادي والاستثماري بين القوى الكبرى يمكن أن نلاحظ أن دول المنطقة قد جنت نوعا من الأرباح من خلال هذا التنافس الدولي عليها، حيث استطاعت تحسين البنية الاقتصادية، وخفض نسبة البطالة نوعا ما وجني بعض الأرباح من الطاقات الباطنية التي تحوزها، والتي لم تكن قادرة على استخراجها لوحدها، أما من الناحية الأمنية، فقد تأثرت ايجابيا من خلال زيادة تأمين المنطقة في وجه التهديدات الأمنية المختلفة، وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة، والحد من المشاكل الصحية المتفشية، إضافة إلى جني المنطقة لثمار التجربة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أشعلت تنافسا قويا على الساحل الإفريقي لكن دون المجازفة بالتدخل العسكري، وهو ما يمكن أن يحسب للمبادرة الجزائرية التي فضلت منذ البداية التعاون مع دول المنطقة لتأمين مناطقهم بأنفسهم دون الحاجة للتدخل العسكري الأجنبي لفرض ذلك، ولم تكتفي بذلك بل استطاعت أن تحصّل التمويل المالي

واللوجستي لجيوش المنطقة، وأن تزيد من جاهزيتهم وخبراتهم الميدانية من خلال تحسين قدراتهم القتالية عبر تربصات التكوين والمناورات التجريبية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك استطاعت دول المنطقة تحصيله من خلال التعاون الجزائري الأمريكي لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

لكن هناك من يرى أن الآثار السلبية لهذا التعاون تغلب على الآثار الإيجابية، وهي وجهة النظر التي تبدوا أكثر واقعية، حيث أنها استدلت بما خسرته المنطقة من وراء هذا التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة تحت مسمى "حماية الأمن القومي الأمريكي"، الذي هو في حد ذاته تدخل في سيادة دول المنطقة، كيف لا ونحن نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تزعم حماية مصالحها وأمنها القومي، وأمن مواطنيها في عمق المجال البري والبحري والجوي لدول ذات سيادة، ولا تختلف عن نظيرتها الأمريكية بشيء من الناحية القانونية. إضافة إلى توسع الشركات الكبرى وآلياتها الاستنزافية والمصلحية وحيازتها لخيرات المنطقة بحماية من الأنظمة الحاكمة والتي هي في غالبيتها استبدادية في دول الساحل الإفريقي، وأهم دليل على ذلك هو أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي الديمقراطية وترفع شعار "دمقرطة العالم"، هي نفسها تسعى للحفاظ على هذه الأنظمة التسلطية وتحميها لمواصلة البقاء في السلطة الحاكمة، نظير تسهيل التوسع الأمريكي وتنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، كما أن الرأي الذي يرى في عدم التدخل العسكري نعمة وإيجابية كبيرة لدول الساحل، ما هو إلا مرحلة الهدوء الذي يسبق العاصفة الأمنية والفوضى التي يمكن أن تخلقها قوة التنافس الدولي على المنطقة، والتدخل العسكري ما هو إلا قضية وقت فقط.

من خلال ذلك نجد أن المنطقة قد استطاعت تحصيل ايجابيات ومكاسب من خلال توجيه أنظار العالم إليها، لكن هذا الأمر هو غاية في الخطورة لأن القوى الكبرى لن ترضى إلا بتحقيق أكبر قدر من المكاسب في إطار الحركة الصناعية المتسارعة، وكذا تحول الصراع من شرق غرب إلى شمال جنوب ومحاولات العودة بالنسبة للحركات الاستعمارية الغربية، ولكن بقناع جديد وفق متطلبات العصر الجديد والعولمة التي تعد من أهم نماذج هذا النظام الدولي الجديد، حيث يمكننا القول أن القطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ في العودة إلى نظام المستعمرات الذي انتهجه قبل الحربين العالميتين، وذلك بعد أن استطاع تفكيك المعسكر الشرقي السوفياتي، ومن ثم العودة إلى العمل الاستعماري الإمبريالي بعد فترة من الراحة من مخلفات الحرب الباردة، وفترة من جس النبض دامت عقدا من الزمن، أي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي يرى الكثيرون أنها مصطنعة ومدبّرة لتكون نقطة التحول في النظام الدولي الجديد.

قائـمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- قائمة المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

2- إبراهيم فؤاد عباس، **الإرهاب.. المعالجة – المواجهة – الظاهرة**، حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.

3- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

4- أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

5- جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي ، الرياض، العبيكان، 2007.

6- حسن علي بحيري، **القوى الناعمة**، القاهرة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، أكتوبر 2008.

7- حسين قادري، **مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، نوفمبر 2008.

8- حسنين المحمدي بوادي، **تجربة مواجهة الإرهاب**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

9- حسنين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

10- حسين سنطوح، نقلا عن نصيرة مقدود، **العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر**.

11- حسينة شرون، "**العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة**"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5.

12- حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2012.

13- عبد الفتاح مراد، **موسوعة شرح الإرهاب**، دار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية، مصر.

14- عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

15- عبد الكريم بالخيري، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1954-1980 توازن بين المصلحة والمبدأ**، ترجمة: سمير حشاني، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.

16- عدنان هاشم سلطان، **صناعة الإرهاب وسيلة لغاية أم ورقة سياسية وأداة للعقوبات**، المكتب المصري الحديث، مصر، 2008.

17- عمرو عبد العاطي، "**الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال**"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد:173، المجلد:43، جويلية 2008.

18- كمال حماد، **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2003.

19- مارتن غريفيثس ، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

20- محمد إبراهيم زيد، **أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

21- محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2009.

22- محند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد07، نوفمبر 2008.

23- مراد بطل الشيشاني، **سيناريو راكان بن ويليامز: كيف ستواجه القاعدة التدابير الأمنية الجديدة؟**، آفاق المستقبل، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد04، مارس/أفريل 2010.

24- مركز الدراسات والبحوث، **التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

25- منتصر سعيد حمودة، **الإرهاب الدولي. جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

26- نعوم تشومسكي، **الإرهاب حالة 11 سبتمبر 2001**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دار النشر: الملتقى ط1، 2003.

27-**الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، الديوان الوطني للإحصائيات**، 10-05- 2013.

28- وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر، شركة الشهاب، 1991.

29- Yahia Zoubir, **The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership**.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، فرع استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر، 2010/2009.

2- أسماء رسولي، **مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010 – 2011.

3- جمال بوزايدية، "**الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب**"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

4- حنان بولسينة، ياسمين القروي،" **المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية**،- رسالة ماستر منشورة، جامعة قالمة، 2013.

5- سميرة شرايطية، **تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.

6- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

7- قاسي فوزية، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

8- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

ج- الجرائد ومجلات:

1- حميد يس، **المقاربة الأجنبية لـ "عالمية الإرهاب"، تغيرت منذ أحداث نيويورك ولندن: المعلومة الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأن الأمن الغربي في خطر**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد5872، 10 - 01 - 2010.

2- خيري عبد الرزاق جاسم، **قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:21، شتاء 2009.

3- دافيد إغناثيوس، **أفريكوم... مهمة غير مفهومة**، الشرق الأوسط، 8 جانفي 2008.

إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 09- 10 مارس 2010.

4- رمضان بلعميري، **مسؤول أمني جزائري يؤكد "القاعدة تحصل على أسلحة من شرق ليبيا"**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد:6316، 05-04-2011.

5- صالح عبد الله، **الأزمة التشادية .. إلى أين؟**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، الاستراتيجية، العدد:172، المجلد43، أفريل 2008.

6- عثمان لحياني، **تدريبات مشتركة بين جيوش الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر: وحدات عسكرية تحاكي الاشتباك مع إرهابيين وتحرر رهائن لدى القاعدة**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد6377، 06-06-2011.

7- عثمان لحياني، "**زرهوني في اجتماع وزراء داخلية غرب المتوسط: الجزائر خصصت 4 ملايير أورو لمكافحة الإرهاب والجريمة**"، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد:5328، 24-05-2008.

8- قاسم نصر الدين، "**الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة**"، جريدة القبس، العدد: 12454، السنة:36، فيفري 2008.

9- قدادرة. ع، **منسق "مكافحة الإرهاب" في كتابة الدولة للخارجية يدعم أطروحات الجزائر: أمريكا تحذر الأوروبيين من الرضوخ لشرط الفدية لتحرير الرهائن**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد6358، 18-05-2011.

10- محمد بن أحمد، "**رؤساء أركان الجيوش يبحثون مكافحة الإرهاب والسيطرة على الحدود، مخطط استعجالي لمواجهة تدهور الوضع الأمني في الساحل: مساعدات**

عسكرية جزائرية جديدة لمالي والنيجر وموريتانيا"، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، الجزائر، العدد:6340، 29- 4 - 2011.

11- محمد شعيب، **تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة: الجزائر تفيد في محاربة الإرعاب ولا تستفيد من الاتفاقيات الدولية**، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد5203، 29-12-2007.

د-المواقع الإلكترونية:

1- محمد الأمين بن عائشة ، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة، الو.م.أ**، الموقع الإلكتروني: www.mouharibelsahra.com

2- محمد العربي زيتون ،**الجزائر والحرب على الإرهاب**، تاريخ الاطلاع: (15-05 - 2013)، الموقع: www.la tribune libre.fr

3- محمود ماضي، "**الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا**" ،سويس انفو، 3 ماي 2007 في:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

4- نبيل حاجي نايف، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة مفاهيم ومؤشرات** في: 2014/05/22.

http//www.Globlarabnetwork.com/studies/3082L2011L04/06/18/50

5- نذير كريمي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق**، المسار العربي، الجزيرة نت، 10-05-2013.

فهـــرس

المحـتـويـات

فهرس المحتويات:

الإهداء.....

شكر وعرفان.....

خطة الدراسة.....

تقديم الدراسة.....01

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.....11

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.....11

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي.....11

الفرع الأول: مفهوم القوة الناعمة وأنواعها.....12

أنواع القوة.....12

ظهور نظرية القوة الناعمة.....14

الفرع الثاني: استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية.....15

الدبلوماسية الدولية: التأثير على الدول والأنظمة.....17

الدبلوماسية العامة.....17

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية القوى الناعمة.....18

المطلب الثاني: نظرية الدولة الفاشلة.....18

الفرع الأول: مفهوم الدولة الفاشلة.....19

الدول القوية والقانعة بالأوضاع القائمة.....19

الدول القوية وغير القانعة.....20

الدول الضعيفة والقانعة.....20

الدول الضعيفة وغير القانعة.....20

الفرع الثاني: نشأة نظرية الدولة الفاشلة.....22

الفرع الثالث: أسباب ومظاهر فشل الدول.....23

أسباب فشل الدول.....23

مظاهر فشل الدول.....25

الفرع الرابع: استخدام مفهوم الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الأمريكية.....27

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية الدولة الفاشلة.....28

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة.....29

المطلب الأول: ضبط مفهومي الأمن القومي والدولة الفاشلة.....29

الفرع الأول: تعريف الأمن القومي.....29

خصائص الأمن القومي.....31

الفرع الثاني: تعريف الدولة الفاشلة.....32

المطلب الثاني: ضبط مفهومي الإرهاب والجريمة المنظمة.....32

الفرع الأول: تعريف الإرهاب.....32

على مستوى الفقه العربي.....33

على المستوى الأجنبي.....33

الفرع الثاني: تعريف الجريمة المنظمة.....34

الفصل الثاني: التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.....36

المبحث الأول: البيئة الأمنية والأوضاع السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.....36

المطلب الأول: تعقيدات البيئة الأمنية والسياسية في الساحل الإفريقي.....36

الفرع الأول: التعقيدات الأمنية.....37

الفرع الثاني: التعقيدات السياسية.....37

الدولة الفاشلة.....38

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الساحل الإفريقي.....39

الفرع الأول: الأوضاع الاجتماعية.....39

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية.....40

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي.....41

المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.....41

الفرع الأول: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....41

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....43

المطلب الثاني: قضية الهجرة السرية وإشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي.44

الفرع الأول: الهجرة السرية في الساحل الإفريقي.....44

الفرع الثاني: إشكالية الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي.....45

الفصل الثالث: أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....48

المبحث الأول: آليات الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....48

المطلب الأول: المبادرات الأمريكية في سعيها لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....48

الفرع الأول: مبادرة بان الساحل PAN-SAHEL 49

الفرع الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.....51

الفرع الثالث: القيادة العسكرية في قارة إفريقيا(AFRICOM).....54

المطلب الثاني: المؤشرات المستقطبة للاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي...59

الفرع الأول: المؤشر الأمني.....59

الفرع الثاني: المؤشر الطاقوي.....63

الفرع الثالث: المؤشر الجيوستراتيجي 66

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.....69

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي..69

الفرع الأول: مشكلة التحالفات بين التنظيمات الإرهابية حول معاداة أمريكا.....69

الفرع الثاني: مشكلة الشرعية الدولية.....70

الفرع الثالث: حيازة الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا والأسلحة المتطورة.....72

الفرع الرابع: منافسة القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي.....74

المطلب الثاني: التدابير الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....75

الفرع الأول: توظيف القوة الناعمة في مواجهة الإرهاب في الساحل.....76

الفرع الثاني: التنسيق الدولي في مواجهة الإرهاب في الساحل.....77

الفرع الثالث: محاولة استغلال فرصة الخلافات بين التنظيمات الإرهابية.....80

الفصل الرابع: التعاون الأمريكي الجزائري لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....81

المبحث الأول: دوافع اختيار الولايات المتحدة للجزائر للتعاون على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....81

المطلب الأول: دوافع المصلحة المشتركة.....81

الفرع الأول: استهداف الإرهاب للمصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي.....81

الفرع الثاني: استهداف الإرهاب للجزائر.....83

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر.....87

المطلب الثاني: الدوافع الاستراتيجية والجيوسياسية.....88

الفرع الأول: الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب.....89

الفرع الثاني: كسب الموقع الاستراتيجي للجزائر على حساب القوى المنافسة.....91

الفرع الثالث: خلق خط دفاع أول أمام شبكات التهريب والهجرة السرية والجريمة المنظمة.....92

المبحث الثاني: مؤشرات التعاون العسكري الأمريكي الجزائري على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....95

المطلب الأول: علاقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والجزائر.....95

الفرع الأول: التعاون العسكري وبرامج التكوين والتدريب.....96

الفرع الثاني: التعاون الاستخباراتي وجمع المعلومات.....98

المطلب الثاني: علاقات التعاون القانوني والقضائي بين الولايات المتحدة والجزائر.....99

الفرع الأول: تفعيل الأطر القانونية المشتركة التي تسهل تسليم وملاحقة الإرهابيين.....100

الفرع الثاني: دعم سعي الجزائر القانوني لتجريم دفع الفدية.....101

الفصل الخامس: أثر التعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي على المنطقة والسيناريوهات المستقبلية.....102

المبحث الأول: أثر التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر ومنطقة الساحل.....102

المطلب الأول: تأثير التعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر.....102

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر.....103

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتعاون الأمريكي الجزائري في مواجهة الإرهاب على الجزائر.....107

المطلب الثاني: تأثير التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الإرهاب على منطقة الساحل الإفريقي.....109

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....109

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....111

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتعاون الجزائري الأمريكي على مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.....114

المطلب الأول: سيناريو التحسن 114

الفرع الأول: تراجع قوة التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي.....114

الفرع الثاني: تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي.....116

المطلب الثاني: سيناريو التدهور.....119

الفرع الأول: زيادة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.....119

الفرع الثاني: زيادة قوة التنافس الدولي والتدخلات العسكرية على منطقة الساحل الإفريقي.....121

خاتمة.....127

قائمة المصادر والمراجع.....132

فهـرس المـحتـويات .....